الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الشريعة

أثر القرائن في الحكم على الحديث

دراسة تأصيلية تطبيقية

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إشراف
الأستاذ الدكتور بديع السيد اللحام

إعداد
هشام أسامة منوّر

1430هـ - 2009م

تعديل من خلال WPS Office

الإهداء

إلى من علماني معنى الجدّ والمثابرة ممزوجاً بالتوكل على البارئ سبحانه.

إلى من أفنيا عمريهما في إحسان تربيتي وإخوتي.

إلى من لا أتوانى عن افتدائهما بروحي وكل ما أملك، ولو للحظة واحدة.

إلى والديّ الغاليين أهدي هذا العمل.

هشام

شكر وتقدير

تعديل من خلال WPS Office

أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العميق إلى أساتذتي الكرام الذين تشرفت بقراءتهم ومناقشتهم لهذه الرسالة، سائلا ً المولى عز وجل أن يدّخر لهم ذلك في صحائف أعمالهم.

كما أتوجه بالشكر والتقدير العميقين لأستاذي الدكتور **«بديع السيد اللحام»**، حفظه الله، الذي شرفني بالإشراف على هذه الرسالة، معترفاً بفضله وجهده الذي بذله في سبيل إنجاز هذا البحث وإخراجه بالصورة اللائقة، من خلال مناقشاته وحواراته المطولة معي، سائلا ً المولى عز وجل أن يجزيه عني خير الجزاء.

م-ق-دم-ة

تعديل من خلال WPS Office

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد ؛ سيد ولد آدم، وعلى آله وصحبه أجمعين. اللّهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علماً وعملا ً وإخلاصاً في الدين والدنيا، برحمتك يا أرحم الراحمين.

وبعد:

فإن المتخصص في العلوم الإسلامية يدرك مكانة علم الحديث الشريف بوصفه واحداً من أجل تلك العلوم، فقد كان أول منهج علمي في تاريخ العلوم الإنسانية يخصص لتمحيص الروايات وتدقيق الأخبار، ومعرفة المقبول من المردود منها، وتقديمها بعد ذلك للمجتهدين لاستنباط الحكم الشرعي، بينما كان السائد لدى الأمم الأخرى نقل الروايات والأخبار، صحيحها وسقيمها، دون ضابط أو معيار؛ اعتماداً منهم على نقل الخبر دون الخوض في معايير موضوعية وشخصية لقبوله من عدمه.

وقد اتصفت النظرة الراهنة إلى علم الحديث بالثبات والجمود، وسيطرت فكرة نضوجه و«احتراقه» على مجمل الدراسات الحديثية، حتى اكتفى كثير من دارسي هذا الفن الجليل من علومه بالحفظ والنقل والإحالة على كتب المتقدمين، على جلالتها وغزارة ما حوت من علم نافع، وجعل تلك الفئة من الباحثين تظنّ أن الله عز وجل قد كفاها مؤونة البحث وطلب العلم، بما بذله أولئك العلماء الأفذاذ من جهد مشكور.

والحال أن الفضل موصول لأولئك العلماء المتقدمين بما دونوه وقعّدوه من أصول وفروع علم الحديث، إلا أن دعوى النضوج والاحتراق المتقدمة لم تعد دقيقة في ضوء الأبحاث الأصيلة التي توالت بالظهور في عصرنا الراهن، والتي يدفعها همّ البحث العلمي بما يشحذ من همم الباحثين لخوض غمار البحث العلمي وخدمة هذا الفنّ الجليل.

في هذا السياق، تعدّ «القرائن» من الوسائل المنهجية التي اعتمدها علماء الحديث في تمحيص الأخبار والروايات والرواة على حد سواء و الحكم عليها، وقد تناول علماء الحديث القرائن مبينين أهميتها ودورها في الوسائل الجنائية ومباحث القضاء في الفقه الإسلامي، كما اعتمدوا عليها في تفحص الرواة وتمحيص الأخبار والموازنة فيما بينها والحكم عليها، قبو لا ً أو رداً، من جهة، ومن جهة أخرى بتعيين درجة اليقين أو الظن المتحصل ابتناء عليها، أو في الترجيح بين الأحاديث حال تعارضها أو تساويها في الدرجة والرتبة، واختلافها في المضمون الذي يؤديه كل منها، وكذلك في تقوية الأحاديث وقبولها، أو في تضعيفها وردها.

تعديل من خلال WPS Office

وبناء على ما تقدم فقد اخترت البحث في موضوع:

«أثر القرائن في الحكم على الحديث، دراسة تأصيلية تطبيقية»

لبحث ماهية هذه القرائن المعتبرة وأثرها في الحكم على الحديث النبوي الشريف من خلال اعتبارات متعددة.

سبب اختيار البحث

تتلخص أسباب اختيار البحث في الرغبة إبراز تعريف محدد للقرائن المعتبرة في علم الحديث، وتحديد دورها وكيفية استخدامها في مدونات المحدثين، وبيان أنواعها ومشروعيتها، وتحديد الرتبة التي تحتلها الأحاديث التي احتفت بها القرائن ضمن منظومة الأحاديث من حيث درجة العلم و الظن، ومن حيث الحكم عليه قبولا ً ورداً، ومن حيث الترجيح بين الأ حاديث المتعارضة، وأثر القرائن في تقوية الحديث وتضعيفه.

أسئلة البحث

وإذا كانت الغاية من أي بحث علمي أكاديمي تتمثل في طرح جملة من التساؤلات العلمية ومحاولة الإجابة عنها في خضم البحث، فإن هذا البحث لم يكن بدعاً بين الأبحاث العلمية في هذا الصدد.

ويمكننا صياغة أسئلة البحث الرئيسة على النحو الآتي:

فما المقصود بمصطلح «القرينة»؟، وما هو مدلولها اللغوي والاصطلا حي على حد سواء؟، وما مدى مراعاة التشريع الإسلامي لهذا المفهوم؟. وكيف يمكن لدراسة علمية أكاديمية حول هذا المفهوم أن تسهم في حل القضايا المسيسة به بشكل أو بآخر؟. وكيف قام المحدثون باستخدام القرائن في مدوناتهم وإلى مَ آل هذا الاستخدام وما انعكاساته وآثاره على الحكم على الحديث؟.

تعديل من خلال WPS Office

صعوبة البحث والدراسات السابقة

تنبع صعوبة البحث في هذا الموضوع من افتقاره إلى المصادر و المراجع الأصيلة، والتي تسهم بشكل أساسي في تحديد ملامحه وتبيين خطوطه العامة. فالموضوع على درجة كبيرة من الجدّة، وما وجدت في الكتب والمدونات التي تناولت هذا الموضوع، من قريب أو بعيد، سوى ذكر لمفهوم القرائن أو القرينة دون توضيحه أو تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً، أو إفراده بالبحث والتمحيص، مما يشكل «نثارا ً» موزعاً في بطون الكتب و المدونات يحتاج إلى جمعه وصياغته وبلورته.

فالدراسات السابقة لهذا الموضوع من هذا المنظور تكاد تكون معدومة، وهو ما يزيد من أهمية البحث ومسؤولية الباحث على حد سواء، كما يتطلب جهداً مضاعفاً نظراً لجدّية الموضوع وجدته، وهو ما أسأل الله تعالى التوفيق والإعانة عليه.

المصادر والمراجع

ومع ذلك، يمكن أن أشير إلى بعض المصادر والمراجع التي يمكن اعتبارها مجالا ً للبحث، وهي مصادر ومراجع عامة تشمل كتب متون السنة النبوية الشريفة، وكتب مصطلح الحديث، كما يمكن الاستعانة بكتب أصول الفقه فيما يتعلق ببعض المباحث المشتركة بين علم الحديث وعلم أصول الفقه.

منهـج البحـث

أما عن منهجي في هذا البحث، فقد اعتمدت فيه على المنهج الوصفي

تعديل من خلال WPS Office

من خلال تتبع استعمالات المحدثين لمصطلح القرائن ووصفها وتوضيحها، ثم المنهج التحليلي الذي يرتكز إلى استقراء النصوص والنقول وتحليلها، وممارسة نوع من النقد، مع الاحتفاظ بمسافة الاحترام والتقدم مع أولئك العلماء الأجلاء.

وقمت بعزو الأقوال والنصوص إلى مظ ّانها، والقيام بتخريج الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية بالاعتماد على صحيحي الإمامين البخاري ومسلم بالدرجة الأولى والاكتفاء بذلك، فإن لم يوجد فيهما، قمت بتخريجه من كتب السنن الأربعة، إلا إذا كانت الأحاديث مروية خارج هذه الكتب. وترجمت من الأعلام كل من ورد اسمه في ثنايا البحث عند أول ورود له.

مخطط البحث

أما عن مخطط البحث لهذا الموضوع، فقد انقسم إلى ستة فصول:

ففي **الفصل التمهيدي**، والذي خصص لدراسة مفهوم القرينة ومشروعيتها وأنواعها، تناولت في المبحث الأول تعريف القرينة لغة وشرعاً، مع مراعاة تعريف القرينة في بعض المجالات غير الحديثية، ودور الحافظ ابن حجر العسقلاني في بلورة هذا المفهوم واستعماله. ثم بحثت في المبحث الثاني أدلة مشروعية مفهوم القرينة في التشريع الإسلامي. وفي المبحث الثالث أنواع القرائن وتقسيماتها بالنظر إلى اعتبارات عدة.

وفي **الفصل الأول**، تناولت أثر القرائن في الحكم على الخبر المحتف بها، من خلال ثلاثة مباحث: تناول الأول منها أثر القرائن فيما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، معرفاً بالصحيحين بشكل موجز. ودرس المبحث الثاني العلاقة بين القرائن والحديث المشهور، وذلك من خلال دراسة تعريف الحديث المشهور، وبيان أنواعه وأقسامه، وحكمه، وأثر القرائن في الحكم على الحديث المشهور، وذكر أمثلة تطبيقية على ذلك. فيما تناول المبحث الثالث العلاقة بين القرائن والحديث المسلسل، متناولا ً تعريف الحديث المسلسل، وأنواعه وفوائده، وأثر القرائن في الحكم على الحديث المسلسل، وذكر أمثلة تطبيقية على ذلك.

وفي **الفصل الثاني**، قمت بدراسة العلاقة بين أنواع الإرسال والقرائن، عبر تعريف الحديث المرسل وأنواعه، وذكر آراء العلماء في حكم الحديث

تعديل من خلال WPS Office

المرسل، وأثر القرائن في الحكم على الحديث المرسل.

وتناول **الفصل الثالث** أثر القرائن في تقوية الحديث، من خلال ثلاثة مباحث: درس الأول منها أثر القرائن في رفع رتبة الحديث الحسن، والثاني أثر القرائن في تحسين الحديث الضعيف. والثالث أثر القرائن في العمل بـ الحديث الضعيف.

فيما كان **الفصل الرابع** في أثر القرائن في الترجيح بين الأحاديث، تناول المبحث الأول منه تعريف التعارض والترجيح بين الأحاديث، و المبحث الثاني موقف العلماء من جواز وقوع التعارض، والثالث طرق دفع التعارض بين الأدلة وشروطه، والرابع أنواع القرائن في الترجيح بين الأ حاديث.

ودرس **الفصل الخامس** العلاقة بين القرائن والحديث الموضوع، فتناول المبحث الأول تعريف الحديث الموضوع، والمبحث الثاني أسباب وضع الحديث، والمبحث الثالث علامات الحديث الموضوع، والمبحث الرابع أثر القرائن في كشف الحديث الموضوع وردّه.

وتناول **الفصل السادس** أثر القرائن في تضعيف الحديث أو رده في مبحثين: الأول في العلاقة بين القرائن والحديث الشاذ، والمبحث الثاني في العلاقة بين القرائن والحديث المعلل.

ثم تلا ذلك الخاتمة، فنتائج البحث، فالفهارس العامة للرسالة، والتي توزعت على فهارس للآيات القرآنية، وأخرى للأحاديث والآثار، وفهرس للأع لام المترجم لهم، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس للمصطلحات، وفهرس الموضوعات.

وختاماً، وقبل أن يجف مداد قلمي من هذه المقدمة، لا بدّ أن أتقدم بـ الشكر الجزيل والامتنان والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وإنضاجه حتى استوى على سوقه، وظهر بهذا الشكل. وأخص بالشكر مشرفي الدكتور «بديع السيد اللحام»، لما بذله من جهد مشكور، ولسعة صدره وعقله وانفتاح آفاق تفكيره، فله مني جزيل الشكر على ذلك.

وأسأل الله تعالى أن يلهمني التوفيق والسداد في القول والعمل، وأن يدخر ثواب ما خطه قلمي في هذه الرسالة في صحائفي وصحائف من كان سبباً في وجودي يوم القيامة، إنه أكرم مسؤول، وأجدر مأمول.

تعديل من خلال WPS Office

والحمد لله رب العالمين

حلب

في: 12 ذو القعدة 1430هـ

الموافق 30 تشرين أول/ أكتوبر 2009م

الفصل التمهيدي: مفهوم القرينة ومشروعيتها وأنواعها

المبحث الأول: تعريف القرينة لغة و شرعاً.

المبحث الثاني: دليل مشروعيتها.

المبحث الثالث: أنواع القرائن الحديثية وتقسيماتها.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الأول

تعريف القرينة لغة واصطلاحاً

تعريف القرينة لغة

القرينة: فعيلة بمعنى المفاعلة، وأصلها من مادة (قرن)، وهي مؤنث القرين. وقد اشتقت القرينة من المقارنة بمعنى المصاحبة والملازمة. يقال: فلان قرين فلان؛ أي مصاحب له، وقرنت الشيء بالشيء: وصلته به، و القرين الصاحب. ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾[1].

وتطلق القرينة أيضاً على النفس لمقارنتها الإنسان وملازمتها له، كما تطلق على الزوجة لاقترانها بالزوج وملازمتها له وطول صحبتها له[2].

---

[1] - سورة الصافات، 51.

2 - لسان العرب، ابن منظور الإفريقي (ت711ه-)، تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1988م، 135/11-144، مادة (قرن). وانظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح: مصطفى حجازي، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2001م، 528/35- 554، مادة (قرن).

تعديل من خلال WPS Office

تعريف القرينة اصطلاحا

عرف أبو البقاء الكفوي[1] القرينة بأنها «ما يوضح عن المراد لا بالوضع، تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه»[2].

وعرفها الجرجاني[3] بقوله: «القرينة: أمر يشير إلى المطلوب»[4].

لقد اشتهرت «القرينة» على أنها مصطلح فقهي يستعمل في مجال وسائل الإثبات من إقرار وشهادة وغيرها. وعلى الرغم من ذلك، فقد درج الفقهاء القدامى على تجاوز مسألة تعريف القرينة وتحديد ملامح حدودها اكتفاءً منهم بشهرتها ووضوحها، أو تعريفها بما يشبه تعريف "الأمارة" أو "العلامة"[5].

أما المحدثون من الفقهاء والقانونيين، فقد دفعتهم الحاجة إلى تحديد ملامح القرينة إلى عدم الاكتفاء بتعريفها بالمرادف «الأمارة أو العلامة»، وا لاجتهاد في وضع تعريف واضح لها.

فقد عرفتها مجلة الأحكام العدلية: «القرينة القاطعة: هي الأمارة البالغة حد اليقين»[6]. وعرفها الأستاذ (مصطفى الزرقا) بقوله: «القرينة: هي

---

[1] - **أبو البقاء الكفوي**: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء: صاحب (الكليات) كان من قضاة الأحناف. عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد. وعاد إلى استانبول فتوفي بها، ودفن في تربة خالد. وله كتب أخرى بالتركية. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 10، 1992م، 38/2. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر ضا كحالة، إعداد: محمد خير يوسف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1993م، 31/3.

[2] - الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1683م)، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993م، ص729-734.

[3] - **علي بن محمد بن علي الجرجاني**، الحسيني، الحنفي، ويعرف بالسيد الشريف (أبو الحسن) عالم، حكيم، مشارك في أنواع من العلوم. من كبار العلماء بالعربية. ولد بجرجان، وفي الأعلام: في تاكو قرب استراباد، وتوفي بشيراز. من تصانيفه الكثيرة: حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني في الأصول، حاشية على تفسير البيضاوي. توفي سنة 814هـ، وقيل: 816. انظر: معجم المؤلفين، 216/7. الأعلام، الزركلي، 6/5- 7.

[4] - التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، تح: محمد علي أبو العباس، مكتبة القرآن، القاهرة، د.ط، د.ت، ص99.

[5] - انظر: القضاء بالقرائن المعاصرة، عبد الله بن سليمان بن محمد العجلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1427هـ، 106/1-107.

[6] - درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر أفندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت، الكتاب

تعديل من خلال WPS Office

كل أمارة ظاهرة تقارن شيئاً خفياً فتدل عليه»[1]. وظاهر أن هذا تعريف بـ المرادف يشبه تعريف الأمارة.

وعرفها أستاذنا الدكتور (محمد سعيد رمضان البوطي) مستدركاً تعريف الجرجاني المتقدم بأنها: «أمر يشير إلى المطلوب على سبيل الترجيح لا اليقين»[2].

وعرفها القانونيون بأنها: «دليل يقوم على استنباط أمر مجهول من أمر معلوم»[3].

أما بالنسبة إلى علماء الحديث، فلم أعثر على من عرف «القرينة» أو حدّ لها اصطلاحاً معيّناً، جامعاً مانعاً في علم الحديث، وسوف أقوم بمحاولة اقتراح تعريف لها بالاستناد إلى مواضع استخدامهم لمصطلح القرينة في مدونات علم الحديث، وكذلك بالاستناد إلى المعنى اللغوي الأصلي.

وبعد استقراء معمق لمواضع ورود مصطلح «القرينة» واستعمالات علماء الحديث ومدونات هذا العلم له، يتبين أن القرينة: هي دليل أو علامة ظاهرة تصاحب أمراً خفياً فتشير إليه وتوضحه، على سبيل الترجيح لا اليقين[4]. فالقرينة في هذا السياق ليست مجرد أمارة ظنية في استخدام المحدثين، بل هي دليل قوي يمكن بالاستناد إليه ترجيح أمر على أمر، أو العدول عن حكم إلى حكم آخر في مجال قبول الحديث أو ردّه، وتقويته أو تضعيفه.

الحافظ ابن حجر العسقلاني ومفهوم القرينة

تعدّ جهود العلامة ابن حجر العسقلاني[5] في هذا السياق مهمة على

الخامس عشر، مادة (1741)، ص431.

[1] - المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ط2، 1998م، 902/2.

[2] - القضاء بقرائن الأحوال، محمد جنيد الديرشوي، دار الحافظ، دمشق، ط1، 1998م، هامش3، ص17.

[3] - الإثبات بالقرائن في الفقه الإسلامي، إبراهيم بن محمد الفائز، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م، ص64.

[4] - انظر: القضاء بقرائن الأحوال، وتعريف مؤلفه ص20، بتصرف.

[5] - **ابن حجر العسقلاني:** أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد أبو الفضل الكناني المصري الشافعي، شهاب الدين، المعروف بابن حجر العسقلاني: حافظ الإسلام في عصره، وأحد أئمة العلم و الحديث والتاريخ، ولد سنة 773 ه- بالقاهرة، وأصله من عسقلان بفلسطين من أسرة اشتهر أغلب أسلافها بالعلم والأدب والفضل. ولي ابن حجر العسقلاني القضاء سنة 827 ه-. وعُرف بالحفظ وكثرة الاطلاع و السماع، وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه، ألف ابن حجر الكثير من المؤلفات منها: «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، « تهذيب التهذيب»، «الإصابة في تمييز أسماء الصحابة»، «لسان الميزان»، «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»، «إنباء الغمر بأبناء العمر»، وغيرها. توفي سنة 777ه-. انظر:

تعديل من خلال WPS Office

صعيد الاهتمام بمصطلح القرينة وإيلائه مكانته في علوم الحديث، وقد تجلى ذلك في كتابه المهم (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، بما يمكن عدّه تطوراً نوعياً أضافه هذا العلامة الجليل على تاريخ استعمال هذا المصطلح من قبل علماء الحديث، دون إنكار أو تقليل جهود من سبقوه في ذلك، لا سيما أنه اعتمد عليها بشكل كبير.

فقد بيّن العلامة ابن حجر العسقلاني، رحمه الله تعالى، أهمية الاعتماد على القرائن في عدد من المواضع، منها: تقديم أحد أقسام الحديث الصحيح على الآخر، فقال: ««قد يقدم الأدنى على ما فوقه لأمور خارجية، أما لو رجح قسم على ما هو فوقه بأمور أخرى تقتضي الترجيح؛ فإنه يقدم على ما فوقه؛ إذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً». أي أنه عرف القرينة بأنها دليل يوجب العدول عن حكم الأصل في الحديث بسبب هذه القرينة، وهو ما عبّر عنه بقوله: «لأمور خارجية».

وضرب أمثلة كثيرة على أثر استخدام القرائن في مجال الحديث، فقال: «كما لو كان الحديث عند مسلم، مثلا ً، وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن، حفته قرينة صار بها يفيد العلم، فإنه يقدم على الحديث الذي يخرجه البخاري إذا كان فرداً مطلقاً». وهو يقصد بذلك تقديم الحديث المروي في صحيح الإمام مسلم، إذا كان من رتبة الحديث المشهور، على ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، إذا كان فرداً مطلقاً، معتبراً (الشهرة) قرينة مرجحة لذلك.

«وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد، كمالك عن نافع عن ابن عمر، فإنه يقدم على ما انفرد به أحدهما، مثلا ً، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال»[1].

كما اعتمد الحافظ ابن حجر على مصطلح «القرينة» في بيانه لسبب قبول العلماء الحديث الحسن لغيره، على الرغم من كونه ضعيفاً في الأصل، فقال: «لكن إنما وجب العمل بالمقبول منها؛ لأنها إما:

1- أن يوجد فيها أصل صفة القبول، وهو ثبوت صدق الناقل.

2- أو أصل صفة الرد، وهو ثبوت كذب الناقل.

3- أو لا.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الشهير بابن العماد (ت 1089هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1406هـ - 1986م، 270/7. الأعلام، الزركلي، 1/ 178 - 179.

1 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة السفير، الرياض، ط1، 1422هـ، ص77.

تعديل من خلال WPS Office

فالأول: يغلب على الظن صدق الخبر؛ لثبوت صدق ناقله؛ فيؤخذ به.

والثاني: يغلب على الظن كذب الخبر؛ لثبوت كذب ناقله؛ فيطرح.

والثالث: إن وجدت **قرينة** تلحقه بأحد القسمين التحق، وإلا فيتوقف فيه، فإذا توقف عن العمل به صار كالمردود، لا لثبوت صفة الرد، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول»[1]، ثم قال: «وإن قامت **قرينة** ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن، أيضاً، لا لذاته»[2].

إلا أن الإضافة النوعية التي قدمها هذا العالم الجليل في سياق بيان ا لاعتماد على القرائن في علوم الحديث تتمثل في ربطه لدلالة خبر الآحاد من قطع أو ظنّ، حسب اختلاف العلماء في ذلك، بمفهوم القرينة، أو ما سماه (الخبر المحتف بالقرائن)، في سياق الجدل الذي دار بين العلماء في الحكم على ما يفيده خبر الآحاد، فكان إسهامه في هذا السياق توفيقاً بين رأي من قال بإفادته للعلم، وبين من ذهب إلى إفادته الظنّ.

فالخلاف جار بين العلماء في الحكم على ما تفيده أحاديث الآحاد من العلم أو الظن، ففيما رأى جمهور المحدثين أن خبر الواحد أو أحاديث الآ حاد تفيد في الأصل الظن، ذهب ابن الصلاح ومن وافقه إلى أن خبر الواحد يفيد القطع، مستشهداً بما رواه كل من الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما. فذهب ابن حجر إلى أن الأصل إفادة أحاديث الآحاد للظن الكافي لوجوب العمل به، إلا إن احتف بخبر الواحد قرينة، فإنها ترتقي به إلى مرتبة العلم النظري. ويأتي في مقدمة أخبار الآحاد التي ترتفع إلى مرتبة العلم النظري ما أخرجه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما.

قال العلامة ابن حجر العسقلاني في بيان ارتفاع رتبة ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما إلى مرتبة العلم النظري عند بيانه لحكم أخبار الآ حاد: « وقد يقع فيها-أي في أخبار الآحاد المنقسمة إلى: مشهور، وعزيز، وغريب- ما يفيد العلم النظريّ بالقرائن على المختار، خلافاً لمن أبى».

ثم ذكر أنواع الخبر المحتف بالقرائن مما يفيد العلم النظري بقوله: « والخبر المحتف بالقرائن أنواع منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، مما لم يبلغ التواتر، فإنه احتفت به قرائن، منها:

1- جلالتهما في هذا الشأن.

2- وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.

---

1 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص56- 58.
2 - نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص68.

تعديل من خلال WPS Office

3- وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر»[1].

إلا أن العلامة ابن حجر لم يعدّ جميع ما أخرجه الإمامان، البخاري ومسلم، من أخبار الآحاد مما يفيد العلم النظري، بل شرط لذلك شروطاً: « إ لا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين[2]. وبما لم يقع التخالف (أو التجاذب) بين مدلوليه مما وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح؛ لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأ حدهما على الآخر، وما عدا ذلك، فالإجماع حاصل على تسليم صحته»[3].

وذكر من هذا النوع أيضاً الحديث المشهور، «ومنها: المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل».

وكذلك الحديث المسلسل، «ومنها: المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريباً، كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل، مثلا ً، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي، ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس، فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته، وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم، ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكاً، مثلا ً، لو شافهه بخبر أنه صادق فيه، فإذا انضاف إليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة، وبعد ما يخشى عليه من السهو»[4].

---

[1] - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص60. وانظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تح: طارق عوض الله بن محمد ، دار العاصمة، الرياض، ط1، 2003م، 133/1. شرح شرح نخبة الفكر، نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف "بملا على القاري" (ت1014هـ)، قدم له، عبد الفتاح أبوغدة، دار الأ رقم، بيروت، د.ط، د.ت، ص218 وما بعدها. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين القاسمي الدمشقي، ص44. تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، مكتبة المعارف، الكويت، د.ط، د.ت، ص28.

[2] - مجموع ما انتقد على الإمامين من الأحاديث 210، اتفقا على 32، وانفرد البخاري بـ 78، ومسلم بمائة، والحال أن هذه الأحاديث المنتقدة أجاب عنها العلامة ابن حجر في كتابه (هدي الساري مقدمة فتح الباري) في دراسة مطولة على وجه الإجمال والتفصيل.

[3] - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص60- 61.

4 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص62- 63.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الثاني

دلـــيـــل مشـروعيته

إن العمل بالقرائن في شتى مجالات الحياة، على تنوعها، هو أمر لا يمكن للعقل أن ينفيه أو يجادل في أهميته، ولا سيما إذا كانت نوعية القرائن المطروحة من القوة بمكان بحيث تفضي بنا إلى تغليب الظن بخصوص أحد الخيارات المطروحة.

ثم إن الأصل العام في التشريع هو الأخذ بالقرائن والعمل بها، وهو ما تدل عليه نصوص الكتاب والسنة المطهرة، أما عن الخلاف المنقول حول مدى حجية القرائن بين العلماء، فإنه ينحصر في مجال محرر النطاق في الشريعة الإسلامية، دون أن يعني ذلك إلغاء لمبدأ الأخذ بالقرائن.

إن أصل البحث في هذه المسألة فقهي بطبيعته، إذ بحثه العلماء في مجال القضاء والخصومات ووسائل الإثبات، ولعل الخلاف المشهور حول مدى حجية القرائن بين وسائل الإثبات يمكن تحرير محل نزاعه من خلال استبعاد مجال المعاملات التي لا تصل إلى دائرة القضاء؛ لأنه ليس فيها مدع ومدعى عليه.

كما يخرج عن نطاق الخلاف كل من مسألة إمكانية ردّ الدعوى بـ القرائن، ومسألة الاعتماد على القرائن في معرفة كل من المدعي والمدعى عليه في الدعاوى والخصومات، فهاتان مسألتان متفق على جواز العمل بـ القرائن فيهما باتفاق الفقهاء.

كما يخرج عن محل النزاع المسائل التي عيّن الشارع لها نوعاً معيناً من البينات ولم يجز القياس عليها، كمسألة الشبه بالقافة، «فإن الشارع جعل الشبه بينة في إلحاق الولد بالقافة خاصة»[1]. وعليه، فإن محل النزاع الحقيقي ينحصر في مجال الدعوى والخصومة التي يكون القضاء محلا ً لفضها حال لم تحضرها البينات، ومدى جواز اعتماد القرائن مقام الشهادة أو

[1] - القضاء بقرائن الأحوال، محمد جنيد الديرشوي، ص92.

تعديل من خلال WPS Office

الإقرار للبت في الخصومات[1].

ولعل من الأدلة التي يستدل بها على الأخذ بالقرائن في التشريع الإسلامي من الكتاب الكريم قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾[2]، والمتوسمون هم المتفرسون والمعتبرون[3].

وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾[4]. ففي هاتين الآيتين أثنى الله على الآخذين بالسيما، وهي الأمارات والعلامات وذم التاركين لها ووصفهم بالجهل.

وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ، وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[5]. إذ تصف الآية الكريمة واقعاً عملياً كان الإنسان ولا يزال يقوم به، وهو الاعتماد على مواقع النجوم في السماء كقرينة في الاهتداء بطرق السير في البر والبحر ومساراتها.

وقوله تعالى في قصة سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ

---

1 - لقد اختلف العلماء في هذه المسألة وانقسموا إلى فريقين:
الأول: هو الجمهور من المذاهب الأربعة، وقد منعوا الحكم بالقرائن، واكتفوا بالأخذ بها في نطاق الاستئناس والترجيح والتحقيق في استخراج البينة الشرعية المعتبرة.
الثاني: فئة من العلماء منهم ابن الغرس والطرابلسي وابن فرحون من المالكية، وأبو سعيد الاصطخري من الشافعية، وابن قيم الجوزية من الحنابلة، فقد ذهبوا جميعاً إلى العمل بالقرائن. القضاء بقرائن الأحوال، ديرشوي، ص93. القرينة وأثرها في إثبات الجريمة، وسام أحمد السمروط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2007م، ص177-178. الإثبات بالقرائن في الفقه الإسلامي، إبراهيم الفائز، ص77-78.
2 - سورة الحجر، 75.
3 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن, أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310 ه-)، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1408 ه- _ 1988م، 45/14. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538ه-)، تح: عادل أحمد عبد الموجود, علي محمد معوض, فتحي عبد الرحمن، أحمد حجازي، مكتبة العبيكان, الرياض، ط1، 1418 ه- _ 1998م، 586/3.
4 - سورة البقرة، 273.
5 - سورة النحل، 15-16.

تعديل من خلال WPS Office

الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ}[1]. فقد استدل سيدنا يعقوب عليه السلام على كذب دعوى إخوة يوسف، بأن الذئب قد افترسه، بعدد من القرائن[2].

وقوله تعالى: {قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِن الصَّادِقِينَ، فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ}[3].

فقد كان المستند الأساس في بيان الحقيقة في هذه القصة قرينة قدّ القميص وكيفيته، وقد سيقت هذه القصة من غير نكير، فدل على مشروعية الحكم بالقرائن.

ويمكن الاستدلال على مشروعية العمل بالقرائن من السنة النبوية المطهرة بعدد من الأدلة، **منها:**

قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تنكح الأيّم حتى تستأمر، و لا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: أن تسكت)[4].

ووجه الدلالة: إقامة سكوت البكر، وهو مجرد قرينة على الرضا، مقام تصريحها بالرضا بالزواج؛ بسبب حيائها المانع من التصريح بالقبول.

وما روي عن عطية القرظي[5] قال: (كنت من سبي بني قريظة، فكانوا ينظرون، فمن أنبت الشعر قتل، ومن لم ينبت لم يقتل، فكنت فيمن لم

---

[1] - سورة يوسف، 18.

[2] - من هذه القرائن: عدم وجود أثر لتمزيق ناب أو مخلب في قميص يوسف، وتضارب أقوالهم بشأن الفاعل (الذئب أو اللصوص)، وما كان يعرفه من حسدهم ليوسف وغيرها من القرائن. تفسير الطبري، 163/12- 165. الجامع لأحكام القرآن, أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671 ه-)، اعتنى به: صدقي محمد جميل، عرفان العشا، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1414 ه- _ 1993م، 9/ 99.

[3] - سورة يوسف، 26- 28.

[4] - أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة، كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاهما، رقم (5136) وطرفاه في (6968) و(6970). فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852ه-)، تح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410ه- - 1989م. والإمام مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، رقم (1419). شرح النووي على صحيح مسلم، أو (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392ه-.

[5] - **عطية القرظي:** رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمع منه، ونزل الكوفة، ولا يعرف له نسب. روى عنه مجاهد وعبد الملك بن عمير وكثير بن السائب. أسد الغابة، ابن الأثير الجزري، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415ه- - 1994م، 773/1. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت 463ه-)، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412ه- - 1992م .330/1. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412ه- -1992م، 512/4.

تعديل من خلال WPS Office

ينبت)[1].

فقد اعتبر الإنبات دليلا ً على البلوغ وحكم بقتل من أنبت من بني قريظة، رغم أنه لا يعدو كونه أمارة على البلوغ.

وحديث زيد بن خالد[2]، جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة، فقال: (اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها، قال: فضالة الغنم؟ قال: هي لك أو لأخيك أو للذئب. قال: فضالة الإبل؟ قال: ما لك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها)[3].

ووجه الدلالة: أمر النبي صلى الله عليه وسلم الملتقط بدفع اللقطة إلى واصفها، فأقام الوصف مقام البينة مع أنه ليس سوى مجرد قرينة على تملكه لها.

وحديث السيدة عائشة[4] رضي الله عنها قالت: دخل عليّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذات يوم وهو مسرور، فقال: يا عائشة، ألم تري أن مجززاً المدلجي دخل عليّ، فرأى أسامة وزيداً عليهما قطيفة قد غطيا

---

[1] - أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في الغلام يصيب الحد، رقم (4406، 4407) واللفظ له. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، د.ت. والترمذي في سننه، كتاب السير، باب النزول على الحكم (1584). سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي السلمي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت. والنسائي في سننه الكبرى، كتاب السير، باب حد الإدراك، رقم (8621). السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تح: د.عبد الغفار سليمان البنداري, سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م. وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب من لا يجب عليه الحد، رقم (2541). سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت275هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت. والإمام أحمد في مسنده، 310/4، رقم (18798). مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د.ط، د.ت. والحديث قال فيه الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم». وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». المستدرك على الصحيحين، 123/2. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ - 1990م.

[2] - **زيد بن خالد**: اختلف في كنيته وفي وقت وفاته وسنه اختلافاً كثيراً، فقيل يكنى أبا عبد الرحمن. وقيل: أبا طلحة. وقيل أبا زرعة. كان صاحب لواء جهينة يوم الفتح. توفي بالمدينة سنة ثمان وستين وهو ابن خمس وثمانين. وقيل: مات بمصر سنة خمسين وهو ابن ثمان وسبعين. وقيل توفي بالكوفة في آخر خلافة معاوية. وقيل: إن زيد بن خالد توفي سنة ثمان وسبعين وهو ابن خمس وثمانين سنة وقيل سنة اثنتين وسبعين وهو ابن ثمانين سنة. روى عنه ابناه خالد وأبو حرب، وروى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن، وبشر بن سعيد. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، 163/1- 164. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، 603/2. 15. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م، 354/3.

[3] - أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره، رقم (91)، وأطرافه في (2243، 2295- 2297، 2304، 2306، 4986، 5761). والإمام مسلم في صحيحه، كتاب اللقطة، رقم (1722).

4 - **عائشة بنت أبي بكر الصديق**: أمها أم رومان بنت عامر بن عويمر الكنانية، تكنى أم عبد الله. ولدت بعد المبعث بأربع سنين، أو خمس سنين. وعقد عليها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت سبع أو ست، ودخل بها وهي بنت تسع، ولم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكراً غيرها. قال عروة: ما رأيت أحداً أعلم بفقه ولا بطب ولا بشعر من عائشة. ماتت سنة 58هـ، وقيل: 57هـ. ودفنت بالبقيع. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، 16/8 -21. تهذيب التهذيب، ابن حجر، 550/6 -551.

تعديل من خلال WPS Office

رؤوسهما وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض)[1].

ووجه الدلالة في ذلك إلحاق القافة (الشبه) بما يقوم مقامها من مثبتات النسب، فدل على اعتبار القرائن في ذلك.

وغير ذلك من الأحاديث التي تشير إلى اعتماد القرائن مقام وسائل الإ ثبات الأخرى في إثبات الأمور[2].

بالإضافة إلى ما تقدم، ينبني البحث في مشروعية العمل بالقرائن على النظر إلى ناقل الحديث بحد ذاته، أي الراوي، فالغاية من استعمال القرائن في مجال الحديث النبوي الشريف هو: إما تأكيد حكم المحدث على الحديث بصحته أو ضعفه، أو العدول عن هذا الحكم إلى خلافه. وعليه، ينبغي البحث أولا ً في صفة ناقل الحديث الشريف (الراوي) هل يعدّ مجرد مخبر بالحديث أم شاهد على صحته؟!.

تعرّف العدالة بأنها: «ملكة تحمل صاحبها على التقوى، واجتناب الأ دناس وما يخل بالمروءة عند الناس»[3]. وقد فسرها ابن الصلاح[4]، رحمه الله

---

1 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (3362) وفي مناقب زيد بن حارثة برقم (3525)، و(6388) و(6389). ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد، رقم (1459).

2 - للاطلاع على المزيد من الأدلة، يمكن مراجعة الكتب التالية: القضاء بقرائن الأحوال، الديرشوي، ص93 - 108. القرينة وأثرها في إثبات الجريمة، وسام السمروط، ص178- 196. الإثبات بالقرائن في الفقه الإس لامي، إبراهيم الفائز، ص78- 114.

3 - منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، ط3، 1997م، ص79.

4- **ابن الصلاح:** عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الشهرزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح: أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال. ولد في شرخان (قرب شهرزور) سنة 577هـ. وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان، فبيت المقدس حيث ولي التدريس في الصلاحية. وانتقل إلى دمشق، فولاه الملك الأشرف تدريس دار الحديث، وتوفي فيها. له "معرفة أنواع علم الحديث" يعرف بمقدمة ابن الصلا ح، و"الأمالي" توفي سنة 637 هـ. الأعلام، الزركلي، 207/4.

تعديل من خلال WPS Office

لله، في بيانه لصفة من تقبل روايته، بأن يكون الراوي «مسلماً بالغاً عاقلا ً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة»[1].

وقد استدل العلماء على اشتراط عدالة الناقل لقبول خبره، بالنصوص النقلية من جهتين:

الأولى: إلغاء القرآن الاعتداد بخبر الفاسق لذاته، وذلك في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[2].

والجهة الثانية: ما فرضه الله من العدالة في الشهود في غير موضع من كتابه، كما قال تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[3]. وقوله: ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء﴾[4].

وقد اختلف العلماء فيم تثبت به عدالة الراوي، ففيما اتفقوا على أنه تثبت عدالة الراوي بالاستفاضة والشهرة، كثبوت عدالة الإمام مالك و الشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، اختلفوا في العدد الواجب لثبوتها من قبل المعدلين، فذهب بعضهم إلى قياسها على الشهادة، فلا تثبت إلا باثنين، وذهب الخطيب البغدادي وابن الصلاح وغيرهما إلى ثبوتها بواحد فقط؛ «لأ ن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله، و لأن التزكية بمثابة الحكم، وهو أيضاً لا يشترط فيه العدد»[5].

والحال أنه على الرغم من التشابه القائم بين (الشاهد) و(الراوي) في اشتراط العدالة فيهما، إلا أن التحقيق أن الاتفاق بين الشاهد والراوي معتبر في العدالة والصدق، لكنهما يفترقان في معان تقبل فيها الرواية ولا تقبل الشهادة. فاعتُبِرت مثلا ً في الشاهد الحرية، لكنها لا تطلب في الراوي، ففي الرواة الثقات كثير من الموالي؛ إذ الرق لا ينافي العدالة.

كما لم يشترط في الراوي الذكورة، واشترطت في بعض أوجه الشهادة. ويقبل في الرواية خبر الواحد العدل، ويقبل في صيغة الرواية: (حدثني فلان عن فلان)، وليس كذلك في الشهادة. والحديث يشهد للحديث ، كما تشهد له الأصول، وليست الشهادة كذلك. يقابل ذلك أن قوماً تقبل شهادتهم، ولكن لا تقبل رواياتهم؛ لما يوجبه حفظ وأداء الرواية من الا

1 - علوم الحديث، لأبي عمرو ابن الصلاح، تح: د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق - بيروت، ط3، 2002م ، ص104.
2 - سورة الحجرات، آية 6.
3 - سورة الطلاق، آية 2.
4 - سورة البقرة، آية 282.
5 - تدريب الراوي، السيوطي، 518/1. وانظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص109. الكفاية في علم الرواية، أحمد الخطيب البغدادي (ت463هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1988م، ص96.

تعديل من خلال WPS Office

احتياط في اللفظ والمعنى.

والخلاصة: أن راوي الحديث ليس شاهداً على صحته، بل هو مجرد ناقل للخبر، وناقل الخبر لا تشترط فيه ما يشترط في الشاهد من الشروط.

المبحث الثالث

أنواع القرائن الحديثية وتقسيماتها

تقسم (القرائن) تقسيمات مختلفة، وكل تقسيم أو نوع منها يقوم على اعتبار خاص أو زاوية نظر معينة.

المطلب الأول: تقسيم القرائن باعتبار ماهيتها

تقسم القرائن باعتبار ماهيتها في استخدام المحدثين إلى قرائن متصلة وأخرى منفصلة.

أولا ً: القرائن المتصلة:

1- **قرائن متعلقة بالرواة:** ويقصد بها تلك القرائن التي تحتف بـ الراوي نفسه، فتفضي إلى الحكم على الحديث بالقبول أو الردّ، أو تقوية

تعديل من خلال WPS Office

الحديث أو تضعيفه. مثل كون الرواة من أهل الصدق والأمانة والضبط إلى آخر الشروط المعتبرة في قبول الرواة والتفاضل فيما بينهم، ومثل توافق عدد من الرواة على نقل حديث واحد بألفاظ واحدة أو متقاربة، مع اختلا ف الآراء، وتباعد الديار، مما يعلم به أنه لا يمكن تواطؤهم عليه، ويبعد في العادة اتفاقهم على الكذب.

ومن القرائن المتصلة المتعلقة بالرواة، طول ملازمة الراوي لمن يروي عنه وطول مجالسته له، مما يعني خبرته في شيخه واضطلاعه بالقدرة على الحكم على مراد شيخه حال وجود التباس ما، وترجيحه بالتالي على من سواه من الرواة في الحديث المروي.

وكذا اشتهار الراوي بالكذب أو التدليس أو الوهم أو غير ذلك من عيوب الرواية التي تعدّ قدحاً لجهة العدالة أو الضبط، فإن كل تلك الأمور قرائن تعين علماء الحديث في الحكم على مرويات أولئك الرواة أو الترجيح بينها حال التعارض.

2- **قرائن متعلقة بالمروي:** ويقصد بها تلك القرائن التي تحتف بمتن الحديث، كعدم مخالفة الحديث لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة، وعدم ركاكة اللفظ أو المعنى، وعدم مخالفة ما يقره الحس والمشاهدة وغيرها مما بسطه علماء الحديث عند وضعهم لأمارات تدل على وضع الحديث أو تضعيفه. فإن كلام النبي، صلى الله عليه وسلم، له من النور و البهاء والقوة في الأسلوب والمضمون ما يعرفه به المتبصر في أمور الدّين، والمتبحر في نقل الحديث النبوي الشريف. وكذلك موافقة المروي لما تهدف إليه الشريعة وتأييد النصوص الأخرى لمعناه.

3- **قرائن متعلقة بالسامع أو المحدث:** فإن من كان من أهل الحديث المشتغلين بالسنة، والعالمين بمقاصد الشرع، وبأحوال الرجال كانت معرفته بالحديث أتم، وتمييزه بين غثه وسمينه أقوى، بخلاف المعرضين عن ذلك أو الذين لا اشتغال لهم بعلم الحديث، وليس لهم خبرة بأحوال نقلته، فإنهم بمعزل عن معرفة الصحيح منه والسقيم، فلا يتأثرون بالقرائن ولا يفرقون بين الأخبار.

تعديل من خلال WPS Office

ثانياً: القرائن المنفصلة:

وهي قرائن عبارة عن أمور خارجية غير ملازمة للخبر دائماً، بل تقترن به أحياناً أو تحدث معه، فيعرف بها صدق الناقل وصحة خبره، أو يرجح بها على ما سواه من الأخبار حال التعارض. وهذا النوع هو الذي قصده أكثر المتكلمين الذين اشترطوا في إفادة خبر الآحاد العلم اقترانه بالقرائن غير اللازمة، كالآمدي والغزالي والرازي وابن الحاجب وغيرهم.

ويمكن التمثيل للقرائن المنفصلة بتلقي الأمة لحديث ما أو كتاب ما بـ القبول، أو عملها بموجبه، فإن بعض الأحاديث لو تمّ التدقيق في إسنادها لما نجت من النقد، إلا أن تلقيها من قبل العلماء بالقبول بحد ذاته وعملهم بها، قد يكون أقوى من الحكم بصحتها، في بعض الأحيان.

ومثال ذلك كتاب الإمامين البخاري ومسلم الصحيحين وتلقي الأمة لهما بالقبول، أو شهرة الحديث وتعدد أسانيده، وإن لم يصل إلى حد التواتر، أو كون الحديث مروياً من قبل من سلسلة من علماء الحديث المشهود لهم بالعلم والعدالة والأمانة، فإن توافقهم على رواية الحديث بعينه قرينة إضافية منفصلة عن كون راوي الحديث عدلا ً ضابطاً.

ومثاله أيضاً ما ذكره علماء الحديث من الأمارات الدالة على وضع الحديث، كمخالفة الحقائق التاريخية، أو ركاكة اللفظ أو المعنى، أو التعصب المذهبي أو الخلاف الشخصي بين الراوي ومن يقصده برواية الحديث، وغير ذلك مما سيتم تناوله تفصيلا ً في موضعه من هذا البحث.

المطلب الثاني: تقسيم القرائن باعتبار علاقتها بمدلولها

تنقسم القرائن باعتبار علاقتها بمدلولها إلى قرائن عقلية وأخرى عرفية.

تعديل من خلال WPS Office

أولا ً: القرائن العقلية: وهي القرائن التي تكون العلاقة بينها وبين مدلولاتها مستقرة وثابتة لا تتبدل. ويقوم العقل على استنتاجها في جميع الظروف والأحوال، كأن يروى حديث يخبر عن كيفية دخول الرسول صلى الله عليه وسلم الحمام متزراً، علماً أن العرب في شبه الجزيرة العربية لم يعرفوا الحمامات العامة إلا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بفترة من الزمن.

ثانيا: القرائن العرفية: وهي التي تكون النسبة والعلاقة بينها وبين مدلولها قائمة على عرف أو عادة تتبعها، وتتبدل دلالتها بتبدلها وجوداً وعدماً. كالاستدلال بطول الصحبة والمجالسة كقرينة للترجيح بين روايتين لحديث واحد عن راو، لكن إحدى الروايتين مروية عن تلميذ ملازم له، وله معه طول صحبة ومجالسة، الأمر الذي يعني عرفاً خبرته بأستاذه وأسلوبه ومقصده، ما لم يقم دليل آخر على خطأ التلميذ في هذا الموضع.

الفصل الأول: أثر القرائن في الحكم على الخبر المحتف بها

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الأول: القرائن وما أخرجه الشيخان في صحيحيهما.

المبحث الثاني: القرائن والحديث المشهور.

المبحث الثالث: القرائن والحديث المسلسل.

المبحث الأول

القرائن وما أخرجه الشيخان في صحيحيهما

المطلب الأول: التعريف بالصحيحين ومكانتهما الحديثية

تعديل من خلال WPS Office

يعدّ كتابا الإمامين البخاري[1] ومسلم[2]، رحمهما الله تعالى، أو ما بات يعرف «بالصحيحين» من أوثق كتب الحديث وأجلها في هذا الشأن. ونظراً لشهرة الكتابين، فسوف أقوم بعرض تعريف موجز بهما، على أهميتهما.

أولا ً: التعريف بصحيح البخاري

يعدّ كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري أهم مؤلفاته على الإطلاق، بل إن مكانته وأهميته تتجاوز كونه أهم مؤلفاته ليشكل واحداً من أهم الكتب التي عرفتها الأمة الإسلامية بعد القرآن الكريم، إلى الحد الذي وصف به بعض العلماء الكتاب بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل[3].

فهذا الكتاب المبارك هو واحد من أهم الأمور التي دعت الأمة الإسلا مية إلى تلقيب الإمام البخاري بلقب أمير المؤمنين في الحديث وإمام المحدثين، ولم ينل كتاب في تاريخ الأمة من الاهتمام والفضل والشرف لأي مؤلف ما ناله كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري.

اسم الكتاب وسبب تأليفه

---

[1] - **البخاري**: هو أمير المؤمنين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه. كان جده (بردزبه) فارسياً على دين قومه المجوسية، إلا أن ابنه المغيرة أسلم على يد اليمان الجعفي والي بخارى، فنسب إليه ولاء. واتفق العلماء على أن مولد الإمام البخاري كان بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال، سنة أربع وتسعين ومئة للهجرة في بخارى، وقد نشأ يتيماً فكفلته أمه وأحسنت تربيته. من مؤلفاته: الأدب المفرد، التاريخ الكبير، إلى غير ذلك من مؤلفاته الكثيرة التي أورد كثير منها الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة فتح الباري. توفي رحمه الله في (خرتنك) قرية من قرى سمرقند، ليلة السبت بعد صلاة العشاء, وكانت ليلة عيد الفطر, ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين. ومدة عمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، رحمه الله تعالى. انظر: طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ، 48/1. تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (ت742هـ)، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ - 1980م، 430/24– 431 رقم (5059). تهذيب التهذيب، العسقلا ني، 41/9. تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت، 193/1- 196.الأعلام، الزركلي، 34/6.

2 - **مسلم**: مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري أبو الحسين. اختلف في مولده، والراجح أنه في عام 206هـ. من مصنفاته: الجامع المسند الصحيح، التمييز، الكنى والأسماء، الطبقات، المنفردات والوحدان، رجال عروة بن الزبير، كتاب العلل، كتاب الأفراد، وغيرها. وكانت وفاته عشية يوم الأحد، ودفن الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، رحمه الله رحمة واسعة. انظر: طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت526هـ)، تح: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ط1، د.ت، 417/2. ، تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، تح: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1415هـ، 94/58. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تح: موفق عبد القادر، دار الغرب، بيروت، ط1، 1404هـ، ص1216. تهذيب الكمال، المزي، 507/27.

[3] - الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً، الحسيني عبد المجيد هاشم، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، د.ت، ص85.

تعديل من خلال WPS Office

اشتهرت تسمية كتاب الإمام البخاري بين الناس بصحيح البخاري. أما اسمه عند الإمام البخاري رحمه الله، فهو «الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه». كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري. وذكر ابن الصلاح والنووي[1] أنه سماه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»[2]. والروايتان متقاربتان، غير أن رواية ابن حجر تبدو أقرب إلى الصواب لما روي عن البخاري وصفه لكتابه مختصراً «بـ الجامع الصحيح» في أكثر من موضع، مما يدل على كون لفظ «المسند» بعد قوله «الصحيح»[3].

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري أسبابا ً ثلاثة دعت الإمام البخاري رحمه الله إلى تأليف كتابه الجامع الصحيح:

أحدها: الحاجة إلى إفراد الحديث الصحيح وتمييزه عن الحديث الحسن والضعيف، حيث كانت الكتب قبله منها ما هو ممزوج بأقوال الصحابة والتابعين، ومنها ما هو مشتمل على الصحيح وغيره.

الثاني: قوّى عزمه على ذلك ما سمعه من رغبة أستاذه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف «بابن راهويه»[4] في ذلك.

الثالث: رؤيته في المنام النبي صلى الله عليه وسلم، إذ يقول البخاري عن ذلك: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذب بها عنه, فسألت بعض المعبرين، فقال لي: «أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح»[5].

---

[1] - محي الدين يحيى بن شَرَف بن مري بن حسن، أبو زكريا، الحزامي الدمشقي الشافعي، **النّوَوِيّ**: فقيه، محدث، حافظ، لغوي، ولد بـ "نَوَى" من أعمال "حوران" بسورية سنة 631هـ. قدم دمشق فسكن المدرسة الرواحية، وولي مشيخة دار الحديث بعد شهاب الدين أبي شامة، من مؤلفاته: "الأربعون النووية" في الحديث، و"روضة الطالبين وعمدة المفتين" في فروع الفقه الشافعي، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و "رياض الصالحين"، وغيرها من الكتب. توفي بنوى سنة 677هـ. انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، 1470/4 - 1474، رقم (1162). طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت771هـ)، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، 1324هـ، 8/ 395 - 397. الأعلام، الزركلي، 8/ 149.

2 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص4. شرح صحيح البخاري، يحيى بن شرف النووي، مطبوع مع شرح القسطلاني لصحيح البخاري، المطبعة الأميرية الكبرى، القاهرة، ط7، 1909م، ص7.

[3] - الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً، الحسيني عبد المجيد هاشم، ص87- 88.

[4] - **ابن راهويه:** إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب ابن راهويه: عالم خراسان في عصره. من سكان مرو، ولد سنة 161هـ، وهو أحد كبار الحفاظ. طاف البلاد لجمع الحديث وأخذ عنه الإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. قيل في سبب تلقيبه (ابن راهويه) إن أباه ولد في طريق مكة فقال أهل مرو: راهويه؛ أي ولد في الطريق. كان إسحاق ثقة في الحديث، قال الدرامي: ساد إسحاق أهل المشرق والمغرب بصدقه. وقال فيه الخطيب البغدادي: اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، ورحل إلى العراق والحجاز والشام واليمن. توفي سنة 238هـ. تذكرة الحفاظ، الذهبي، 433/2 -435.الأعلام، الزركلي، 292/1.

[5] - مقدمة فتح الباري، ابن حجر، 4/1. الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً، الحسيني عبد المجيد هاشم، ص86 - 87. سيرة الإمام البخاري، عبد السلام المباركفوري، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة

تعديل من خلال WPS Office

مدى عنايته في تأليفه

لم يأل البخاري رحمه الله جهدا ً في العناية بهذا المؤلف العظيم، وتتضح مدى هذه العناية مما نقله العلماء عنه، فنقل عنه أنه قال: «ما وضعت في كتابي الصحيح حديثا ً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين»، وقال: «ما أدخلت فيه (يعني الجامع الصحيح) حديثا ً إلا بعد ما استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته». وقال: «صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة خرجته من ستمئة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى»[1].

أما مكان تأليفه، فقد تعدد الروايات في ذلك، فروي عنه أنه صنفه في مكة. وفي شرح النووي للكتاب أنه صنفه في بخارى، وقيل: صنفه في مكة. وقد جمع العلماء بين هذه الأقوال وغيرها، أنه ربما وضع مسودة الكتاب أو مخططه في المسجد الحرام، كما ذكر البخاري نفسه، ثم أقام في تصنيفه ست عشرة سنة يكتب فيه بين الأمصار التي تطوف بها، وأنه أكمله بعد ذلك في بخارى مسقط رأسه[2].

منهج الإمام البخاري في رواية الحديث الصحيح (شرطه)

روى الحافظ ابن حجر بسنده إلى الحافظ أبي الفضل ابن طاهر المقدسي[3] أنه قال: «شرط البخاري أن يخرّج الحديث المتفق على ثقة

السلفية بنارس، الهند، ط2، 1987م، 166- 167.

[1] - مقدمة فتح الباري، ابن حجر، 202/2. سيرة الإمام البخاري، محمد عبد السلام المباركفوري، تعليق وترجمة: عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، دار عالم الفوائد، ط1، د.ت، ص169. الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً، الحسيني عبد المجيد هاشم، ص88.

[2] - مقدمة فتح الباري، ابن حجر، 202/2. شرح صحيح البخاري، النووي، ص7. الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً، الحسيني عبد المجيد هاشم، ص88- 89.

[3] - **ابن طاهر المقدسي:** محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، أبو الفضل: رحالة مؤرخ، من حفاظ الحديث. مولده ببيت المقدس سنة 448هـ، ووفاته ببغداد سنة 507هـ. له كتب كثيرة، منها (تاريخ أهل الشام ومعرفة الأئمة منهم والأعلام)، و(تذكرة الموضوعات)، و(أطراف الغرائب والأفراد) في الحديث، و(أطراف الكتب الستة)، و(صفوة التصوف) وكان ظاهري المذهب. شذرات الذهب، ابن العماد،

تعديل من خلال WPS Office

نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا ً غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعدا ً، فحسن ، وإن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه، كفى»[1].

وقال الحافظ ابن حجر في معرض ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم: «أما رجحانه من حيث الاتصال، فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة»[2].

ثناء العلماء على الكتاب وتلقيهم له بالقبول

قال الحافظ ابن كثير: «وأجمع العلماء على قبوله - يعني صحيح البخاري - وصحة ما فيه وكذلك سائر أهل الإسلام»[3]. وقال ابن الصلاح بعد أن ذكر أن أول من صنف في الصحيح البخاري ثم مسلم: «وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز»، ثم قال: «ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين وأكثرهما فوائد»[4].

وقال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: «اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد الكتاب العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما ً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث»[5].

17/4. وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أجمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، 1397هـ - 1977م، 278/4. الأعلام، الزركلي، 171/6.

[1] - مقدمة فتح الباري، ابن حجر، 7/1.

[2] - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص10.

[3] - البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير بن القرشي أبو الفداء (ت774هـ)، مكتبة المعارف، بيروت، د.ط، د.ت، 30/11.

[4] - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص1. مقدمة فتح الباري، ابن حجر، 8/1.

[5] - شرح صحيح مسلم، النووي، 14/1.

تعديل من خلال WPS Office

ثانيا: التعريف بصحيح مسلم

اسمه

لم يشتهر اسم كتاب الإمام مسلم، رحمه الله، كما اشتهر غيره، بل غلب وصفه «الصحيح» على اسمه العلمي، حتى إنه خلت منه معظم النسخ والشروح، بل اقتصروا على وصفه بـ «الصحيح». ومنهم من وصفه بـ «الجامع» كالحافظ ابن حجر وحاجي خليفة وغيرهما[1]. وذكر الإمام مسلم كتابه في مواضع وسماه «المسند الصحيح»[2]. وسماه الحاكم بذلك في مواضع من المستدرك[3] وغيرها، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد[4] وغيرهما.

والحال أنه لا مانع من إطلاق هذه الأوصاف كلها «الصحيح، الجامع، المسند» على كتاب الإمام مسلم، فالجامع ليس من شرطه أن يجمع كل الأبواب، بل إذا وجد فيه معظمها صح وصفه بالجامع كما هو الحال هنا، فقد احتوى على عدة كتب أخرجته عن وصف السنن إلى الجامع مثل: الإيمان، والرؤيا، والأنبياء، والصحابة وغيرها. ويمكن أن يسمى أيضاً بالمسند؛ لأن الأحاديث تروى فيه بالإسناد، وبسبب التزام الإمام مسلم شرط الصحة في كتابه سمي صحيحا ً، وبذلك يصح وصفه وتسميته: «المسند الجامع الصحيح»، وإن كان الأشهر وصفه فقط بـ«صحيح مسلم».

---

1 - تهذيب التهذيب، ابن حجر، 133/7 و114/10. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1982م، 555/1.
2 - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 101/13، صيانة مسلم، ابن الصلاح، ص67.
3 - المستدرك، الحاكم، 66/1 و164، 162/2.
4 - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 100/13.

تعديل من خلال WPS Office

سبب تأليفه ومدته ومكانه

ألف الإمام مسلم كتابه بناء على طلب طُلِبَ منه دون أن يبين من صاحب الطلب، كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه[1].

أما مدة تأليف الكتاب، فقد استغرقت خمس عشرة سنة، قال أحمد بن سلمة: «كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة»[2]. وقال النووي: «بقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة»[3]. ولعل ما قاله تلميذه وملازمه الحافظ أحمد بن سلمة أرجح. ثم إنه قام بتصنيف كتابه في مسقط رأسه بنيسابور وفي حياة كثير من شيوخه.

منهج الإمام مسلم في رواية الحديث الصحيح (شرطه)

قال ابن الصلاح رحمه الله: «شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالما ً من الشذوذ ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف، فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته»[4].

وقال العلامة ابن رجب: «وأما مسلم، فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في

---

[1] - مقدمة صحيح مسلم، 2/1. قيل: إن الذي طلب منه تأليف الكتاب هو الحافظ أحمد بن سلمة، صاحب الإمام مسلم وتلميذه ورفيقه في الارتحال وطلب العلم، ذكر ذلك الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، 186/4، والحال أنه يمكن أن هو من طلب من الإمام مسلم ذلك، ويمكن أن يكون الطلب من أكثر من واحد من شيوخه أو أقرانه أو تلامذته، إذ كانت الحاجة ماسة في ذلك الوقت، وقد يكون السؤال مفترضاً كشأن كثير من المؤلفين عند تأليفهم، فيفترض عند تأليفه سؤالا ً ثم يجيب عنه. والله أعلم. انظر: الإ مام مسلم بن الحجاج، مشهور حسن محمود سلمان، دار القلم، دمشق، ط1، 1994م، ص151- 152.

2 - سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تح: شعيب ا لأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413هـ - 1993م، 566/12، طبقات علماء الحديث، محمد بن قدامة المقدسي (ت744هـ)، تح: أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1989م، 288/2.

3 - شرح صحيح مسلم، النووي، 10/1.

[4] - صيانة مسلم، ابن الصلاح، ص 1218. شرح صحيح مسلم، النووي، 130/1.

تعديل من خلال WPS Office

التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه»[1].

ولعل من أهم ميزات كتاب الجامع الصحيح لمسلم أنه مرتب على طريقة الكتب والأبواب الفقهية، وأنه خاص بالأحاديث الصحيحة، ووجود المقدمة المفيدة في علوم الحديث، وحسن الترتيب، وجمع الطرق وسردها في مكان واحد، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع أو رواية بمعنى، ومحافظته على صيغ الأداء، وغيرها من المزايا التي استحق عليها ثناء العلماء.

ثناء العلماء على الكتاب

قال ابن الصلاح: «هذا الكتاب ثاني كتاب صنف في صحيح الحديث، ووسم به ووضع له خاصة سبق البخاري إلى ذلك، وصلى مسلم، ثم لم يلحقهما لاحق، وكتاباهما أصح ما صنفه المصنفون ... روينا عن مسلم رضي الله عنه قال: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة. وبلغنا عن مكي بن عبدان، وهو أحد حفاظ نيسابور قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند ـ يعني مسنده الصحيح ـ»[2]. وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري: «ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث»[3]. ووافقه على ذلك بعض شيوخ المغرب.

وقال ابن الصلاح أيضا ً: «جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب؛ فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، ... وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع»[4].

وقال النووي: «اتفق العلماء ـ رحمهم الله ـ على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول... وقد انفرد مسلم بفائدة حسنه، وهي كونه أسهل متناولا ً من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا ً واحدا ً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها،

---

[1] ـ شرح علل الترمذي، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي) ، تح: د. نور الدين عتر، دار العطاء، الرياض، ط1، 1421هـ -2001م، 613/2. شروط الأئمة الستة، محمد بن طاهر المقدسي (ت507هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1997م، ص86-88. تدريب الراوي، السيوطي، 134/1.

[2] ـ صيانة مسلم، ابن الصلاح، ص1217، بتصرف.

[3] ـ انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 101/13، تاريخ دمشق، ابن عساكر، 92/58 ، شرح صحيح مسلم، النووي، 128/1.

[4] ـ صيانة مسلم، ابن الصلاح، ص1222.

تعديل من خلال WPS Office

وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه»[1].

المطلب الثاني: حكم ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما

لا خلاف بين العلماء على أن ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما يعدّ في مقدمة الأحاديث الصحيحة المخرجة، والتي يتم الاستشهاد بها في معرض الاستدلال على الأحكام، ويجري الترجيح بها على ما سواه من الأ حاديث المخرجة من قبل العلماء الآخرين.

قال ابن الصلاح، رحمه الله، في المسألة السابعة من النوع الأول من علوم الحديث: «وإذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح إلى ما خرجه الأئمة

[1] - شرح صحيح مسلم، النووي، 1/129-128.

تعديل من خلال WPS Office

في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك - كما سبق ذكره - فالحاجة ماسة إلى التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك:

فأولها: صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعا ً.

الثاني: صحيح انفرد به البخاري؛ أي عن مسلم.

الثالث: صحيح انفرد به مسلم؛ أي عن البخاري.

الرابع: صحيح على شرطهما لم يخرجاه.

الخامس: صحيح على شرط البخاري لم يخرجه.

السادس: صحيح على شرط مسلم لم يخرجه.

السابع: صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما»[1].

فقد عدّ علماء الحديث ما خرجه كل من البخاري مسلم في كتابيهما معياراً للحكم والتصنيف بالنسبة للحديث الصحيح وتقسيمه إلى المراتب المذكورة آنفاً. وحكموا بالصحة والتلقي بالقبول لكتابيهما. وعدوا ما اتفق عليه الشيخان في مقدمة الحديث الصحيح وأعلاه رتبة، ورمزوا له بالقول: «صحيح متفق عليه».

بل إن كثيراً من علماء الحديث عدّ الأحاديث التي أخرجها الشيخان ولم تصل إلى حد التواتر، مما يندرج تحت باب خبر الواحد، مما يفيد العلم النظري، لا مجرد الظن، يقول ابن الصلاح رحمه الله: «وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافا ً لقول من نفى ذلك محتجا ً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول لأ نه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ. وقد كنت أميل إلى هذا (أي ابن الصلاح) وأحسبه قويا ً، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا ً، هو الصحيح؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ. والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ. ولهذا كان الإجماع المبتني على الاجتهاد حجة مقطوعا ً بها وأكثر إجماعات العلماء كذلك»[2].

---

1 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص10. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806 هـ)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1، 1996م، ص41. المختصر في أصول الحديث، الشريف الجرجاني، ص1. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأ نظار، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني (ت1182هـ)، تح: صلا ح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية, بيروت، ط1، 1997م، 105/1. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي، ص37. منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص263.

2 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص10. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين العراقي،

تعديل من خلال WPS Office

وقد علق العلامة العراقي[1] على كلام ابن الصلاح بالقول: «وفيه أمران: أحدهما أن ما ادعاه من أن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته قد سبقه إليه الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف، فقالا: إنه مقطوع به. وقد عاب الشيخ عز الدين بن عبد السلام على ابن الصلاح هذا، وذكر أن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته. قال: وهو مذهب رديء... وقد اشتد إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليظه»[2].

وقال النووي: «خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر»[3]. وقال في شرح مسلم نحو ذلك، وأضاف: «ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما، إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم»[4].

والحال أن هذه المسالة متفرعة عن مسألة أخرى، وهي حكم خبر الواحد الصحيح[5]، فجمهور الأصوليين يرون أن خبر الواحد لا يفيد غير الظن، وإن كان قد أخرجه البخاري ومسلم، وجمهور المحدثين يرون، على العكس من ذلك، إفادة ما أخرجه البخاري ومسلم من أخبار الآحاد للعلم النظري[6].

ص41.

1 - عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل، **زين الدين العراقي**. ولد في مصر سنة (725هـ) وعاش يتيما ً، وطلب العلم وصار من كبار حفاظ الحديث، من مصنفاته: تخريج أحاديث ا لإحياء، والألفية في مصطلح الحديث، وشرحها فتح المغيث. مات في القاهرة سنة (806هـ). ذيل تذكرة الحفاظ، ص370، شذرات الذهب، ابن العماد، 55/7. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر الكتاني، تعليق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1995م، ص161 ، 162.

2 - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ص41.

3 - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، دار الجنان، بيروت، د.ط، 1986م، ص1.

4 - شرح صحيح مسلم، النووي، 20/1.

5 - شرح صحيح مسلم، النووي، 131/1. قال النووي: «خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها، ويفيد الظن ولا يفيد العلم، وأن وجوب العمل به عرفناه بالشرع لا بالعقل، وذهبت القدرية و الرافضة وبعض أهل الظاهر إلى أنه لا يجب العمل به، ثم منهم من يقول منع من العمل به دليل العقل، ومنهم من يقول منع دليل الشرع، وذهبت طائفة إلى أنه يجب العمل به من جهة دليل العقل، وقال الجبائ ي من المعتزلة: لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين، وقال غيره: لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم. وقال بعضهم: يوجب العلم الظاهر دون الباطن، وذهب بعض المحدثين إلى أن الآحاد التي في صحيح البخاري أو صحيح مسلم تفيد العلم دون غيرها من الآحاد، وقد قدمنا هذا القول وإبطاله في الفصول، وهذه الأقاويل كلها سوى قول الجمهور باطلة».

6 - **العلم النظري:** هو العلم الحاصل عن النظر والاستدلال. أما **العلم الضروري:** هو الذي يضطر إليه الإ نسان بحيث لا يمكنه دفعه. والفرق بينه وبين العلم النظري، أن العلم الضروري يحصل بلا استدلال ولكل سامع. والنظري لا يتأتى إلا بالاستدلال على الإفادة، ولا يحصل إلا لمن له أهلية النظر. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت1414هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، ط3، 1984م، 383/1.

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الثالث: أثر القرائن في الحكم على ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما.

تقدم في المطلب السابق حكم الأحاديث التي أخرجها كل من الإ مامين البخاري ومسلم في صحيحيهما. فعلى الرغم من عدّ العلماء ما أخرجه كل من الإمام البخاري والإمام مسلم من الأحاديث في أعلى رتب الحديث الصحيح من حيث الصحة، وعدّ بعض علماء الحديث (كابن الصلاح ومن وافقه) أن خبر الآحاد منها يفيد العلم النظري لمجرد كونها من تخريج الإمامين البخاري ومسلم في كتابيهما، خلافاً لجمهور الأصوليين والمحدثين، فإن مسألة تخصيص الأحاديث المخرجة في الصحيحين وثيقة الصلة بموضوع البحث، وهو أثر القرائن في الحكم على الحديث.

فقد تقدم معنا أن الخلاف جار بين العلماء في الحكم على ما تفيده أحاديث الآحاد من العلم أو الظن، ففي الوقت الذي يرى فيه جمهور المحدثين أن خبر الواحد أو أحاديث الآحاد تفيد في الأصل الظن، إلا أنهم يستثنون من خبر الواحد ما إذا احتف به قرائن معينة، فإنها ترتقي به وترتفع إلى مرتبة العلم النظري فيما يفيده من أثر.

ويأتي في مقدمة أخبار الآحاد التي ترتفع إلى مرتبة العلم النظري فيما تفيده ما أخرجه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما، مما درسه علماء الحديث تحت فصل الخبر المحتف بالقرائن.

يقول العلامة ابن حجر العسقلاني في بيان ارتفاع رتبة ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما إلى مرتبة العلم النظري من مجرد الظن، عند بيانه لحكم أخبار الآحاد: «وقد يقع فيها-أي في أخبار الآحاد المنقسمة إلى: مشهور، وعزيز، وغريب- ما يفيد العلم النظريّ بالقرائن على المختار، خلافاً لمن أبى».

ثم يذكر أنواع الخبر المحتف بالقرائن مما يفيد العلم النظري بقوله: «

تعديل من خلال WPS Office

والخبر المحتف بالقرائن أنواع منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، مما لم يبلغ التواتر، فإنه احتفت به قرائن، منها:

1. جلالتهما في هذا الشأن.
2. وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.
3. وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر»[1].

إذن، فقد احتفّت بالأحاديث التي خرجها الشيخان في الصحيحين عدة قرائن جعلت من تلك الأحاديث مفيدة للعلم النظري، وهي جلالة كل من الإمامين ومكانتهما الحديثية، وتقدمهما في هذا العلم، وبالذات تمييز الحديث الصحيح مما سواه، على من سواهما من علماء الحديث. وتلقي الأ مة، أو علمائها بعبارة أدق، لكتابيهما بالقبول والرضا والعمل بما فيهما، وهو ا لأمر الذي عدّه العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى، كافياً وحده في إفادة أحاديثهما للعلم النظري، ولو لم تصل عدد الطرق والأسانيد لكل حديث على حدا إلى مرتبة التواتر المعروفة.

إلا أن العلامة ابن حجر لم يعدّ جميع ما أخرجه الإمامان، البخاري ومسلم، من أخبار الآحاد مما يفيد العلم النظري، بل شرط لذلك شروطاً: « إ لا أن هذا يختص

- بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين[2].

- وبما لم يقع التخالف (أو التجاذب) بين مدلوليه مما وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح؛ لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر،

وما عدا ذلك، فالإجماع حاصل على تسليم صحته»[3].

وبين ابن حجر رحمه الله كيفية إفادة ما احتف بالأحاديث المخرجة في الصحيحين من القرائن، وكيف نقلت رتبة إفادتها من الظن إلى العلم: « فإن قيل: إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته، منعناه، وسند

---

[1] - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص60. وانظر: تدريب الراوي، السيوطي، 133/1. شرح شرح نخبة الفكر، نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف "بملا على القاري" (ت1014هـ)، قدم له، عبد الفتاح أبوغدة، دار الأرقم، بيروت، د.ط، د.ت، ص218 وما بعدها. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين القاسمي الدمشقي، ص44.

[2] - مجموع ما انتقد على الإمامين من الأحاديث 210، اتفقا على 32، وانفرد البخاري ب- 78، ومسلم بمائة، والحال أن هذه الأحاديث المنتقدة أجاب عنها العلامة ابن حجر في كتابه (هدي الساري مقدمة فتح الباري) في دراسة مطولة على وجه الإجمال والتفصيل.

[3] - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص60- 61.

تعديل من خلال WPS Office

المنع: أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح، ولو لم يخرجه الشيخان؛ فلم يبق للصحيحين في هذا مزية، والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة»[1].

أي أن ابن حجر رحمه الله فسّر إجماع العلماء على مزية ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما حاصلة بإفادتها للعلم النظري لا مجرد الظن، وهذا كله نابع من مما احتف بتلك الأحاديث من مزية القرائن الكامنة في «جلالتهما في هذا الشأن»، «وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما»، «وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول».

ويحسب للإمام ابن حجر في هذا السياق توفيقه بين رأي من رأى إفادة هذا النوع من الحديث لمجرد الظن، وبين من رأى إفادته للعلم، إذ عدّ ذلك الخلاف خلافاً نظرياً فحسب، دون أن يفوته التأكيد على اتفاق الفريقين، في خاتمة المطاف، على مزية الأحاديث التي احتفت بها القرائن على ما سواها، « والخلاف في التحقيق لفظي؛ لأن من جوز إطلاق العلم قيده بكونه نظريا ً، وهو الحاصل عن الاستدلال، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده ظني، لكنه، لا ينفي أن ما احتف بـ القرائن أرجح مما خلا عنها»[2].

وهو ما يؤكد الدور الريادي الذي اضطلع به العلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني في التأسيس لمفهوم القرائن، ودورها في مجال الحديث النبوي الشريف.

[1] - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص61.
[2] - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص59.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الثاني

القرائـن والحديـث المشهـور

تـمهيـد:

ينقسم الحديث النبوي الشريف إلى عدد من الأقسام بحسب عدد من الاعتبارات الملحوظة. ومن هذه الاعتبارات، تقسيم الحديث باعتبار طرقه أو وصوله إلينا. فالحديث إما أن يروى بطرق متعددة بلا حصر عدد معين، أو يروى بحصر معين بما فوق الاثنين؛ أي بثلاثة فصاعداً، أو بهما أي باثنين فقط، أو بواحد[1].

فالأول: المتواتر.

والثاني: المشهور.

والثالث: العزيز.

1 - انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص52 وما بعدها.

تعديل من خلال WPS Office

والرابع: الغريب.

وعلى ضوء ما سبق، فإن الخبر ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين رئيسيين:

الأول: المتواتر. والثاني: الآحاد.

أولا ً: المتوات ـــر:

وهو ما رواه جمع يحيل العقل تواطؤ هذا الجمع على الكذب عادة أو وقوعه منهم غلطاً، عن جمع مثله، من أول السند إلى منتهاه، ويكون الخبر مما يدرك بالحس.

وينقسم إلى قسمين:

متواتر لفظي وهو: ما تواتر لفظه ومعناه.

متواتر معنوي وهو: ما تواتر معناه دون لفظه.

ثانيا: الآحـاد:

وهو ما لم يبلغ حد المتواتر. أو ما لم يجمع شروط المتواتر.

وينقسم إلى: المشهور والعزيز والغريب.

فالمشهور: هو الحديث الذي رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقات السند، ولم يبلغ درجة التواتر.

والعزيز: هو الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين.

والغريب: هو الحديث الذي تفرد بروايته شخص واحد.

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الأول: تعريف الحديث المشهور

تعريف الحديث المشهور لغة

جرت معظم كتب علوم الحديث على عدم تعريف الحديث المشهور لغوياً؛ اكتفاء منها بفهم معناه اللغوي وسهولته، قال ابن الصلاح: «ومعنى الشهرة مفهوم»[1]. فاكتفى بذلك عن حده[2]. ويمكن تعريف الحديث المشهور لغة من الشهرة، وهي «الانتشار والذيوع»[3].

تعريف الحديث المشهور اصطلاحاً

عرف ابن الصلاح الحديث المشهور اكتفاء منه بمعرفة معناه بقوله: «ومعنى الشهرة مفهوم»[4]. ورأى أستاذنا الدكتور (نور الدين عتر) أن (ابن الصلاح) حدّ الحديث المشهور بما رواه أكثر من ثلاثة بشرط أن يكون محدود الأسانيد[5].

وقال البلقيني رحمه الله[6]: «لم يذكر له ضابطاً، وفي كتب الأصول: المشهور، ويقال له المستفيض الذي تزيد نقلته على ثلاثة»[7]. موافقاً بذلك

---

1 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص265.
2 - تدريب الراوي، السيوطي، 163/2.
3 - لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، مادة (شهر). تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، مادة (شهر).
4 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص265.
5 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص265. الهامش رقم 1.
6 - **البلقيني:** عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين: مجتهد حافظ للحديث، ولد في بلقينة (في غرب مصر) سنة 724هـ وتعلم بـ القاهرة. ولي قضاء الشام سنة 769 هـ، وتوفي بالقاهرة سنة 805هـ. من كتبه "التدريب" في فقه الشافعية، لم يتمه، و" تصحيح المنهاج"، و"محاسن الاصطلاح". الأعلام، الزركلي، 46/5.
7 - محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير البلقيني (ت805 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، مطبوع مع كتاب مقدمة ابن الصلاح، ص389، وانظر: تدريب

تعديل من خلال WPS Office

ابن الصلاح رحمه الله.

لكن أشهر تعاريفه هو تعريف شيخ الإسلام ابن حجر رحمه الله، إذ عرفه بقوله: «ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين»[1]. فجعل كل حديث روي من قبل ثلاثة فأكثر وطرقه محصورة من الحديث المشهور.

فقوله: «له طرق محصورة» يخرج به المتواتر، لأن المتواتر لا يضبط بعدد معين، بل هو ما كان رواته جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، وقوله: «أكثر من اثنين» يخرج به الحديث الغريب والعزيز.

والحاصل أن الحديث المشهور هو ما رواه جماعة عن جماعة، ولم يبلغ حد التواتر[2].

المشهور والمستفيض

يسمى الحديث المشهور أحياناً «المستفيض»، وسمي بذلك لانتشاره، من فاض الماء يفيض فيضاً. ومن العلماء من غاير بين المستفيض و المشهور، فالمستفيض يستوي عدد الرواة في ابتدائه وانتهائه، والمشهور أعم من ذلك. ومنهم من غاير على كيفية أخرى، وهي أن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد.

وعلى أي حال، فقد رأى العلامة ابن حجر أن بحث الحديث المستفيض «ليس من مباحث هذا الفن»؛ لأنه لا يبحث فيه عن صحة الرجال وضعفهم بخلاف المشهور، فإنه اعتبر فيه العدد المخصوص. وعدّ الحديث المستفيض، وهو ما تلقته الأمة بالقبول، كحديث الإمام البخاري

الراوي، السيوطي، 163/2.
1 - نزهة النظر، ابن حجر، ص192.
2 - منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص409.

تعديل من خلال WPS Office

في صحيحه، أعم من الحديث المتواتر وغيره[1].

المطلب الثاني: أقسام الحديث المشهور وأنواعه

على الرغم من كون لفظ (الحديث المشهور) قد يوهم بصحة جميع ا لأحاديث المندرجة تحت هذا المسمى، إلا أن المحدثين قد ميزوا بين ما يشتمل عليه الحديث المشهور، ودققوا في دراسة رجاله، فكان أن اشتمل الحديث المشهور، شأنه شأن غيره من أنواع الحديث، على الحديث الصحيح والحسن والضعيف. قال ابن الصلاح: «وهو قسمان: صحيح... وإلى غير صحيح»[2].

وعليه، فإنه يمكننا تقسيم الحديث المشهور بالنسبة إلى صحة الحديث ذاته إلى صحيح وحسن وضعيف.

مثال الحديث المشهور الصحيح: حديث عبد الله بن عمر[3]، رضي الله

1 - نزهة النظر، ابن حجر، ص193- 194.
2 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص265.
3- **عبد الله بن عمر بن الخطاب** بن نفيل القرشي العدوي؛ أمه زينب بنت مظعون الجُمَحية. ولد سنة ثلا ث من المبعث النبوي، وهاجر وهو ابن عشر سنين، وقيل: هاجر وهو أكبر من ذلك، وكان قد أسلم مع أبيه

تعديل من خلال WPS Office

عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل)[1]. فقد روي من أوجه كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص[2]: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه...)[3].

ومثال الحديث المشهور الحسن: حديث (طلب العلم فريضة على كل مسلم)[4]، فقد قال عنه المزي رحمه الله: إن له طرقاً يرتقي بها إلى رتبة الحسن.

وحديث: (لا ضرر ولا ضرار). فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة، وله طرق يرتقي بها إلى الحسن أو الصحة[5].

ومثال الحديث المشهور الضعيف: حديث (اطلبوا العلم ولو بالصين)[6]. روي من عدة أوجه عن أنس وأبي هريرة، ولم يخل طريق منها من مجروح جرحاً شديداً، فهو مشهور ضعيف.

، وعُرض على النبي صلى الله عليه وسلم ببدر فاستصغره، وكذلك بأحد، وأجازه بالخندق. مات سنة (73ه ـ) وقيل غير ذلك. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، 181/4 - 183. تهذيب التهذيب، ابن حجر، 201/4 ، 202.

1 - أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء، رقم (837)، وأطرافه في (854، 877). والإمام مسلم في أول كتاب الجمعة، رقم (844).

2 - **عبد الله بن عباس** بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو العباس القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، كني بابنه العباس، وهو أكبر ولده. وأمه لُبَابة الكبرى بنت الحارث بن حَزْن الهلالية، وكان يسمى البحر؛ لسعة علمه، ويسمى حبر الأمة. ولد والنبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته بالشِّعْب من مكة، فأتي به النبي صلى الله عليه وسلم فحنكه بريقه، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين، وكان له لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة، وقيل غير ذلك. توفي سنة (68ه ـ) بـ الطائف وهو ابن سبعين، وقيل غير ذلك. انظر: أسد الغابة، ابن الأثير الجزري، 291/3 - 294.

3 - أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، رقم (100). ومسلم كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه، رقم (2673).

4 - رواه ابن ماجه الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، رقم (224). وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان، 254/2، رقم (1664). شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458ه ـ)، تح: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410ه ـ. والطبراني في الأوسط، 272/8، رقم (8611). المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360ه ـ)، تح: طارق بن عوض الله محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د.ط، 1415ه ـ.

5 - أخرجه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت منقطعا ً رقم (2340)، وعن ابن عباس برقم (2341)، وأخرجه الحاكم عن أبي سعيد الخدري، 57/2. وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي. وأخرجه الإمام أحمد عن ابن عباس، 313/1، رقم (2867). انظر: نصب الراية، الزيلعي، 386/4-384. نصب الراية لأ حاديث الهداية، جمال الدين الزيلعي، اعتنى به: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995م.

6 - أخرجه البخاري في تاريخه، 2/2، رقم (358). التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256ه ـ) ، تح: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت. والبيهقي في شعب الإيمان، 193/3، رقم (1543). والعقيلي في الضعفاء، 162/4. الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي (ت322ه ـ)، تح: عبد المعطي أمين قلعه جي، دار الكتب العلمية،، بيروت، ط2، 1984م. وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، 25/1. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تح: عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان - دار ابن حزم، ط1، 2003م. وأخرجه الخطيب البغدادي في الرحلة في طلب الحديث، 72/1، 75، 76. الرحلة في طلب الحديث، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تح: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1395ه ـ.

تعديل من خلال WPS Office

وحديث (الأذنان من الرأس)[1]، مثّل به أبو عبد الله الحاكم رحمه الله في كتابه[2].

على أن كتب الحديث ومدوناته تذكر أنواعاً وتقسيمات أخرى للحديث المشهور بحسب نسبة شهرته وفي أي مجال علمي، وهو أمر خارج عن نطاق بحثنا[3].

---

1 - أخرجه الترمذي في سننه عن أبي أمامة، في أبواب الطهارة، باب أن الأذنين من الرأس، رقم (37). وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الأذنان من الرأس، رقم (443) عن عبد الله بن زيد. و البيهقي في السنن الكبرى، 66/1، رقم (315). السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت458هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار مكتبة الباز، مكة المكرمة، د.ط، 1414هـ - 1994م. و الطبراني في الأوسط، 241/4، رقم (4084). عن أبي موسى. وفي الكبير عن أبي أمامة، 121/8، رقم (7554). المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت360 هـ)، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2، 1414هـ - 1983م.

2 - معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تح: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1977م، ص92. **والحاكم:** هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، أبو عبد الله الضبي النيسابوري، ويعرف بابن البَيّع، الحافظ، ولد بنيسابور سنة321هـ، وكان قاضي نيسابور، من كتبه: المستدرك على الصحيحين، والإكليل، مات بنيسابور سنة405هـ. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 473/5 ، 474. تذكرة الحفاظ، الذهبي، 1039/3. الأعلام، الزركلي، 227/6. الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص21.

3 - يمكن تقسيم المشهور بحسب نسبة شهرته إلى:

1- **المشهور عند أهل الحديث خاصة:** مثل حديث أنس: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان). أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس، وقد رواه عن أنس غير أبي مجلز، وعن أبي مجلز غير سليمان، وعن سليمان جماعة. وهو مشهور بين أهل الحديث. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده، رقم (958) وأطرافه في (1238، 2999، 3860- 3865، 3868- 3870، 6031) وانظر: (2647). ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (1579).

2- **المشهور عند المحدثين والعلماء والعوام:** مثل حديث (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده). أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو في كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، رقم (10). ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل، رقم (40) عن جابر بن عبد الله.

3- **المشهور عند الفقهاء:** مثل حديث: (لا ضرر ولا ضرار) المتقدم. وحديث: (المسلمون على شروطهم). أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب في الصلح، رقم (3596)، عن أبي هريرة. والبيهقي في السنن الكبرى، 79/6، رقم (11211). والحاكم في مستدركه، كتاب البيوع، 101/4، رقم (2309).

4- **المشهور عند الأصوليين:** مثل حديث: (إذا حكم الحاكم ثم اجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (6919). ومسلم في الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (4584).

5- **المشهور عند علماء العربية أو النحاة:** مثل حديث: (نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه). وليس له إسناد. قال العراقي وغيره: لا أصل له. تدريب الراوي، السيوطي، 166/2.

6- **المشهور بين الأدباء:** مثل حديث: (أدبني ربي فأحسن تأديبي)، إسناده ضعيف. أخرجه ابن السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء، بلفظ: «إن الله أدبني وأحسن تأديبي ثم أمرني بمكارم الأخلاق» والمراد به تثقيف اللسان على الفصاحة وبلاغة الكلم. أدب الإملاء والاستملاء، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الثالث: حكم الحديث المشهور

تقدم معنا اختلاف العلماء في تحديد رتبة الحديث المشهور، فبعضهم عده قسماً من الحديث المتواتر، إلا أن الفرق بينه وبين المتواتر أن الحديث المشهور قد فقد في حلقته الأولى من السند جمع التواتر بعكس الحلقات الأ خرى (غالباً). لذلك قال الحنفية: إن المشهور فيه ضرب شبهة صورة لا معنى[1]. وقد ذهب إلى ذلك الجصاص[2] ووافقه بعض الحنفية.

فيما ذهب جمهور الحنفية إلى عدّ الحديث المشهور قسيماً للمتواتر لا قسماً منه، فالحديث عندهم إما متواتر أو مشهور أو آحاد.

وذهب الجمهور إلى اعتبار الحديث المشهور أول أقسام حديث الآحاد[3] ، فالحديث إما متواتر وإما آحاد، والآحاد قد يكون مشهوراً أو مستفيضاً أو خبر الواحد.

منصور التميمي السمعاني، شرح ومراجعة سعيد محمد اللحام، دار الهلال، بيروت، ط1، 1989م. المقاصد الحسنة، السخاوي، 73/1. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، عبد الرحمن السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

7- **المشهور بين العامة:** مثل حديث: (السفر قطعة من العذاب)، أخرجه البخاري في كتاب الحج، آخر العمرة، باب السفر قطعة من العذاب، رقم (1710)، عن أبي هريرة. ومسلم في الإمارة، باب السَفَرِ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ وَاسْتِحْبَابِ تعْجِيلِ المُسَافِرِ إِلَى أَهْلِهِ بَعْدَ قَضَاءِ شُغْلِهِ، رقم (5070).

وحديث: (من غشنا فليس منا). أخرجه مسلم في الإيمان، باب قَوْلِ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: « مَنْ غَشَنَا فَلَيْسَ مِنَّا»، رقم (294) عن أبي هريرة.

وحديث (العجلة من الشيطان). أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة، باب التأني والعجلة، رقم (2012) عن سهل بن سعد وحسنه.

وقد عني العلماء ببيان مثل هذه الأحاديث التي تدور على ألسنة العامة والناس، ومن أهم المراجع في ذلك كتاب (المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للإمام السخاوي، وكتاب (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) للعلامة إسماعيل بن محمد العجلوني.

1 - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (ت730هـ)، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، 534/2.

2 - **الجصاص:** أحمد بن علي الرازي، أبو بكر الجصاص، الفقيه الحنفي، سكن بغداد، وانتهت إليه رئاسة الحنفية، وتخرج عليه كثير من العلماء، من مؤلفاته: (الفصول في الأصول)، (أحكام القرآن)، (شرح مختصر الطحاوي). توفي سنة 370هـ. الأعلام، الزركلي، 165/1. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 1999م، 214/1، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر القرشي، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط2، 1993م، 84/1.

3 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص49.

تعديل من خلال WPS Office

وعليه، فحكم الحديث المشهور عند الحنفية، سواء منهم من عدّ قسيماً للحديث المتواتر أو قسماً منه، هو أنه قطعي الورود عن الصحابة الذين رووها رضوان الله عليهم، لكنه ليس قطعي الثبوت عن الرسول عليه الصلاة والسلام. وهو إنما يفيد الطمأنينة والظن القريب من اليقين لا اليقين ، فهو دون المتواتر وفوق الآحاد، يفسق جاحده، ولا يكفر على المختار عند الحنفية، ويخصص به عام القرآن ويقيد مطلقه كما هو حكم الحديث المتواتر، إلا أنه لا ينسخ القرآن[1].

أما جمهور العلماء الذي عدوا المشهور من الآحاد، فحكمه حكم خبر الآحاد من أنه يفيد الظن لا اليقين ويجب العمل به، ويعمل به في الحدود، ما لم يحتف بقرائن فيفيد عندها العلم القطعي النظري[2].

المطلب الرابع: أثر القرائن في الحكم على الحديث المشهور

1 - كشف الأسرار عن أصول البزدوي، علاء الدين البخاري، 534/2. التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه، ابن أمير الحاج الحلبي (ت879هـ)، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ _1999م، 235/2. حاشية نسمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار، محمد أمين ابن عابدين (ت1252هـ)، دار الكتب العربية الكبرى، القاهرة، د.ط، 1910م، ص195.

2 - الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن محمد الآمدي (ت631هـ)، تعليق: عبد الرزاق العفيفي ، المكتب الإسلامي، دمشق - بيروت، ط2، بيروت، 1402هـ، 31/2، نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت 772هـ)، تح: شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420هـ - 1999م، 281/2. شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (ت972هـ)، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، السعودية، ط2، 1997م، 345/2. أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986م، 454/1.

تعديل من خلال WPS Office

على الرغم من اختلاف العلماء في توصيف رتبة الحديث المشهور بين من عدّه جزءاً من الحديث المتواتر، أو من أحاديث الآحاد، أو قسيماً لكليهما ، مع ما يترتب على ذلك من أحكام في التعامل والأثر، إلا القاسم المشترك بين جميع هذه الأقوال يتمثل في الإقرار بوجود صفة معينة زائدة عن حد كل من حديث الآحاد أو الحديث المتواتر، وهي التي أثارت بعد ذلك الخلا ف في توصيف الحديث المشهور.

وتتمثل هذه الصفة بوجود «قرينة» معينة، هي تعدد طرق الحديث وذيوعه، ارتفعت بالحديث عن رتبة حديث الواحد وجعلته أكثر قوة وأهمية وإثباتاً للمطلوب، إلا أنها في الوقت ذاته، لم ترتق به إلى رتبة الحديث المتواتر وما يفيده من القطع واليقين.

قال ابن حجر رحمه الله: «والخبر المحتف بالقرائن أنواع:..... ومنها: المشهور (أي الحديث المشهور عند علماء الحديث، لا المشتهر على ألسنة العامة) إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل، وممن صرح بإفادته العلم النظري الأستاذ أبو منصور البغدادي[1]، والأستاذ أبو بكر بن فورك[2]، وغيرهما»[3].

أي أن العلامة ابن حجر العسقلاني قد عدّ من بين أنواع الأخبار التي تفيد العلم النظري، ولا تفيد مجرد الظن، لكونها مقترنة بقرائن معينة، الحديث المشهور.

وشرط لتحقق الحديث المشهور بذلك اقترانه بقرائن، هي:

1- تعدد طرق الحديث المشهور وتباينها.

2- سلامة جميع طرقه من ضعف الرواة.

3- سلامة جميع طرقه من العلل، ويدخل فيها من باب أولى الشذوذ أيضاً.

وقد ضرب العلامة ابن حجر مثالا ً عملياً على ما يترتب على هذا الكلام من فوائد حديثية، فقال في شرح النخبة عند حديث عن مراتب الصحيح وسبل الترجيح بينها، وأنه قد يقدم الأدنى على ما فوقه لأمور

---

1 - **عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي الإسفرائيني**، البغدادي الشافعي، تلميذ أبي إسحاق الإ سفرائيني (ت429هـ).

2 - **أبو محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني**, الأصولي, الأديب, النحوي, درّس بالعراق مدة , ثم توجه إلى الريّ, كان أشعرياً رأساً في علم الكلام, مات سنة 406 هـ. تكملة الإكمال، 511/4. سير أعلام النبلاء، 214/17.

3 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص62. شرح نخبة الفكر، ملا علي القاري، ص227. تدريب الراوي، السيوطي، 133/1.

تعديل من خلال WPS Office

خارجية: «كما لو كان الحديث عند مسلم، مثلا ً، وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن، حفته قرينة صار بها يفيد العلم، فإنه يقدم على الحديث الذي يخرجه البخاري إذا كان فرداً مطلقاً»[1].

فقد عدّ ابن حجر رحمه الله اتصاف الحديث الذي يخرجه الإمام مسلم بالشهرة قرينة مرجحة له على الحديث الذي يخرجه الإمام البخاري إذا كان فرداً مطلقاً، في تطبيق عملي رائع لما يفيده اقتران الحديث بقرينة الشهرة، مع السلامة من الشذوذ والعلة وتعدد طرقه وتباينها، من آثار عملية.

أمثلة على بعض الأسانيد التي تحققت بها الشهرة

1- حديث نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة)[2].

وزاد الشيخان في آخره من حديث عروة البارقي[3]: (الأجر والمغنم).

ولهما من حديث أنس رضي الله عنه: (البركة في نواصي الخيل)[4].

وقد أخرجه الرواية الأولى الإمام مالك في موطئه عن نافع عن ابن عمر[5].

والإمام أحمد في مسنده[6] عن إسحاق بن عيسى الطباع عن نافع به.

والإمام البخاري[7] عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك به.

---

1 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص77، 209.
2 - تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1084م، كتاب الجهاد، باب اتخاذ الخيل، رقم (315).
3 - **عروة البارقي:** عروة بن أبي الجعد البارقي، نزل الكوفة، وله صحبة، ويقال: بن الجعد، وبارق: جبل نزله بعض الأزد. التاريخ الكبير، البخاري، 31/7.
4 - أخرجه البخاري الجهاد، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، رقم (2851). ومسلم في المغازي، باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، رقم (1874).
5 - أخرجه مالك في الموطأ، في الجهاد، ما جاء في الخيل والمسابقة بينهما والنفقة في الغزو، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت1122هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ - 1997م.
6 - 112/2.
7 - أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، رقم (2849).

تعديل من خلال WPS Office

ومسلم[1] عن يحيى بن يحيى، عن مالك به[2].

2- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الفطرة خمس _ وفي رواية خمس من الفطرة _: الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط)[3].

ولمسلم من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها: (عشر من الفطرة: قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الأظفار وغسل البراجم ونتف الإبط وحلق العانة وانتقاص الماء)، وقال مصعب بن شيبة: ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة، قال وكيع: انتقاص الماء: يعني الاستنجاء[4].

ولأبي داود من حديث عمار بن ياسر[5] رضي الله عنه: (إن من الفطرة المضمضة والاستنشاق)[6]، قال: فذكر نحوه ولم يذكر إعفاء اللحية.

فقد أخرج الإمام أحمد حديث أبي هريرة الأول عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

والبخاري عن علي عن سفيان به.

ومسلم عن أبي بكر بن شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب ثلا ثتهم عن سفيان به.

وأخرج مسلم حديث السيدة عائشة عن قتيبة بن سعيد وأبي بكر

---

1 - أخرجه مسلم في المغازي، باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، رقم (1871).
2 - أخرجه البخاري في الجهاد، باب الجهاد ماض مع البر والفاجر، رقم (2852). ومسلم في المغازي، باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، رقم (1883) (1).
3 - أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب قص الشارب وباب تقليم الأظفار، رقم (5889) وطرفه في(5891)، وفي الاستئذان، باب الختان بعد الكبر ونتف الإبط، رقم (6297). ومسلم في الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (257). والإمام مالك في الموطأ في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في السنة من الفطرة. والترمذي في الأدب، باب ما جاء في تقليم الأظفار، رقم (2757). وأبو داود في كتاب الترجل، باب في أخذ الشارب، رقم (4198). والنسائي في الطهارة، باب تقليم الأظفار وباب نتف الإبط، رقم (10، 11). وأحمد في مسنده، 392/2.
4- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (260). وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب السواك من الفطرة، رقم (53). والترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في تقليم الأظفار، رقم (2758). والنسائي في سننه، كتاب الزينة، باب من سنن الفطرة، رقم (5055). وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الفطرة، رقم (293).
5 - **عمار بن ياسر:** بن عامر بن مالك، أبو اليقظان مولى بني مخزوم، صحابي جليل من السابقين الأولين، بدري قتل مع علي يوم صفين سنة 37هـ. تقريب التهذيب، ابن حجر، ص346.
6 - أخرجه أبو داود في الطهارة وسننها، باب السواك من الفطرة، رقم (54).

تعديل من خلال WPS Office

بن شيبة زهير بن حرب ثلاثتهم عن وكيع عن زكريا بن أبي زائدة، عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها.

وأخرج أبو داود حديث عمار عن موسى بن إسماعيل وداود بن شبيب قالا: حدثنا حماد عن علي بن زيد عن سلمة بن محمد عن عمار بن ياسر[1].

المبحث الثالث

1 - لمزيد من الأمثلة، يمكن مراجعة كتاب تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، للحافظ العراقي، تح: بلال أبو حوية، إشراف الدكتور بديع السيد اللحام، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير بكلية الشريعة جامعة دمشق، 2008م.

تعديل من خلال WPS Office

القـرائـن والحديث المسـلسـل

المطلب الأول: تعريف الحديث المسلسل

تعريف الحديث المسلسل لغة

الحديث المسلسل مأخوذ من مادة (سلسل)، ومنه: السلسل والسلسال والسلاسل: الماء العذب السلس السهل في الحلق، وقيل: هو البارد أيضاً، وماء سلسل وسلسال: سهل الدخول في الحلق لعذوبته وصفائه.

والسلسل: اللبن الذي لا خشونة فيه، وربما وصف به الماء. وثوب مسلسل ومتسلسل: رديء النسيج رقيقه. وسيف مسلسل وثوب مسلسل فيه شيء مخطط.

والسلسلة: اتصال الشيء بالشيء، ومنه سلسلة الحديد. والحديث المسلسل: اسم مفعول من السّلْسَلة، وكأنه سمى بذلك لشبهه بالسِّلْسِلة من ناحية الاتصال والتماثل بين الأجزاء[1].

تعريف الحديث المسلسل اصطلاحا

وردت في كتب علوم الحديث تعريفات متعددة للحديث المسلسل:

فقد عرفه ابن الصلاح رحمه الله تعالى بقوله: «هو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد، على صفة أو حالة واحدة»[2].

وعرفه ابن دقيق العيد[3]: «هو ما كان إسناده على صفة واحدة في

1 - لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، مادة (سلسل).
2 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص248.
3 - **ابن دقيق العيد:** تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي

تعديل من خلال WPS Office

طبقاته»[1].

قال ابن جماعة[2]: «هو ما تتابع رجال إسناده عند روايته على صفة أو حالة، إما في الراوي أو في الراوية»[3]. ويبدو أن تعريف ابن جماعة للحديث المسلسل يعدّ أشمل هذه التعريفات وأضبطها[4].

فالمراد «بالتتابع»: اشتراك الراوي في صفة أو حال مع باقي رجال ا لإسناد.

«على صفة»: وهي ما اتصف به الراوي مثل: القراء أو القضاة، أو ما اتصفت به الرواية مثل: صيغ الأداء؛ كحدثنا وسمعت.

«أو حالة»: وهي إما قولية مثل: حديث معاذ (إني أحبك فقل)،

أو فعلية كحديث التشبيك[5].

والفرق بين الصفة والحال، أن الصفة تكون ملازمة للإنسان في جميع أوقاته وأحواله، فقولنا عن فلان من الناس: إنه حافظ أو قارئ أو إمام إلى غير ذلك من الصفات التي تلازم الإنسان. ونقول أيضاً الحديث مسلسل ب الحفاظ أو الثقات أو القضاة.

أما الحال، فهي ما يحصل للإنسان بصورة مؤقتة، وليس بالضرورة أن تكون ملازمة له، كالحب والبغض وغيرهما من الأحوال الإنسانية، وكذلك تشبيك الأصابع إلى غير ذلك من الأحوال.

الصعيدي المالكي والشافعي، صاحب التصانيف، ولد في شعبان سنة خمس وعشرين وست مائة بقرب ينبع من الحجاز، وكان من أذكياء زمانه واسع العلم كثير الكتب، وقوراً، ورعاً، ولي قضاء الديار المصرية سنوات إلى أن مات شرح بعض مختصر ابن الحاجب، توفي سنة اثنتين وسبع مائة. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط ، د.ت، 1482/4 - 1484.

1 - الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، ص201.

[2] - **عز الدين بن جماعة**: عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، الحموي الأصل، الدمشقي المولد، المصري الشافعي، ولد بدمشق في المحرم سنة أربع وتسعين وستمائة، ونشأ في طلب العلم وسمع الكثير وشيوخه سماعاً وإجازة يزيدون على ألف وثلاثمائة، تفقه على والده، وولي قضاء الديار المصرية. من كتبه "هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك" و" المناسك الصغرى" و" تخريج أحاديث الرافعي". توفي سنة 767هـ. شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، 209/6. الأعلام، الزركلي، 26/4.

3 - المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت733هـ)، تح: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1990م، ص57.

4 - وقريب منه تعريف أستاذنا الدكتور نور الدين عتر: «هو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة أو حال واحدة للرواة أو للرواية». منهج النقد في علوم الحديث، ص354.

5 - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1415ه - 37/4.

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الثاني: أنواع الحديث المسلسل وفوائده

للحديث المسلسل أنواع كثيرة بحسب تعدد أحوال الرواة وصفاتهم وأحوال الرواية وصفاتها. وقد أوصل الحاكم أبو عبد الله الحافظ أنواعه إلى ثمانية[1]، إلا أن ما ذكره لا يعدو كونه صوراً وأمثلة لا يمكن حصرها فيما فعل، كما قال ابن الصلاح[2]. ومن هذه الأنواع: المسلسل بأحوال الرواة، و المسلسل بصفات الرواة، والمسلسل بصفات الرواية[3].

أولا ً: المسلسل بأحوال الرواة

وأحوال الرواة إما أن تكون أقوالا ً أو أفعالا ً، أو أقوالا ً وأفعالا ً معاً.

أما المسلسل بأحوال الرواة القولية: فمثاله حديث سيدنا معاذ بن جبل[4]، رضي الله عنه، أن النبي صلي الله عليه وسلم قال له: (يا معاذ، إني

1 - معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ص29- 34.
2 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص275.
3 - لمراجعة هذا التقسيم، انظر: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص100- 102. وقريب منه تقسيم أستاذنا الدكتور نور الدين عتر في كتابه منهج النقد، ص354- 356.
4 - **مُعاذ بن جَبَل** بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدي بن كعب بن عمرو الخزرجي الأنصاري، أبو عبد

تعديل من خلال WPS Office

أحبك، فقل في دُبُر كل صلاة: اللّهم أعِنّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك)[1]. فقد تسلسل بقول كل من رواته: «وأنا أحبك، فَقُلْ».

وبالنسبة للحديث المسلسل بأحوال الرواة الفعلية:

فمثاله حديث أبي هريرة[2] رضي الله عنه، قال: (شَبّكَ بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم، وقال: (خلق الله الأرض يوم السبت، والجبال يوم الأحد، والشجر يوم الاثنين، والمكروه يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء، والدواب يوم الخميس، وآدم يوم الجمعة). فقد تسلسل بتشبيك كل من رواته بيد من رواه عنه[3].

الرحمن: صحابي جليل، شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بأنه أعلم الأمة بالحلال والحرام، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم (أي حفظوه في صدورهم). أسلم وهو فتى، وآخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين جعفر ابن أبي طالب، شهد العقبة مع الأنصار السبعين، وشهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد غزوة تبوك قاضياً ومرشداً لأهل اليمن، بقي معاذ في اليمن إلى أن توفي النبي صلى الله عليه وسلم فعاد إلى المدينة، ثم كان مع أبي عبيدة بن الجراح في غزو الشام، ولما أصيب أبو عبيدة في طاعون عمواس استخلف معاذاً، وأقره عمر رضي الله عنه، فمات في ذلك العام سنة 18 هـ. انظر: الا ستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، 1402/3- 1407، رقم (2417). سير أعلام النبلاء، الذهبي، 1/ 443 -460. الأعلام، الزركلي، 7/ 258 .

1 - أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، رقم (1301). والنسائي في سننه، كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء، رقم (1286). والإمام أحمد في مسنده، مسند الأنصار، باب حديث معاذ بن جبل، رقم (21103،21109). وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الأمر بمسألة الرب عز وجل، رقم (751). صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، المكتب الإسلا مي، بيروت، ط1، 1999. جياد المسلسلات، السيوطي، ص14. جياد المسلسلات، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن كمال أبو بكر السيوطي الشافعي، مكتبة المسجد النبوي الشريف. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». المستدرك على الصحيحين، كتاب الصلاة، باب في فضل الصلوات الخمس، رقم (1010). وقال العلائي: «هذا صحيح الإسناد والتسلسل، وقد صححه الحاكم في المستدرك». المسلسلات المختصرة، للعلائي، ص5. وقال السيوطي: «صحيح الإسناد والتسلسل». جياد المسلسلات، ص15 .

2 - **أبو هريرة:** اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، فقيل عبد الرحمن بن صخر، وقيل: ابن غنم، وقيل غير ذلك. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير الطيب، وعن أبي بكر، وغيره. وعنه: أبو صالح السمان، ونافع مولى ابن عمر، وأبو سعيد المقبري وغيرهم. أسلم عام خيبر، ومات سنة (57هـ) على الأ صح. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، 426/7 - 434، تهذيب التهذيب، ابن حجر، 447/6 - 449.

3 - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم، رقم (4997). وأحمد في مسنده، كتاب باقي مسند المكثرين، رقم (7991). والبخاري في التاريخ الكبير، 4131/1.

تعديل من خلال WPS Office

وأما الحديث المسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية معا:

فمثاله حديث أنس رضي الله عنه[1]، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر، خيره وشره، حُلوِهِ ومُرِّهِ، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال: آمنت بالقدَر خيره وشره، حلوه ومره). فقد تسلسل بقبض كل راو من رواته على لحيته، وقوله: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره[2].

ثانيا: المسلسل بصفات الرواة

وصفات الرواة أيضاً إما أن تكون قولية أو فعلية.

المسلسل بصفات الرواة القولية: ومثاله الحديث المسلسل بقراءة سورة الصّفِّ، فقد تسلسل بقول كل راو: (فقرأها فلان هكذا)[3]. و قال العراقي: «وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة»[4].

المسلسل بصفات الرواة الفعلية: كاتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل بـ«المُحَمّدِيْنَ» أو اتفاق أسمائهم، وكالحديث المسلسل بالفقهاء أو الحفاظ، أو اتفاق نِسْبَتِهم كالدمشقيين أو المصريين.

ثالثا: المسلسل بصفات الرواية

1 - **أنس بن مالك:** بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غَنْم بن عدي بن النجار - واسمه قيم الله - بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج بن حارثة الأنصاري الخزرجي النجاري، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل : خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين، واختلف في وفاته؛ فقيل: سنة (91) وقيل غير ذلك. وهو آخر من توفي في البصرة من الصحابة. أسد الغابة، ابن الأثير الجزري، 294/1 - 297.

2 - تاريخ دمشق، ابن عساكر، 208/23 رقم (5042)، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 287/8. أورد الإمام الحاكم هذا الحديث المسلسل في كتاب معرفة علوم الحديث، ص40، ولم يحكم عليه بصحة أو ضعف من حيث الأصل أو التسلسل، لكن في إسناده يزيد بن أبان الرقاشي البصري قال فيه النسائي وغيره: متروك. وقال الدار قطني وغيره: ضعيف. وقال الإمام أحمد: كان يزيد منكر الحديث. فالحديث على هذا يكون ضعيفاً.

3 - أخرجه الترمذي في سننه، باب ومن سورة الصف، رقم (3309). وابن حبان في صحيحه، 454/10. صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت354هـ)، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993م. المستدرك على الصحيحين، 78-79/2. والدارمي في سننه، كتاب الجهاد، باب الجهاد في سبيل الله أفضل العمل، رقم (2390). سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي تح: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ. جياد المسلسلات، السيوطي، ص5. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». المستدرك على الصحيحين، 79/2. وقال السيوطي: «هذا من أصح مسلسل يروى في الدنيا». جياد المسلسلات، ص6.

4 - شرح ألفية الحديث، السخاوي، 13/4.

تعديل من خلال WPS Office

وصفات الراوية إما أن تتعلق بصِيَغ الأداء، أو بزمن الرواية، أو مكانها.

المسلسل بصِيَغ الأداء: مثاله الحديث المسلسل بقول كل من رواته «سمعت» أو «أخبرنا».

المسلسل بزمان الرواية: كالحديث المسلسل بروايته يوم العيد.

المسلسل بمكان الرواية: كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء في المُلتَزم.

كما إن الحديث المسلسل ينقسم باعتبار تمام الاتصال فيها أو انقطاعه إلى مسلسلات تامة، ومسلسلات ناقصة، فالمسلسلات التامة هي ما كان التسلسل فيها من الابتداء إلى الانتهاء، وهو الأكثر في الأحاديث المسلسلة، وقد ذكر الإمام الحاكم أمثلة منها، ثم قال: «فهذه أنواع المسلسل من الأ سانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس وآثار السماع بين الراويين فيها ظاهرة»[1].

أما المسلسلات الناقصة، فهي التي يقع انقطاع في التسلسل في بعض طبقات التسلسل.

فوائد الحديث المسلسل

للحديث المسلسل فوائد عدة، حرص علماء الحديث على جمعها وذكره في مصنفاتهم؛ بغية التأكيد على أهمية الحديث المسلسل والفوائد التي يؤديها. ومن هذه الفوائد:

1. تأكيد اتصال الحديث وعدم انقطاعه في السند، مثال ذلك ما تسلسل سنده بسمعت أو حدثنا أو أخبرنا[2].

2. الابتعاد عن التدليس من قبل رواته. وذلك أن يكون السند المسلسل بصيغ الأداء الصريحة، وكان الرواة ثقات، فإن ذلك يمنع أن يكون فيه تدليس أو انقطاع في الظاهر إذا انتفت العلة القادحة الخفية في السماع[3].

3. الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم قولا ً وفعلا ً، ويكون ذلك

1 - معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص34.
2 - فتح المغيث، السخاوي، 39/4.
3 - المصدر السابق نفسه.

تعديل من خلال WPS Office

في حالة كون الحديث مقبولا ً، مثال ذلك حديث التشبيك.[1]

4. اشتماله على مزيد ضبط من الرواة حيث إن الراوي حفظ السند و المتن وزاد على ذلك الكيفية التي جاء بها السند[2].

5. معرفة مخرج الحديث وتعيين ما لعله يقع من الرواة مهملا ً، مثاله ما توالى فيه راويان فأكثر اشتركوا في التسمية مثل عمران ثلاثة، الأ ول القصير، والثاني أبو رجاء العطاردي، والثالث ابن حصين الصحابي. وفائدته دفع توهم الغلط حيث وقع إهمالهم[3].

6. رفع اللبس عما يظن فيه تكرار أو انقلاب، مثال ذلك من اتفق اسمه واسم أبيه وجده كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي ط الب رضي الله عنهم جميعا[4].

ومع ذلك، «فقلما تسلم رواية التسلسل من ضعف، وإن صح أصل الحديث»[5]. قال ابن الصلاح رحمه الله: «وقلما تسلم المسلسلات من ضعف التسلسل، لا في المتن»[6]. وقال السخاوي: «وقلما يسلم التسلسل من الضعف يحصل في وصف التسلسل لا في أصل المتن، كمتسلسل المشابكة، فمتنه صحيح، والطريق بالتسلسل فيها مقال»[7].

ولعل سبب الضعف الوارد فيها بكثرة، فضلا ً عما يصيبها من أسباب الضعف التي تعتري غيرها من الأحاديث، يرجع إلى أن الأئمة كانوا يذكرونها لأجل التفنن في الرواية والتبرك بها، فتساهلوا في ذلك، ولو كانوا يروونها لأجل الاستنباط، كما هي عادة فقهاء أهل الحديث، لتشددوا في روايتها[8].

ثم إن المتتبع لجهود علماء الحديث في التأليف في موضوع الحديث المسلسل سوف يلمس عناية فائقة بهذا النوع من الحديث، فمن المحدثين من ألف في جزء خاص منه مثل: المسلسل بالأولية، ومنهم من ألف في شرح أحاديثه وتخريجها، مثل: (الآيات البينات في شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات) لعبد الحفيظ الفاسي، ومنهم من ألف فيه بصورة عامة في جميع أقسامه وأنواعه.

---

1 - الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، ص205 ؛ فتح المغيث، السخاوي، 40/4.
2 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص249 . فتح المغيث، السخاوي، 40/4.
3 - فتح المغيث، السخاوي، 40/4.
4 - فتح المغيث، السخاوي، 44/4.
5 - منهج النقد، نور الدين عتر، ص357.
6 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص249.
7 - فتح المغيث، السخاوي، 40/4.
8 - الآيات البينات شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات، عبد الحفيظ الفاسي، المطبعة الوطنية، الرباط، ط 1، د.ت، 5/1.

تعديل من خلال WPS Office

أما من الناحية التاريخية، فإنه يغلب على الظن أنه ابتداء التأليف في الحديث المسلسل كان في القرن الرابع الهجري[1].

---

1 - ومن هذه المؤلفات:
1- **مسلسلات أبي بكر بن شاذان:** للمحدث المسند أبي بكر بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن شاذان البغدادي (ت383).
2- **مسلسلات أبي نعيم الأصبهاني:** للإمام الحافظ المعمر أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت430).
3- **مسلسلات الخطيب البغدادي:** للمؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الشافعي (ت463).
4- **مسلسلات التنيمي:** للإمام الحافظ أبي القاسم قوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي (ت535).
5- **مسلسلات ابن عساكر:** للإمام الكبير المؤرخ الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (ت571).
6- **مسلسلات ابن بشكوال:** للحافظ أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأندلسي المالكي (ت 578).
7- **المسلسلات:** للإمام المؤرخ عبد الله بن عمر بن علي الجويني الشافعي (ت642).
8- **الجواهر المفصلة في الأحاديث المسلسلة:** للحافظ القاسم بن محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت642).
9- **مسلسلات الضياء المقدسي:** للإمام الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت643).
10- **مسلسلات ابن مسدي:** للإمام الحافظ أبي بكر جمال الدين محمد بن يوسف بن موسى بن مسدي الأندلسي (ت663).
11- **مسلسلات العلائي:** للإمام العلامة صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الشافعي (ت761).
12- **مسلسلات ابن الجزري:** للإمام الحافظ المقرئ شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري (ت833).
13- **مسلسلات ابن ناصر الدين:** للعلامة الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أحمد القيسي (ت842).
14- **الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة:** للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري (ت 902).
15- **مسلسلات ابن المبرد:** للعلامة جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الصالحي (ت909).
16- **المسلسلات الكبرى، المسلسلات الوسطى، جياد المسلسلات:** جميعها للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911).
17- **اليواقيت المكللة في الأحاديث المسلسلة:** لأبي حفص زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي الشافعي (ت936).
18- **المسلسلات الكبرى، المسلسلات الوسطى، المسلسلات الصغرى:** كلها للعلامة المؤرخ شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي (ت953).
19- **مسلسلات إبراهيم الكوراني:** للعلامة المحدث إبراهيم بن حسن الكوراني (ت1101).
20- **الدرر البهية في المسلسلات النبوية:** للعلامة المحدث الحبيب عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن الفقهي العلوي الحسيني (ت1112).
21- **المواهب الجزيلة في مسلسلات ابن عقيلة:** للمسند محمد بن أحمد بن عقيلة المكي الحنفي (ت 1150).
22- **الموارد السلسلة في الأحاديث المسلسلة:** للإمام العلامة المسند محمد بن محمد بن موسى بن الطيب الشرقي الفاسي (ت1170).
23- **الفضل المبين في المسلسلات من حديث النبي الأمين:** للعلامة المحدث الشيخ ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت1176).
24- **التعليقة الجليلة على مسلسلات ابن عقيلة:** للإمام الحافظ السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205).
25- **المسلسلات الرضوية:** للمسند الشيخ محمد صالح البخاري الرضوي الحنفي (ت1263).
26- **مسلسلات ابن السنوسي:** للإمام الكبير أبي عبد الله محمد بن علي السنوسي الحسني الخطابي ا لأثري (ت1276).
27- **مسلسلات الباجوري:** للعلامة الفقيه شيخ الأزهر برهان الدين إبراهيم بن محمد بن احمد الباجوري (ت1277).
28- **مسلسلات القاوقجي:** للمحدث الفقيه محمد بن خليل القاوقجي الحنفي (ت1305).

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الثالث: أثر القرائن في الحكم على الحديث المسلسل

تقدم معنا عند الحديث عن فوائد الحديث المسلسل، وأنها تتعدد لتدل على مزيد الضبط والاتصال ونفي الانقطاع، ونفي التدليس، وقوة السماع و التحمل، والاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم، حال صحة الحديث المسلسل، إلا أن هذه الفوائد تظل عامة وتنطبق على جميع الأحاديث المسلسلة الصحيحة دون استثناء.

إلا أن هناك فائدة خاصة اختصت بها بعض الأحاديث المسلسلة، وكانت سبباً في مزيد اهتمام علماء الحديث بالتدوين والتصنيف في هذا النوع من الحديث، وهي إفادة الحديث المسلسل للعلم النظري إذا احتفت به قرينتان:

الأولى: تعدد السند بألا يكون سنده غريباً.

والثانية: أن يكون مسلسلا ً بالأئمة الأعلام في هذا العلم.

قال ابن حجر رحمه الله تعالى: « والخبر المحتف بالقرائن أنواع: ... ومنها: المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريباً، كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل[1]، مثلا ً، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي،

29- **التحفة المدنية في المسلسلات الوترية:** للعلامة علي بن ظاهر الوتري ثم المدني الحنفي (ت 1322).

30- **إتحاف السادة المحدثين بمسلسلات الحديث الأربعين:** للعلامة المحدث أبي الإسعاد محمد مختار بن عطارد البوغري البتاوي (ت1349).

31- **المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة:** للعلامة المسند عبد الباقي بن علي الأيوبي (ت 1364).

32- **المسلسلات الكتانية:** للحافظ السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني الحسني (ت1382).

33- **الآيات البينات في شرح وتخريج المسلسلات:** للقاضي عبد الحفيظ بن محمد بن الطاهر الفهري الفاسي (ت1383).

34- **العجالة في الأحاديث المسلسلة:** للعلامة المسند محمد ياسين بن محمد الفاداني المكي الشافعي (ت1410).

[1] - **أحمد بن محمد بن حنبل** بن هلال، أبو عبد الله الشيباني الوائلي، إمام المذهب الحنبلي الحافظ، ولد ببغداد سنة164ه، ورحل في طلب العلم، من كتبه: التاريخ، والمسند، توفي في بغداد سنة241ه. انظر: تاريخ بغداد، لأبي بكر الخطيب البغدادي، 412/4. تذكرة الحفاظ، الذهبي، 431/2. الأعلام، الزركلي، 203/1.

تعديل من خلال WPS Office

ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس، فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلا ل من جهة جلالة رواته، وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم، ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكاً، مثلا ً، لو شافهه بخبر أنه صادق فيه، فإذا انضاف إليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة، وبعد ما يخشى عليه من السهو»[1].

إلا أن العلامة ابن حجر رحمه الله، لم يثبت حصول العلم النظري من هذا النوع من الحديث «إلا للعالم بالحديث، المتبحر فيه، العارف بأحوال الرواة، المطلع على العلل. وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك - لقصوره عن الأوصاف المذكورة التي ذكرناها- لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور»[2].

أمثلة على بعض الأسانيد التي تسلسلت بالأئمة الحفاظ

1- حديث مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الذي تفوته صلاة العصر، فكأنما وتر أهله وماله)[3].

فقد أخرج الحديث الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه.

1 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص62- 63.
2 - نزهة النظر، ابن حجر، ص63.
3 - أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، جامع الوقوت عن نافع عن ابن عمر رضي الله. وأحمد في مسنده، 276/10. والبخاري في مواقيت الصلاة، باب إثم من فاتته العصر. ومسلم في المساجد، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر. تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، العراقي، كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة، رقم (27).

تعديل من خلال WPS Office

وأحمد عن عبد الرحمن عن مالك عن ابن عمر. وعن حماد الخياط عن مالك عن ابن عمر.

والبخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به.

ومسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك به.

وأخرج مثل حديث نافع سالم عن أبيه[1].

2- حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذّ بسبع وعشرين درجة)[2].

وللبخاري من حديث أبي سعيد: (بخمس وعشرين درجة)[3].

وزاد أبو داود: (فإذا صلاها في فلاة فأتم ركوعها وسجودها، بلغت خمسين صلاة)[4].

وللشيخين من حديث أبي هريرة: (بخمسة وعشرين جزءا)[5].

إذ أخرج حديث مالك عن نافع عن ابن عمر الأول الإمام أحمد عن عبد الرحمن عن مالك به.

والبخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به.

ومسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك به[6].

---

1 - أحمد في مسنده، 8/2. ومسلم في صحيحه، في المساجد، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، رقم (626) (2). والنسائي في المواقيت، باب التشديد في تأخير العصر، (1498). وابن ماجه في كتاب الصلاة، باب المحافظة على صلاة العصر، (685). تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، العراقي، تح: أبو حوية، ص266.

2 - أخرجه مالك في الموطأ، في فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ، (323). وأحمد في مسنده، 156/2، 112، 65. والبخاري في الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، (645). ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، رقم (650).

3 - صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (646).

4 - أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة، رقم (560).

5 - البخاري في الأذان، باب في فضل صلاة الفجر في جماعة، رقم (648). ومسلم في المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (649).

6 - ترتيب الأسانيد وتقريب المسانيد، العراقي، كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة والمشي إليها، رقم (9).

تعديل من خلال WPS Office

الفصل الثاني: أنواع الإرسال وأثر القرائن في الحكم عليه

المبحث الأول: تعريف الحديث المرسل لغة واصطلاحاً وأنواعه.

المبحث الثاني: آراء العلماء في الحكم على الحديث المرسل.

المبحث الثالث: أثر القرائن في الحكم على الحديث المرسل.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الأول
تعريف الحديث المرسل وأنواعه

تعريف الحديث المرسل لغة

الإرسال لغة: الإطلاق، أرسلت كذا إذا أطلقته ولم تمنعه[1]. وجمعه مراسيل بإثبات الياء، وحذفها أيضاً، وأصله مأخوذ من الإطلاق، وعدم المنع كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[2].

فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف. أو من قولهم:

---

1 - لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، مادة (رسل). وانظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1986م، ص14- 15.

2 - سورة مريم، 83. وانظر: لسان العرب، مادة (رسل). وتاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، مادة (رسل).

تعديل من خلال WPS Office

ناقة مرسال، أي سريعة السير، كأن المرسل أسرع فيه عجلا ً، فحذف بعض إسناده. أو من قولهم: جاء القوم أرسالا ً. أي متفرقين، لأن بعض الإ سناد منقطع من بقيته[1].

تعريف الحديث المرسل اصطلاحاً

اختلف العلماء في تعريف الحديث المرسل وضبطه على **خمسة أقوال:**

القول الأول:

المرسل: هو «ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه»[2]. وهو قول الخطيب البغدادي[3]. ونسبه الحافظ العلائي[4] إلى الإ مام الشافعي[5]، فقال: «الذي يظهر من كلام الشافعي رضي الله عنه أن المنقطع والمرسل واحد»[6]. وعرفه بعض المحدثين بأنه: « كل ما لا يتصل،

---

1 - فتح المغيث، السخاوي، 134/1- 135.
2 - الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص58.
3 - **الخطيب البغدادي:** هو الإمام العلامة المفتي الحافظ الناقد محدث الوقت أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ، من كتبه: الكفاية في علم الرواية، المتفق والمفترق، الزهد والرقائق. ولد سنة 392هـ، ومات سنة 463هـ. سير أعلام النبلاء، الذهبي، 270/18 - 296.
4 - **العلائي:** صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، برع في الحديث ومعرفة الرجال والمتون والعلل، له مصنفات كثيرة منها: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، و المسلسلات، والمجالس المبتكرة، وغيرها. توفي في القدس سنة 761هـ. طبقات الحفاظ، السيوطي، ص 532- 533. طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، 104/6.
5 - **الشافعي:** محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، أبو عبد الله القرشي ثم المطلبي الشافعي المكي الغزي المولد ـ إمام المذهب الشافعي ـ مات أبوه شاباً، ونشأ يتيماً بمكة، ثم ارتحل في طلب العلم، وصنف التصانيف ودون العلم، من كتبه: الرسالة، والأم. ولد سنة (150هـ) ومات سنة (204هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 5/10 وما بعدها.
6 - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، الحافظ العلائي، ص16. وانظر: الحديث المرسل: مفهومه وحجيته، خلدون الأحدب، دار البيان العربي، جدة، د.ط، 1984م، ص11.

تعديل من خلال WPS Office

سواء أكان يُعْزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره»[1].

قال ابن الصلاح: «والمعروف في الفقه وأصوله أن كل ذلك، أي المنقطع والمعضل، يسمى مرسلا ً، وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب وقطع به»[2]. أي أن المرسل عند أصحاب هذا القول هو ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه. وإن اختلفوا في عدد الساقط من السند، فذهب أبو حاتم الرازي[3] وابنه وغيرهما إلى تحديده بواحد. وذهب النووي والسخاوي واللكنوي إلى عدم تقييده بذلك[4].

القول الثاني:

المرسل: هو قول غير الصحابي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دون تقييده بعصر دون عصر. وهو المشهور عند الفقهاء والأصوليين. قال النووي بعد أن ذكر اختلاف المحدثين في تعريف المرسل: «والمشهور في الفقه والأصول أن الكل مرسل»[5]. أي أن المرسل يشمل عند الأصوليين و الفقهاء جميع أنواع الانقطاع الواقعة في الحديث.

القول الثالث:

المرسل: هو مرفوع التابعي الكبير، واحترز به عن التابعي الصغير، فإن مرفوعه يسمى: منقطعاً لا مرسلا ً. قال النووي: «اتفق علماء الأمصار على أن قول التابعي الكبير: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعله، يسمى مرسلا ً... وأما قول الزهري وغيره من صغار التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالمشهور عند من خصه بالتابعي أنه مرسل ك الكبير. وقيل: ليس بمرسل، بل منقطع»[6].

---

1 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تح: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف الإ سلامية، المغرب، د.ط، 1387ه، 21/1.

2 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص48.

3 - محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، **أبو حاتم الرازي**، أحد الحفاظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وسبعين. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852ه-)، تح: محمد عوامة، دار الرشيد، دمشق، ط1، 1406ه- - 1986م، ص545.

4 - الحديث المرسل: مفهومه وحجيته، خلدون الأحدب، ص14.

5 - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، 294/1.

6 - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، 294/1- 295.

تعديل من خلال WPS Office

القول الرابع:

المرسل: هو رواية الراوي عمن لم يسمع منه. ويدخل فيه قول الصحابي والتابعي، وهو رأي أبي الحسن القطان[1].

القول الخامس:

المرسل: هو مرفوع التابعي صغيراً كان أو كبيراً. وهو المشهور بين أئمة الحديث كما نقله الحاكم وابن عبد البر[2]، ووافقهم على ذلك جمع من الفقهاء والأصوليين[3].

وعلى الرغم من الاختلاف الحاصل في ضبط الحديث المرسل وتحديد مدلوله، إلا أن الجميع قد اتفقوا على صورة واحدة، وهي ما إذا كان راوي الحديث تابعياً كبيراً، كعبيد الله بن الخيار وسعيد بن المسيب، كما أوضح ذلك ابن الصلاح رحمه الله في كتابه[4].

قال ابن حجر رحمه الله تعالى: « ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما سمعه من غيره»[5]. سواء كان التابعي صغيراً أو كبيراً، وعلى هذا استقرّ اصطلاح المحدثين بعد ذلك. فيما اصطلاح الأصوليين الفقهاء أوسع من ذلك، ويشمل المرسل عندهم المعضل والمنقطع[6].

وهذا كله فيما يخص الإرسال الظاهر، وهو ما يعادل عند بعض المحدثين الانقطاع الظاهر، أما الإرسال الخفي، فقد مزج الحافظ ابن الصلا ح بينه وبين التدليس، فقال: «تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه. أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه»[7].

---

1 - شرح ألفية العراقي، 180/1.

2 - **ابن عبد البر:** أبو عمر يوسف بن عبد الله (أو عمر) بن محمد بن عبد البر النَمَرِيّ القرطبي. محدث ومؤرخ أندلسي، ولد بقرطبة عام 368 هـ، من أهم مؤلفاته: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، «جامع بيان العلم وفضله»، «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، «الاستذكار في شرح مذاهب أهل الأ مصار». كان ابن عبد البر أحفظ أهل الأندلس للحديث، كما كان فقيهاً على المذهب الظاهري ثم انتقل عنه إلى مذهب مالك. وكان عالماً بالسير والأنساب وشاعراً كثير الأنفة في شعره. توفي ابن عبد البر بمدينة شاطبة سنة463هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 153/18- 163. شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، 314/3- 316.

3 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص32. ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، عبد الحي اللكنوي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط3، د. ت، ص191- 192.

4 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص27.

5 - النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، ص546-540.

6 - الحديث المرسل: مفهومه وحجيته، خلدون الأحدب، ص11- 22.

7 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص42.

تعديل من خلال WPS Office

فيما المعتمد في تعريف المرسل الخفي، كما قال المحققون، هو تعريف ابن حجر، رحمه الله: « المرسل الخفي، إذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه، بل بينه وبينه واسطة»[1]. والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق، كما قال ابن حجر، «وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه. فأما إن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه، فهو المرسل الخفي. ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه. والصواب التفرقة بينهما»[2].

وقد عني العلماء بكشف هذا النوع من الإرسال؛ لما فيه من الخفاء، ووضعوا لمعرفته ضوابط دقيقة، فصلها الحافظ العلائي، وأخذ بتفصيله الحافظ العراقي وغيره، بعد تنقيحها وتحريرها، هي:

1- أن يعرف عدم اللقاء بينهما بنصّ بعض الأئمة على ذلك، أو يعرف بوجه صحيح من البحث في تواريخ الرواة.

مثاله: حديث عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (رحم الله حارس الحرس)[3].

2- إخباره عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه شيئاً.

3- مجيء الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الراوي وبين من روي عنه. وهذا الأمر الثالث فيه خلاف بين العلماء، لأنه قد يكون من نوع "المزيد في متصل الأسانيد"[4].

ومن الكتب التي اعتنت بالحديث المرسل وأنواعه وأحكامه:

كتاب (مراسيل أبي داود).

كتاب (التفصيل لمبهم المراسيل)، للخطيب البغدادي.

كتاب (المراسيل)، لابن أبي حاتم الرازي.

---

1 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص104.
2 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص104.
3 - أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب فضل الحرس، رقم (2769). قال المزي في الأطراف: إن عمر لم يلق عقبة.
4 - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، ص145 وما بعدها. شرح ألفية العراقي، 4/25- 26. منهج النقد، نور الدين عتر، 388- 389.

تعديل من خلال WPS Office

كتاب (جامع التحصيل في أحكام المراسيل)، لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي.

كتاب (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) لأبي زرعة العراقي.

مرسل الصحابي

تعريفه: «هو ما يرويه الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه عن شهود ذلك»[1].

وحكم مرسل الصحابي أنه مقبول عند جماهير العلماء من المحدثين و الفقهاء والأصوليين، وخالف في ذلك أبو إسحاق الإسفرائيني، فقال: إنه لا يحتج به[2].

قال ابن الصلاح رحمه الله: «ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بـ الصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول»[3].

أسباب الإرسال

ذكر الحافظ ابن عبد البر أسباب الإرسال، فقال: « والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره. مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزي إليه الخبر وصح عنده ووقر في نفسه، فأرسله عن ذلك المعزي إليه

1 - منهج النقد، د. نور الدين عتر، ص350.
2 - شرح ألفية العراقي، 1/156- 157.
3 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص31.

تعديل من خلال WPS Office

علماً بصحة ما أرسله.

وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزي إليه الحديث، فذكره عنه، فهذا أيضاً لا يضر إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة، كمالك وشعبة.

أو تكون مذاكرة، فربما ثقل معها الإسناد وخف الإرسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه»[1].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: « أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات وصح عنده، فيرسل اعتماداً على صحته عن شيوخه، كما صح عن إبراهيم النخعي أنه قال: ما حدثتكم عن ابن مسعود فقد سمعته عن غير واحد، وما حدثتكم به وسميت، فهو عمن سميت. ومنها أن يكون نسي من حدثه وعرف المتن، فذكره مرسلا ً؛ لأن أصل طريقته أن لا يحمل إلا عن ثقة.

ومنها أن لا يقصد التحديث بل يذكره على وجه المذاكرة أو على جهة الفتوى، فيذكر المتن؛ لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولا سيما إذا كان السامع عارفاً بمن روى فتركه لشهرته. وغير ذلك من الأ سباب»[2].

المبحث الثاني

1 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، 17/1. انظر: الحديث المرسل: مفهومه وحجيته، خلدون الأحدب، ص33.
2 - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، 272/1.

تعديل من خلال WPS Office

آراء العلماء في الحكم على الحديث المرسل

اختلفت آراء العلماء في قبول الحديث المرسل والاحتجاج به أو رده اختلافاً كبيراً، ولهم في الحديث المرسل عدة أقوال، يرجع حاصلها إلى ثلا ثة مذاهب رئيسية هي:

1- القبول مطلقاً.

2- الردّ مطلقاً.

3- التفصيل ووضع شروط للقبول أو الردّ.

المذهب الأول: القبول مطلقاً

وقد ذهب إليه كل من الإمام أبي حنيفة[1] والإمام مالك[2] وجمهور

1 - **أبو حنيفة:** النعمان بن ثابت بن زوطى مفتي أهل الكوفة، وإمام المذهب الحنفي. ولد سنة 80هـ في خلافة عبد الملك بن مروان بالكوفة، وذلك في حياة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم. كان يسمى

تعديل من خلال WPS Office

أصحابهما، وأكثر المعتزلة، وهو أحد الروايتين عن أحمد بن حنبل وأظهرهما[2]، وإليه ذهبت جماعة من المحدثين[3]، وحكاه النووي عن أكثر الفقهاء[4].

ولهم في قبوله أقوال:

القول الأول

قبول كل مرسل سواء كان بعد زمن التابعين وفي كل عصر. ولم يصرح بهذا القول إلا بعض متأخري الحنفية. وهو ما استهجنه العلماء ولم يرضوا توسعه المبالغ فيه[5].

القول الثاني

قبول مراسيل أهل القرون الثلاثة الأولى، وإليه ذهب جمهور الحنفية[6]. قال السرخسي: «فأما مراسيل القرن الثاني والثالث حجة في قول علمائنا رحمهم الله»[7].

الوتد لكثرة صلاته. مات سنة 150هـ بعد أن سجن لرفضه القضاء عندما عرض عليه. مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، الذهبي، ص7 وما بعدها.

[1] - **مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي**، أبو عبد الله إمام دار الهجرة ورأس المتقنين وكبير المتثبتين. ولد سنة 93هـ على الأصح، ومات سنة 179هـ. تهذيب الكمال، المزي، 91/27 - 120. تذكرة الحفاظ، الذهبي، 212/1 . تقريب التهذيب، ابن حجر، ص601.

2 - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، الحافظ العلائي، ص27.

3 - فتح المغيث، السخاوي، 133/1.

4 - مقدمة شرح صحيح مسلم، النووي، 30/1. وانظر: الحديث المرسل: مفهومه وحجيته، خلدون الأحدب، ص38.

5 - جامع التحصيل، العلائي، ص27.

6 - تدريب الراوي، السيوطي، 198/1. فتح المغيث، السخاوي، 132/1.

7 - أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت 490هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، 1372هـ، 360/1.

تعديل من خلال WPS Office

القول الثالث

نسبه الحافظ العلائي إلى الإمامين مالك وأحمد بن حنبل، وهو اختصاص القبول بالتابعين فيما أرسلوه على اختلاف طبقاتهم[1].

إلا أن التحقيق أن مذهب الإمام مالك وأصحابه اشتراط ثقة المرسل، وأن يكون المرسل لا يروي إلا عن الثقات. وإن كان لم يؤثر عنه تقييده بعصر التابعين[2].

أما مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، فهو وإن كانت هناك روايتان في مسألة الحديث المرسل، إلا أن الراجح منهما قبوله للحديث المرسل إذا كان راويه ثقة، وإدخاله له في الحديث الضعيف، بدليل أنه يقدم عليه فتوى الصحابي، وهو لا يقدم فتوى الصحابة على الحديث الصحيح، فهو يعدّه ضعيفاً ولكن يقبله ويستأنس به حتى لا يضطر إلى القول برأيه[3].

القول الرابع

اختصاص القبول بمراسيل كبار التابعين دون صغارهم الذين تقلّ روايتهم عن الصحابة[4]. من أمثال الزهري[5] وقتادة[6] ويحيى بن سعيد[7] من صغار التابعين.

---

1 - جامع التحصيل، العلائي، ص28.

2 - التمهيد، ابن عبد البر، 2/1. ظفر الأماني، اللكنوي، ص195. الحديث المرسل: مفهومه وحجيته، خلدون الأحدب، ص44- 47.

3 - إعلام الموقعين عن رب العالمين، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تح: أحمد عبد السلام الزعبي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، د.ط، 1997م، 31/1. أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1996م، ص299.

4- جامع التحصيل، العلائي، ص28.

5 - **الزهري:** محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر. روى عن أنس بن مالك، وسهل بن سعد وغيرهم. وعنه: معمر بن راشد، والليث ابن سعد، ومالك بن أنس، وغيرهم. قال عمر بن عبد العزيز: إنه لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية منه - أي من الزهري - وقال الليث: ما رأيت عالماً قط أجمع من الزهري. مات سنة 124هـ، وقيل غير ذلك. تهذيب الكمال، المزي، 419/26 - 441، تذكرة الحفاظ، الذهبي، 108/1 - 111. تقريب التهذيب، ابن حجر، ص591.

6 - **قتادة:** هو ابن دعامة السّدوسي البصري أبو الخطاب الحافظ. روى عن: أنس، وعبد الله بن سرجس، وأبي الطفيل، وغيرهم. وعنه: همّام بن يحيى، والأوزاعي، وشعبة، وأبان بن يزيد وغيرهم. قال ابن المسيّب: ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة. وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً حجة في الحديث، وكان يقول بشيء من القدر. وقال الذهبي: كان قتادة معروفاً بالتدليس. وقال ابن رجب: أحد الأئمة الأعلام والحفاظ والثقات المتفق على صحّة حديثهم. تذكرة الحفاظ، الذهبي، 122/1 - 124. تهذيب التهذيب، ابن حجر، 517/4 - 520، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص528.

7 - **يحيى بن سعيد:** بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت، مات سنة 144هـ. تقريب التهذيب، ابن حجر، ص591.

تعديل من خلال WPS Office

المذهب الثاني: ردّ الحديث المرسل مطلقا

وهو مذهب جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء والأصوليين.

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى: «والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»[1]. وهو قول ابن عبد البر والباقلاني وغيرهما[2].

1 - مقدمة صحيح مسلم، 132/1.
2 - جامع التحصيل، العلائي، ص30- 31.

تعديل من خلال WPS Office

المذهب الثالث: التفصيل:

وفيه ثلاثة أقوال:

القول الأول

التمييز بين من عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة، فيقبل مرسله ، وبين من عرف عنه أنه يرسل دون تمييز، فلا يقبل مرسله. وهو رأي يحيى بن سعيد القطان[1] وعلي بن المديني[2] وغيرهما[3].

---

1 - **يحيى بن سعيد:** القطان أبو سعيد الأحول. روى عن الأعمش، وهشام بن عروة، وإسماعيل بن أبى خالد، وعبيد الله بن عمر، وعبد الملك بن أبى سليمان، وسليمان بن يسار. روى عنه عبد الرحمن بن مهدي، وأبو الوليد، ومسدد، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، وأبو خيثمة، وأبو بكر بن أبى شيبة، مات بالبصرة سنة ثمان وتسعين. قال عبد الرحمن بن مهدي: اختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا: اجعلوا بيننا وبينك حكماً، فقال: قد رضيت بالأحول، يعني يحيى بن سعيد القطان، فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه، فقضى على شعبة، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك؟. وقال أحمد بن حنبل: يحيى بن سعيد القطان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة. وقال أبو زرعة: يحيى بن سعيد من الثقات الحفاظ. قال ابن حجر: ثقة متقن حافظ إمام قدوة. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي (ت327هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ - 1952م، 150/9. تقريب التهذيب، ابن حجر، ص591.

2 - **علي بن المديني:** علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء الديني، البصري، أبو الحسن: محدث مؤرخ، كان حافظ عصره. له نحو مئتي مصنف. ولد بالبصرة سنة 161هـ، ومات بسامراء سنة 234هـ. من كتبه "الأسامي والكنى"، و"الطبقات"، و"اختلاف الحديث"، و"مذاهب المحدثين"، و"علل الحديث ومعرفة

تعديل من خلال WPS Office

القول الثاني

«إن كان المرسل من أئمة النقل المرجوع إلى قولهم في الجرح و التعديل، قبل ما أرسله إذا جزم به، وإن لم يكن كذلك فلا، وهو اختيار جماعة من الأصوليين، منهم إمام الحرمين[2] وابن الحاجب وغيرهما»[3].

ثم ميّز الحافظ العلائي[4] بين أصحاب هذا القول أنفسهم، بين من قبل المراسيل من أئمة النقل مطلقاً كابن الحاجب ومن تبعه[5]. وبين من لم يكتف بمجرد الرواية عن «رجل ما» بل اشترط تعديل إمام النقل له بقوله: «حدثني الثقة». وهو رأي إمام الحرمين ومن تبعه[6].

الرجال". تذكرة الحفاظ، الذهبي، 15/2. تهذيب التهذيب، ابن حجر، 349/7. الأعلام، الزركلي، 303/4.

1 - جامع التحصيل، العلائي، ص33.

[2] - **الجويني:** عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو المَعَالي الجُوَيْنِيّ، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين. أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي. ولد في "جُوَيْن" من نواحي نيسابور سنة 419 هـ، وسافر إلى بغداد ثم إلى الحجاز، وأقام بمكة والمدينة أربع سنين يدرس ويفتي، وأمّ في الحَرَمَيْن الشريفين وبذلك لقِبَ، ثم رجع إلى نيْسَابُور فبنى له الوزير نظام المُلك المدرسة النِّظَامية فيها، وجُعل إليه الخطابة ومجلس الذكر والتدريس ثلاثين سنة، ومن تلاميذه أبو حامد الغزالي وإلكيا الهراسي. توفي بقرية بشتقان سنة478هـ ونقل إلى نيسابور، من كتبه: "البرهان في أصول الفقه"، و"غِيَاث الأ ُمَم في التياث الظُّلَم" في الإمامة، و"العقيدة النِّظامية في الأركان الإسلامية"، و"الإرشاد" في أصول الدين. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 468/18- 477. طبقات الشافعية، أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت851هـ) ، تح: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م، 255/2- 256. الأعلام، الزركلي، 160/4.

3 - جامع التحصيل، العلائي، ص35.

4 - المصدر السابق نفسه، ص94- 95.

5 - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1999م، 74/2- 75.

6 - البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تح: عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط4، 1418هـ، 638/1.

تعديل من خلال WPS Office

القول الثالث

قبول الحديث المرسل بشرط الاعتبار في الحديث المرسل والراوي المرسل.

أما الاعتبار في الحديث، فهو أن يعتضد بواحد من أربعة أمور:

1. أن يروى مسنداً من وجه آخر.
2. أو يروى مرسلا ً بمعناه عن راو آخر لم يأخذ عن شيوخ الأول، فيدل ذلك على تعدد مخرج الحديث.
3. أو يوافقه قول بعض الصحابة.
4. أو يكون قد قال به أكثر أهل العلم.

وأما الاعتبار في راوي الحديث المرسل:

1- أن يكون الراوي إذا سمّى من روى عنه لم يسم مجهولا ً ولا مرغوباً عنه في الرواية أو غير مقبول أصلا ً.

2- ألا يكون ممن يخالف الحفاظ إذا أسند الحديث فيما أسندوه.

3- أن يكون من كبار التابعين، فإنهم لا يروون إلا عن صحابي أو تابعي كبير.

فإذا وجدت هذه الأمور كانت دلائل على صحة مخرج حديثه، كما ق ال الشافعي، فيحتج به[1].

وخلاصة القول، «فقد تحصل من جميع ما تقدم نقله في الحديث المرسل مذاهب متعددة:

أحدها: رده مطلقاً حتى مراسيل الصحابة، وهذا قول الأستاذ أبي

---

1 - الرسالة، الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي (ت 204هـ)، تح: أحمد محمد شاكر ، د.د ، د.م، د.ط، 1309هـ، ص461- 465. جامع التحصيل، الحافظ العلائي، ص35. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، 301/1- 302. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص371- 372.

تعديل من خلال WPS Office

إسحاق الإسفراييني.

وثانيها: قبول مراسيل الصحابة وردّ ما عداها مطلقاً.

وثالثها: قبول مراسيل كبار التابعين مطلقاً وردّ ما عداها.

ورابعها: قبول مراسيل التابعين كلهم على اختلاف طبقاتهم دون من بعدهم.

وخامسها: قبول مراسيل التابعين وأتباعهم دون من بعدهم، وهذا اختيار أكثر الحنفية.

وسادسها: قبول المرسل مطلقاً، وإن كان من أهل هذه الأعصار، وهو توسع بعيد جداً غير مرضي.

وسابعها: إن كان المرسل عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة مشهور قبل، وإلا فلا.

وثامنها: إن كان المرسل من أئمة النقل المرجوع إليهم في الجرح و التعديل قبل مرسله، وإلا فلا.

وتاسعها: إن اعتضد المرسل بشيء من تلك الوجوه التي ذكرها الشافعي قبل، وغلا فلا. وذلك مختص بمراسيل كبار التابعين دون متأخريهم.

وعاشرها: إنه لا فرق في هذا الحكم بين كبار التابعين وصغارهم، فكل من اعتضد مرسله بشيء من ذلك كان مقبولا ً»[1].

المبحث الثالث
أثر القرائن في الحكم على الحديث المرسل

1 - جامع التحصيل، العلائي، ص47- 48. تدريب الراوي، السيوطي، 202/1. ظفر الأماني، اللكنوي، ص 196- 197. الحديث المرسل: مفهومه وحجيته، خلدون الأحدب، ص73- 74.

تعديل من خلال WPS Office

تقدم معنا اختلاف العلماء في تحديد ماهية الحديث المرسل ومفهومه ، وإن كان الاصطلاح قد استقرّ على تعريف الحديث المرسل بأنه « ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما سمعه من غيره»[1].

ويتضح أثر القرائن في هذا النوع من الحديث (المرسل) من خلال م لاحظة أدلة العلماء في مناقشاتهم حول قبول الحديث المرسل مطلقاً، أو ردّه مطلقاً، أو حتى قبوله بشروط وضوابط معينة.

لن أخوض في هذه العجالة في شرح أدلة العلماء القائلين بقبول الحديث المرسل مطلقاً وتوضيحها. فما يهمني هو بيان كيفية تأثير القرائن في قبولهم للحديث المرسل دون الخوض في مناقشات وسجالات ليس هذا محلها.

وعليه، فإن المتتبع لأدلة القائلين بقبول الحديث المرسل لم يجعلوا الأ مر على عواهنه، بل شرطوا لذلك شرطاً مهماً استندوا إليه في قبولهم للحديث المرسل بناء على قرينة قوية ومرجحة لقبوله على ردّه لديهم، وهو كون الراوي المرسل للحديث من العدول الموثوقين في الرواية.

فمن جملة أدلة هذا الفريق على ما ذهب إليه، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[2]. وفي قراءة: «فتثبتوا»[3]، «فلم يأمر الله تعالى بـ التثبت أو التبيّن إلا في خبر الفاسق، فدلت الآية على أن العدل الثقة لا يجب التثبت في خبره، وهذا المرسل عدل ثقة فيجب قبول خبره، لأن الآ ية لم تفرق بين ما أسنده وبين ما أرسله»[4].

كما استدل أصحاب هذا الرأي بما نقلوه من إجماع الصحابة والتابعين على قبول المراسيل من العدل[5]. قال ابن جرير الطبري: «أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين»[6].

---

1 - النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، ص546-540.
2 - سورة الحجرات، آية 6.
3 - قرأ بها كل من حمزة والكسائي. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 283/16.
4 - الحديث المرسل: مفهومه وحجيته، خلدون الأحدب، ص78.
5 - الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 178/2.
6 - تدريب الراوي، السيوطي، 198/1.

تعديل من خلال WPS Office

فقرينة عدالة الراوي هي المرجح لهم في قبول الحديث المرسل على ردّه مع أنه احتمال قائم لجهالة الساقط من السند.

ويتضح مدى تأثير القرائن في قبول هذا الفريق للحديث المرسل عند مطالعة ما استدلوا به من أدلة المعقول لترجيح مذهبهم. فقد ذكروا عدداً من الأسباب المرجحة لقبول المرسل منها، أن عدالة الراوي وأمانته تمنعانه من رواية الحديث عن راو غير ثقة ولا حجة (قرينة عدالة الراوي)، وإلا يلزم برد المرسل قدح الراوي المرسل، فضلا ً عن أن معظم المجهولين في الأحاديث المرسلة هم من الصحابة والتابعين الذين شهد لهم النبي صلى الله عليهم وسلم بخيرية عصرهم. وغير ذلك من الأدلة[1].

فقرينة عدالة المرسل وثقته من جهة، وقرينة خيرية العصر الذي سقط منه الراوي في الحديث المرسل من جهة أخرى، هي من رجحت لدى هذا الفريق قبول الحديث المرسل مطلقاً.

أما القائلون بردّ الحديث المرسل مطلقاً، وهم جمهور المحدثين وبعض الأصوليين والفقهاء، فقد استندوا في رأيهم هذا إلى الأصل في رواية الحديث، معرفة جميع رواته، وأنه لا تكفي عدالته، بل لا بد من العلم به وبها.

قال الحافظ ابن عبد البر: «وحجتهم في رد المراسيل ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر، وأنه لا بد من علم بذلك»[2].

فلم يكتف هذا الفريق بعدالة الراوي المرسل وتحميله لمسؤولية صحة السند الذي سقط منه أحد رواته، بل عدّوا ذلك ضعفاً في الحديث يوجب ردّه وعدم قبوله. فإنهم بالمقابل رجحوا ما كان عليه السلف من التابعين من روايتهم للحديث الضعيف وغير الضعيف لأغراض تعليمية أو لنقل الفتوى أو على سبيل المذاكرة، كما هو معروف من أسباب إرسال الثقات. فكانت قرينة عدم العلم بعدالة الساقط من السند مرجحاً لهم لرد الحديث المرسل وعدم ا لاكتفاء بعدالة الراوي المرسل.

أما القائلون بقبول الحديث المرسل بشروط وضوابط، فمنهم من اشترط أن يكون معروفاً من عادة المرسل أنه لا يرسل إلا عن ثقة، معتمداً ذلك قرينة ترجح قبول الحديث المرسل. «أما من يرسل عن غير

---

1 - للاطلاع على مزيد من أدلة هذا الفريق، يمكن مراجعة: جامع التحصيل، العلائي، ص75- 79. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 180/2- 187. الحديث المرسل: مفهومه وحجيته، خلدون الأحدب، ص77- 82.

2 - التمهيد لما في الموطأ من المسانيد، ابن عبد البر، 6/1.

تعديل من خلال WPS Office

المشهورين، وإن كانوا عنده ثقات، فالاحتمال المتقدم قائم _ أي جواز كونه ضعيفاً عند غير من أرسل عنه ضعفاً يترجح على تعديله»[1].

فيما عدّ من قبل الحديث المرسل إذا كان الراوي المرسل من أئمة النقل المرجوع إلى قولهم في الجرح والتعديل ذلك قرينة ترجح قبوله على ردّه، وعللوا تلك القرينة بأن «الظن غالب بأنه لا يقبل ذلك إلا عن تحقيق ثقة ذاك الراوي وصدقه، والمعول عليه إنما هو غلبة الظن، وهذا يورث الثقة بذلك الراوي لا محالة»[2].

ولعل الضوابط التي أوردها الإمام الشافعي لقبول الحديث المرسل تعدّ أوضح مثال على أثر القرائن في قبول الحديث، بوجه عام، والمرسل بوجه خاص.

قال الحافظ العلائي موضحاً حجة الإمام الشافعي رحمه الله: «وأما على التفصيل الذي ذكره الإمام الشافعي رحمه الله، فمأخذه أن مدار قبول خبر الواحد على ظهور الثقة في الظن الغالب، والمرسل بمجرده لا يحصل ذلك كما تقرر فيما قبل. فإذا **اقترن** به أحد الأسباب التي ذكرناها فيما مضى، حصل عليه الظن حينئذ، وفي الحقيقة إنما حصل ذلك بالمجموع لا بـ المرسل بمجرده»[3].

والقرائن التي اعتمدها الإمام الشافعي لترجيح قبول الحديث المرسل تدور بين الاعتبار في الحديث أو في الراوي المرسل.

أما الاعتبار في الحديث، فهو أن يعتضد الحديث بواحد من **الأمور الأربعة:**

1. أن يروى الحديث المرسل مسنداً من وجه آخر.

قال الشافعي رحمه الله: «أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون، فأسندوه إلى رسول الله بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه»[4].

2. أو أن يروى مرسلاً بمعناه عن راو آخر لم يأخذ عن شيوخ الأ

---

1 - جامع التحصيل، العلائي، ص96- 97.
2 - جامع التحصيل، العلائي، ص95. وانظر: البرهان في أصول الفقه، الجويني، 638/1. مختصر ابن الحاجب بشرح عضد الملة والدين، 74/2- 75.
3 - جامع التحصيل، العلائي، ص96.
4 - الرسالة، الشافعي، ص461.

تعديل من خلال WPS Office

أول، فيدل ذلك على تعدد مخرج الحديث.

قال الشافعي رحمه الله: « وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما يفرد به من ذلك، ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم، فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوي به مرسله، وهي أضعف من الأ ولى»[1].

3. أو أن يوافق الحديث المرسل قول بعض الصحابة.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «وإن لم يوجد ذلك، نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله قولا ً له، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله»[2].

4. أو أن يكون قد قال به أكثر أهل العلم.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتنون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم»[3].

أما الاعتبار في الراوي، فهي:

1- أن يكون الراوي إذا سمّى من روى عنه لم يسم مجهولا ً ولا مرغوباً عنه في الرواية أو غير مقبول أصلا ً.

2- ألا يكون ممن يخالف الحفاظ إذا أسند الحديث فيما أسندوه.

3- أن يكون من كبار التابعين، فإنهم لا يروون إلا عن صحابي أو تابعي كبير[4].

قال الشافعي: « ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمي مجهولا ً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه، ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن

1 - الرسالة، الشافعي، ص461.
2 - المصدر نفسه، ص462.
3 - المصدر نفسه، ص462.
4 - الرسالة، الشافعي، ص461- 465. جامع التحصيل، العلائي، ص35. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، 301/1- 302. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص371- 372.

تعديل من خلال WPS Office

خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه»[1].

وقد بين الإمام الشافعي أن قبوله لهذا النوع من الحديث، على الرغم من اقترانه بهذه القرائن والاعتبارات، إلا أنه ليس كالحديث المتصل، « وإذا وجدت الدلائل بصحة حديث بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله، ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل، وذلك أن معنى المنقطع مغيب محتمل أن يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه إذا سمى، وإن بعض المنقطعات، وإن وافقه مرسل مثله، فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحداً من حيث لو سمى لم يقبل، وأن قول بعض أصحاب النبي إذا قال برأيه لو وافقه يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها، ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي يوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء».

إلا أنه مع ذلك يخص هذه الاعتبارات بكبار التابعين، لأن من بعدهم «أشد تجاوزاً فيمن يروون عنه، وأنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه»[2].

مما يعني أن الاعتبارات أو القرائن التي اعتمدها الإمام الشافعي لقبول الحديث المرسل من كبار التابعين كانت عن استقراء لحال التابعين ومروياتهم.

الفصل الثالث: أثر القرائن في تقوية الحديث

1 - الرسالة، الشافعي، ص462- 463.
2 - الرسالة، الشافعي، ص464- 465.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الأول: أثر القرائن في رفع رتبة الحديث الحسن.

المبحث الثاني: أثر القرائن في تحسين الحديث الضعيف.

المبحث الثالث: أثر القرائن في العمل بالحديث الضعيف.

تم-ه-ي-د

يقسم المحدثون الحديث باعتبار القبول والرد إلى قسمين رئيسين هما:

1- مقبول. **2- مردود.**

تعديل من خلال WPS Office

أو إلى ثلاثة:

1- صحيح. 2- حسن. 3- ضعيف.

1- **فالصحيح:** ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه، وسلم من الشذوذ والعلة القادحة.

وينقسم الصحيح إلى قسمين:

1- صحيح لذاته: وهو ما عرفناه آنفاً.
2- صحيح لغيره: وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الخفيف الضبط، من غير شذوذ ولا علة، وتوبع بطريق آخر مساو له أو أعلى منه.
وإذا أطلق الصحيح انصرف إلى الصحيح لذاته.

2- الحسن:

للأئمة أقوال كثيرة في تعريفه، نظراً لتوسطه بين الصحيح والضعيف، وأحسن ما قيل في تعريفه أنه: ما اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه، وسلم من الشذوذ ومن العلة القادحة.

أي أن الحسن يتفق مع الصحيح في: اتصال السند، وعدالة الرواة، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، وكذا يشترك معه في أصل ضبط الرواة.

ولكنه يفترق عنه في أن الضبط في الحديث الصحيح يكون تاماً، وفي الحديث الحسن يكون خفيفاً.

وينقسم الحسن إلى قسمين:

1- **حسن لذاته:** وهو ما سبق تعريفه آنفاً.

2- **حسن لغيره:** وهو الحديث الضعيف إذا توبع بمثله أو بما هو أقوى منه. فإنه يصير حسناً لا لذاته بل لغيره، أي باعتبار المجموع[1].

3- الضعيف:
عرفه العلماء بتعريفات كثيرة، ولعل الراجح منها وأصحها ما عرفه به الإمام ابن حجر العسقلاني: «ما لم تجتمع فيه صفات القبول»[2]. وهو

1- راجع: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص30 – 31. نزهة النظر، ابن حجر، ص139، تدريب الراوي السيوطي، 176/1– 177.
2 - النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، 492/1.

تعديل من خلال WPS Office

أخصر تعريف جمع المعرّف، ومنع دخول غير المعرف عليه، كما قال العلماء.

أما تعريف ابن الصلاح ومن تبعه، فقد تعقبه جماعة من العلماء، فقالوا: «إن ما بعد عن الحسن فهو عن الصحيح أبعد؛ فلا داعي لذكر الصحيح»[1].

المبحث الأول
أثر القرائن في رفع رتبة الحديث الحسن

المطلب الأول: تعريف الحديث الحسن لغة واصطلاحاً

«الحسن» لغة: صفة مشبهة من «الحُسْن» بمعنى الجَمال.

واصطلاحاً: اختلفت أقوال العلماء في تعريف الحديث الحسن؛ نظراً لتوسطه بين الحديث الصحيح والضعيف، ولأن بعضهم قد عرّف أحد قسميه دون الآخر.

1- انظر: التبصرة والتذكرة شرح ألفية الحديث، زين الدين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، 112/1، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ العراقي، تح: أحمد محمد شاكر، عالم الكتب، بيروت، ط 2، 1408هـ -1988م، ص49، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، 113/1، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، 246/1، تدريب الراوي، السيوطي، 195/1.

تعديل من خلال WPS Office

فقد عرفه الخطابي[1] بقوله: «هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مَدَار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء»[2]. وعرفه الإمام الترمذي[3] بقوله: «كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يُتَهَمٌ بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُرْوَى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن»[4].

وعرفه ابن حجر رحمه الله تعالى: «وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته، فان خَف الضبط، فالحَسَنٌ لذاته»[5].

ويبدو أن حد «الحَسَنَ» عند ابن حجر هو الصحيح إذا خَفّ ضبط راويه، وهو خير ما عرف به الحديث الحسن، أما تعريف الخطابي فعليه انتقادات كثيرة، والأصل في تعريف الحديث الحسن أن يُعَرّف الحسن لذاته، لأن الحسن لغيره هو في الأصل ضعيف ارتقى إلى مرتبة الحسن لانجباره بتعدد طرقه.

ويمكن تعريف الحديث الحسن (لذاته) بناء على تعريف ابن حجر المتقدم بأنه: «الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خفّ ضبطه، غير شاذ ولا معلل»[6].

وبالموازنة بين هذا التعريف، وبين تعريف الحديث الصحيح، نجد بينهما تشابهاً كبيراً، حيث اتفقا في سائر الشروط باستثناء شرط الضبط، فالحديث الصحيح راويه تام الضبط، وهو من أهل الحفظ والإتقان، أما راوي الحديث الحسن فهو قد خف ضبطه[7].

مثال الحديث الحسن: ما رواه الإمام أحمد قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن بهز بن حكيم، حدثني أبي عن جدي قال: قلت: يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك. قال: قلت: ثم من؟ قال: ثم أمك. قال: قلت: ثم من؟ ق

---

1 - **الخطابي**: حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، صاحب التصانيف المحدث الرحال من ولد زيد بن الخطاب. من كتبه: غريب الحديث، ومعالم السنن، وأعلام السنن. كان من أوعية الأدب والعلم. مات سنة 388هـ ببست. انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، 1018/3 - 1020.

2 - معالم السنن، الخطابي، 11/1.

3 - **الترمذي**: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى أبو عيسى السلمي الترمذي الحافظ، ولد في ترمذ سنة209هـ، ومن كتبه: الجامع الكبير، الشمائل النبوية، مات في ترمذ سنة279هـ. انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، 633/2. الأعلام، الزركلي، 322/6.

4 - تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت1353هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط،د.ت، 519/10. علوم الحديث، ابن الصلاح، ص44.

5 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص29، 34.

6 - وهو تعريف أستاذنا الدكتور نور الدين عتر، منهج النقد، ص264.

7 - منهج النقد، نور الدين عتر، ص264.

تعديل من خلال WPS Office

ال: أمك، ثم أباك، ثم الأقرب فالأقرب[1].

فهذا الحديث سنده متصل، لا شذوذ فيه ولا علة قادحة، حيث لم يقع في هذه السلسلة أي اختلاف بين الرواة ولا في المتن. والإمام أحمد وشيخه يحيى بن سعيد القطان إمامان جليلان، وبهز بن حكيم من أهل الصدق والصيانة حتى وثقه علي بن المديني ويحيى بن معين والنسائي[2] وغيرهم، لكن استشكل العلماء بعض مروياته، حتى تكلم فيه شعبة بن الحجاج بسبب ذلك، وهذا لا يسلبه صفة الضبط، لكنه يشعر بأنه خف ضبطه[3]، ووالده حكيم وثقه العجلي وابن حبان. وقال النسائي: ليس به بأس. فيكون حديث بهز هذا حسناً لذاته كما حكم العلماء بل هو من أعلى مراتب الحسن[4].

والحال أن ثمة تشابهاً كبيراً بين الحديث الحسن والحديث الصحيح. حتى إن طائفة من أهل الحديث جعلت الحسن مندرجاً في الصحيح، ولم يعدوه نوعاً منفرداً، كالإمام الحاكم وابن حبان وابن خزيمة[5]. لكن العمل بين المحدثين استقر على اعتبار الحديث الحسن نوعاً منفرداً بذاته.

حكم الحديث الحسن

الحديث الحسن مقبول عند الفقهاء في الاحتجاج والعمل به، وعليه معظم المحدثين والأصوليين، وذلك لأنه قد عرف صدق راويه وسلامة انتقاله بالسند، أما خفة ضبطه فلا تخرجه عن أهلية الأداء، لأن المقصود أنه درجة أدنى من الصحيح، من غير اختلال في ضبطه.

---

1 - مسند الإمام أحمد، 5/5.

2 - أحمد بن شعيب بن علي بن سنان **أبو عبد الرحمن النسائي** الحافظ، ولد في نسا سنة 215 هـ، من كتبه: المجتبى والسنن الكبرى، مات 303 هـ في الرملة. انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، 698/2، الأعلام، الزركلي، 171/1.

3 - تهذيب التهذيب، ابن حجر، 498/1- 499.

4 - منهج النقد، د. نور الدين عتر، ص265.

5 - **ابن خزيمة:** محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي بالولاء، النيسابوري، أبو بكر المحدث الفقيه المجتهد، ولد في نيسابور سنة223هـ، يعرف عند المحدثين بإمام الأئمة، من كتبه: الصحيح، كتاب التوحيد، مات في نيسابور سنة311هـ. تذكرة الحفاظ، 720/2. الرسالة المستطرفة، محمد بن جعفر الكتاني ، ص20. الأعلام، الزركلي، 29/6.

تعديل من خلال WPS Office

مراتب الحديث الحسن

تتفاوت مراتب الحديث الحسن كما تفاوتت مراتب الصحيح، وذلك بحسب قوة ضبط الراوي ذاته.

فذكر الذهبي أن أعلى مراتبه سلسلة: (بهز بن حكيم عن أبيه عن جده)، و(عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده). وأمثال ذلك مما قيل أنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح. ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطأة ونحوهم.

الصحيح لغيره

هو الحديث الحسن لذاته إذا روي من وجه آخر مثله أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه، فإنه يتقوى ويرتقي من درجة الحسن إلى الصحيح، ويسمى «الصحيح لغيره».

مثال ذلك: حديث بهز بن حكيم السابق، فقد أخرجه الشيخان عن أبي هريرة باللفظ الذي سبق في الحديث الصحيح. والظاهر أن السائل المبهم فيه هو معاوية بن بهز، وقد ورد بلفظ: "من أبر" في بعض طرقه عند مسلم. فقوي حديث بهز بذلك[1]، وأصبح صحيحاً لغيره لتعدد سنده مما جبر خفة ضبط الراوي، وقوى الحديث.

الحسن لغيره

هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سببُ ضعفه فِسْقَ الراوي أو كذبه[2]. ويستفاد من هذا التعريف أن الحديث الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين اثنين:

1- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

---

1 - منهج النقد، د. نور الدين عتر، ص267.
2 - تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص27.

تعديل من خلال WPS Office

2- أن يكون سببٌ ضعف الحديث: إما سوء حفظ راويه، أو انقطاع في سنده، أو جهالة في رجاله.

أما إن كان سبب ضعف الحديث فسق الراوي أو كذبه، فلا يمكن أن يجبر ضعف الحديث بتعدد طرقه. وهذا النوع هو المقصود في الأصل عند الإمام الترمذي من قوله «حديث حسن». إذ عرفه بقوله: « وما قلنا في كتابنا حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن»[1].

فشرط الحديث الحسن عند الإمام الترمذي «أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب»، و«ألا يكون الحديث شاذاً»، و«أن يروى من غير وجه نحوه»، دون أن يشترط صراحة اتصال السند في الحديث الحسن، فيدخل فيه المنقطع إذا استوفى بقية الشروط، وهو ما يفترق به تفسير الترمذي للحديث الحسن عن اصطلاح عامة المحدثين.

وبذلك، فإن الحديث الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته. وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قُدّمَ الحسنٌ لذاته. ومع ذلك، فهو يظل من جملة الحديث المقبول عند عامة المحدثين، ومما يصلح الاحتجاج به عندهم.

مثاله: ما رواه الترمذي وحَسّنَه من طريق شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أن امرأة من بني فَزَارَة تزوجت على نَعْلَيْن، فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم: (أرضيتِ من نفسِكِ ومالِكِ بنعلين؟ قالت: نعم، فأجاز)[2]. قال الترمذي: «وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حَدْرَدٍ». فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

مظانّ الحديث الحسن ومصادره

لم يفرد العلماء الحديث الحسن بالتصنيف، بل جمعوا معه الصحيح، ونزلوا إلى الضعيف أحياناً، وإن كانوا لا ينزلون في هذه التصانيف إلى الضعيف إلا قليلا ً جداً.

وأهم مصادر الحديث الحسن: السنن الأربعة، والمسند للإمام أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي.

1 - كتاب العلل آخر جامعه، 758/5.
2 - أخرجه الترمذي في كتاب النكاح، باب مهور النساء، رقم (1113). والبيهقي في السنن الكبرى، 138/7، رقم (13567). وأحمد في مسنده، 445/3، رقم (15717).

تعديل من خلال WPS Office

فكتاب «الجامع» للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المشهور «بسنن الترمذي» يعدّ من أهم مصادر الحديث الحسن، ق ال ابن الصلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه»[1].

المطلب الثاني: الحديث الحسن والقرائن

تقدم معنا عند الحديث عن تعريف الحديث الحسن، أن اختلاف نظرة العلماء إلى مدى قوة أو خفة ضبط راوي الحديث هو ما يحدد رتبة الحديث بوجه عام ويصنفه بين حديث صحيح وحسن، بشرط ألا يكون الراوي متهماً بالكذب والوضع، أو متصفاً بالفسق وانخرام المرؤة عند المحدثين.

فالضابط الذي استقر عليه اصطلاح المحدثين في التمييز بين الحديث الصحيح والحسن، وكلاهما يعدّ من جملة الحديث المقبول، هو مدى ضبط الراوي، وهو ما يعرف بالاعتبار ومقارنة مروياته مع مرويات الضباط الحافظين من الرواة. إذ تعد عملية الاعتبار والمقارنة بين الروايات من أهم القرائن التي تشير قوة ضبط الراوي أو خفتها. هذا بالنسبة للتمييز بين الصحيح والحسن بوجه عام، ودور القرائن في تصنيف الراوي استناداً إلى مقارنة رواياته بغيره.

أما بالنسبة لمراتب الحديث الحسن ذاته، فإنه يمكن أن نلحظ القرائن التي اعتمدها المحدثون لرفع رتبة الحديث الحسن من رتبة الحسن لذاته، على سبيل المثال، إلى رتبة الصحيح لغيره، وهي قرينة تعدد طرق الحديث من غير وجه، بما يغلب على الظن تغليب جانب الضبط وتقويته بالنسبة لراوي الحديث الحسن لذاته على جانب خفة الضبط التي وسم بها من خلا ل تتبعنا لمروياته.

كما يمكننا أن نلحظ أثر القرائن في رفع رتبة الحديث الضعيف، ضعفاً غير شديد، إلى رتبة الحديث الحسن لغيره، وهو الحديث الذي يقل رتبة عن الحديث الحسن لذاته كما تقدم، وقد اشترط العلماء لذلك عدة شروط عدوها قرائن قوية على تغليب جانب الضبط والحفظ في راوي الحديث على ما هو معروف عنه من خفة الضبط، وهي أن تتعدد طرق الحديث وأن

1 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص20.

تعديل من خلال WPS Office

تكون الطرق الأخرى أقوى، أو على الأقل، مساوية للحديث ذاته من حيث القوة. وأن يكون سبب الضعف في الأساس سبباً يتصل بضبط الراوي وحفظه، ولا يمت للكذب أو الوضع أو الفسق بصلة. كأن يكون سبب الضعف سوء حفظ راويه، أو انقطاع في سنده، أو جهالة في رجاله.

المبحث الثاني
أثر القرائن في تحسين الحديث الضعيف

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف

الضعيف **لغة**: من الضّعف والضُّعف: خلاف القوة، وقد ضَعُف وضَعَف؛ فهو ضعيف، وفرق بعضهم بين الضّعف والضُّعف، فقال: الضّعف في العقل و الرأي، والضُّعف في الجسد[1].

واصطلاحا: عرّفه ابن الصلاح رحمه الله بقوله: «هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن»[2].

وعرّفه العراقي بقوله: «هو ما قصر عن مرتبة الحسن»[3].

وعرفه النووي بقوله: «هو ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن»[4].

وعرّفه الجرجاني بقوله: «هو ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح و الحسن»[5].

وعرّفه ابن حجر بقوله: «هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول»[6]. وعرّفه السخاوي بقوله: «هو ما لم يبلغ مرتبة الحسن ولو بفقد صفة من صفاته»[7]. وعرّفه التهانوي بقوله: «هو ما لم يجمع صفة الحسن»[8].

ولعل التعريف الراجح: هو تعريف الحافظ ابن حجر ومن وافقه، وهو: «ما لم تجتمع فيه صفات القبول». وهو أخصر تعريف جمع المعرّف، ومنع دخول غير المعرف عليه.

---

1 - بصائر ذوي التمييز، الفيروز آبادي، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت , د.ط, د.ت، 474/3، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد القادر عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1404ه- 1984م، مادة (ضعف). لسان العرب، ابن منظور، مادة (ضعف).

2 - علوم الحديث: ص41.

3 - فتح المغيث، العراقي، ص49.

4 - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، النووي، تح: د. نور الدين عتر، مطبعة الاتحاد، د. م، ط1، 1408ه- 1988م، ص73، صحيح مسلم بشرح النووي، 53/1.

5 - ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، عبد الحي اللكنوي، ص178.

6 - النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، 492/1.

7 - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، 113/1.

8 - قواعد في علوم الحديث، أحمد بن ظفر التهانوي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلا مية، حلب، ط3، 1972م، ص36.

تعديل من خلال WPS Office

المناسبة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي

سمي الحديث الذي انتفت فيه الصفات التي ترتقي به إلى درجة القبول ضعيفاً؛ لانعدام القوة التي تجبر نقص هذه الصفات، فكأن هذه الصفات هي القوة التي تجعل الحديث يرتقي من حيز عدم القبول إلى حيز القبول.

والحال أن شروط القبول عند علماء الحديث ستة[1]:

1- اتصال السند.

2- عدالة الرجال.

3- السلامة من كثرة الأخطاء والغفلة (الضبط ولو لم يكن تاماً).

4- المتابعة عند الاحتياج.

5- السلامة من الشذوذ.

6- والسلامة من العلة القادحة.

1- انظر: فتح المغيث، للعراقي، ص49، فتح الباقي على ألفية العراقي، زكريا الأنصاري، مع التبصرة و التذكرة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، 112/1، النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، 492/1، فتح المغيث، السخاوي، 113/1، توضيح الأفكار، الصنعاني، 248/1.

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الثاني: أسباب ضعف الحديث

ذكر العلماء أن سبب ضعف الحديث يعود إلى أحد أمرين[1]:

الأول: السقط في الإسناد.

والثاني: الطعن في الراوي.

والمراد بالطعن في الراوي أعم من أن يكون لأمر يرجع إلى ديانة الراوي أو ضبطه.

أنواع السقـط:

والسقط في الإسناد ينقسم إلى قسمين:

1- سقط واضح أو جلي: بمعنى أنه يدرك بسهولة ويسر، ككون الراوي مثلا ً لم يعاصر من روى عنه.

2- سقط خفي: بمعنى أنه لا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد.

فالسقط الواضح أو الجلي إذا وقع في الإسناد، نتج عنه أربعة أنواع من الحديث الضعيف، هي:

---

1 - انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص108 وما بعدها بتصرف.

تعديل من خلال WPS Office

1- المعلق، إن كان السقط في أول السند.

2- المرسل، إن كان السقط في آخر السند.

3- المنقطع، إن كان السقط في وسط السند راوياً واحداً أو أكثر لا على التوالي.

4- المعضل إن كان السقط في وسط السند راويان أو أكثر على التوالي.

أما السقط الخفي: وهو الذي لا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلله، فينتج عنه نوعان: 1- المدلس أو التدليس. 2- المرسل الخفي.

وبالنسبة للطعن في الراوي، فإنه يكون بعشرة أشياء، **خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط. فما يتعلق بالطعن في العدالة:**

1- الكذب.

2- التهمة بالكذب.

3- البدعة.

4- الفسق.

5- الجهالة.

أما ما يتعلق بالطعن في الضبط:

1- فحش الغلط.

2- سوء الحفظ.

3- الغفلة.

4- كثرة الأوهام.

5- مخالفة الثقات.

يقول الحافظ ابن حجر: «ولم يحصل الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضت ذلك وهي: ترتيبها على الأشد فالأشد في موجب الرد على سبيل التدني؛ لأن الطعن إما أن يكون: لكذب الراوي، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مخالفته، أو جهالته،

تعديل من خلال WPS Office

أو بدعته، أو سوء حفظه.

فالأول: الموضوع. والثاني: المتروك. والثالث: المنكر على رأي. وكذا: الرابع، والخامس. ثم الوهم: إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق، فالمعلل. ثم المخالفة: إن كان بتغيير السياق، فمدرج الإسناد. أو بدمج موقوف بمرفوع، فمدرج المتن. أو بتقديم وتأخير، فالمقلوب. أو بزيادة راو، فالمزيد في متصل الأسانيد. أو بإبداله – ولا مرجح – فالمضطرب، وقد يقع الإبدال عمداً امتحاناً. أو بتغيير مع بقاء السياق، فالمصحف والمحرف»[1].

المطلب الثالث: أنواع الحديث الضعيف

1 - انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص116.

تعديل من خلال WPS Office

تتفاوت مراتب الضعف كما تتفاوت مراتب الصحة والحسن، فأعلاها بـ النظر إلى الراوي: ما انفرد به الوضاع، ثم المتهم به، ثم الكذاب، ثم المختلط، ثم المبتدع، ثم مجهول العين أو الحال.

أو بالنظر إلى السقط: المعلق بحذف السند كله من غير ملتزم الصحة، ثم المعضل، ثم المرسل الجلي، ثم الخفي، ثم المدلس، ولا انحصار في هذه المراتب[1].

ويمكننا تصنيف أنواع الحديث الضعيف بالنظر إلى **اعتبارين اثنين:**

أولا ً ـ أنواعه من حيث توافر شروط القبول:

تتنوع أقسام الحديث الضعيف بحسب فقدان شروط القبول. وذلك أننا إذا جعلنا اختلال كل شرط على حدة نوعاً مستقلا ً، تحصّل معنا ستة أنواع، فإذا أضفنا إلى كل واحد من هذه الأنواع الستة اختلال باقي الشروط بعده، كانت الأنواع كثيرة جداً[2]؛ بلغت عند ابن الصلاح في علوم الحديث اثنين وأربعين نوعاً، وعند ابن حبان خمسين إلا واحداً[3].

وقال بعضهم: إنها تتنوع بحسب الإمكان العقلي إلى تسعة وعشرين ومئة، وبحسب إمكان الوجود إلى واحد وثمانين[4].

وأكمل السيوطي[5] أنواعه إلى (93) نوعاً، وأوصلها الشيخ محمد السماحي، رحمه الله تعالى، إلى (510) نوعاً مع إمكان الزيادة إذا اعتبرنا تفاصيل الشروط وفروعها[6]. ونقل السيوطي عن ابن حجر أنه قال: «إن

---

1 - انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص116 وما بعدها.

2 - انظر: فتح الباقي، للشيخ زكريا الأنصاري، 114/1 - 116، النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، 493/1 - 494، منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص289 - 290، الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، د. مصطفى سعيد الخن ود. بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1 ، 1419هـ -1999م، ص98.

3 - نقله عنه ابن الصلاح في علوم الحديث: ص41، وينظر: التبصرة والتذكرة، للعراقي، 116/1، فتح الباقي، 116/1، توضيح الأفكار، الصنعاني، 253/1، الإيضاح، الخن واللحام، ص98، وقال ابن حجر في النكت، 492/1: «لم أقف عليه» أي: على تقسيم ابن حبان. ونقله عنه السيوطي في تدريب الراوي، 196/1.

4 - نقله في الإيضاح، ص98.

5 - عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري، المعروف بـ **"جلال الدين السيوطي"**: إمام، محدث، حافظ، فقيه، مفسر، لغوي، نحوي، مؤرخ، أديب. ولد سنة 849هـ في القاهرة ونشأ فيها يتيماً، طلب السيوطي العلم في سن مبكرة فألمّ بكافة العلوم الإسلامية في عصره وخاصة التفسير و الحديث والفقه والنحو واللغة والبلاغة. ولما بلغ الأربعين اعتزل الناس وخلا بنفسه في "روضة المقياس" على النيل بالقاهرة، فألف أكثر كتبه في هذه الخلوة، فأخرج نحو 600 مصنف. منها: «الأشباه والنظائر في فروع الشافعية»، «المُزْهِر» في اللغة، «الإتقان في علوم القرآن»، «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»، «حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»، «طبقات المفسرين» وغير ذلك. توفي سنة 911 هـ بالقاهرة و دفن بها. انظر: شذرات الذهب، ابن العماد، 8/ 51 - 55. الأعلام، الزركلي، 3 / 301-302.

6 - نقله عنه الدكتور نور الدين عتر في منهج النقد، ص287، وانظر: الإيضاح، ص98.

تعديل من خلال WPS Office

ذلك ـ أي التقسيم ـ تعب ليس وراءه أرب»[1].

ثانياً ـ أنواعه من حيث ضعف الرواة[2]:

1ـ الضعيف المنجبر الضعف بمتابعة أو شاهد، وهو ما يقال في أحد رواته: ليّن الحديث، أو: فيه لين... وهو الحديث الملقب بالمشبّه أي: المشبه بالحسن من وجه، وبالضعيف من وجه، وهو إلى الحسن أقرب.

2ـ الضعيف المتوسط الضعف، وهو ما يقال في راويه: ضعيف الحديث، أو: مردود الحديث، أو: منكر الحديث،...

3ـ الضعيف الشديد الضعف، وهو ما فيه متهم، أو متروك.

4ـ الموضوع.

ويعقب أستاذنا الدكتور (نور الدين عتر) على ذلك بالقول: «لكن المحدثين درجوا عند إطلاق قولهم: "ضعيف" على ما يضعف بسبب من الطعن في راويه؛ لاختلال في شروط القبول في الراوي، لذلك يمكن أن يعتبر من هذه الناحية نوعاً خاصاً بالأحوال الناشئة عن اختلال شرطي القبول في الراوي وهما: العدالة... والضبط»[3].

1 - تدريب الراوي، السيوطي، 196/1، وانظر: الإيضاح، ص98.
2 - نقل هذا التقسيم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عن الشيخ محمد عوامة في قواعد في علوم الحديث، ص100 - 101، وانظر: منهج النقد، د. نور الدين عتر، ص287 - 288.
3 - منهج النقد، نور الدين عتر، ص288.

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الرابع: أثر القرائن في تقوية الحديث الضعيف (تحسينه)

تقدم معنا أن أنواع الحديث الضعيف متعددة جداً، حتى إنه من الصعب إحصاؤها كما يرى ذلك بعض العلماء، ولكن مهما تعددت أنواع الحديث الضعيف وتكاثرت، فإن القاسم الذي يهمنا من تصنيفها هو ذاك التصنيف الذي يستند إلى إمكانية «جبر» هذا الضعف الحاصل ورفع رتبة متن الحديث من مرتبة الرد والرفض، إلى مرتبة القبول والعمل.

وعليه، فإن الحديث الضعيف إما أن يكون ضعفه يسيراً يمكن جبره وتقويته، إما أن يكون ضعفه كبيراً بحيث لا تنفع معه محاولات التقوية وجبر الضعف مهما بلغت. فإن تمّ جبر ضعف الحديث الضعيف انتقل إلى رتبة جديدة هي رتبة الحديث المقبول، وتحديداً الحسن لغيره، وذلك بشروط:

1- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

2- أن يكون سبب ضعف الحديث: إما سوء حفظ راويه، أو انقطاع

تعديل من خلال WPS Office

في سنده، أو جهالة في رجاله.

أما إن كان سبب ضعف الحديث فسق الراوي أو كذبه، فلا يمكن أن يجبر ضعف الحديث بتعدد طرقه. فالقرائن التي اعتمد عليها المحدثون لتحسين الحديث الضعيف (المنجبر ضعفه) هي المتابعات والشواهد[1]، وهما أهم قرينتان اعتمدهما العلماء لبيان إمكانية تحسين الحديث الضعيف من عدمه.

قال ابن الصلاح رحمه الله: «ليس كل ضعف يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذا فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً»[2].

وقال الطيبي[3]: «وأما الضعيف فلكذب راويه أو فسقه، لا ينجبر بتعدد طرقه»[4]. وقال الزركشي: «والحاصل أن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته»[5].

المبحث الثالث

1 - مصطلحان يتكرر ورودهما كثيراً في كتب مصطلح الحديث بصيغة الجمع، فالمتابعة: هي أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قبل راو آخر، فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه. وتنقسم المتابعة إلى قسمين: تامة، وقاصرة. فالمتابعة التامة: هي التي تحصل للراوي نفسه بأن يروي حديثه راو آخر عن شيخه. والمتابعة القاصرة "أي الناقصة" هي التي تحصل لشيخ الراوي بأن يروي الراوي الآخر الحديث عن شيخ شيخه، وكذا التي تحصل لمن فوق شيخ الراوي. ولا اقتصار في المتابعة بقسميها على ورود الحديث بنفس اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى لكفى، لكنها تختص بكونها من رواية ذلك الصحابي. وأما الشاهد، فهو حديث مروي عن صحابي آخر يشابه الحديث الذي يظن تفرده، سواء شابهه في اللفظ و المعنى، أو في المعنى فقط. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص418.

2 - مقدمة ابن الصلاح، ص 34.

3 - **الطيبي:** الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي: من علماء الحديث والتفسير والبيان. من أهل توريز، من عراق العجم. كانت له ثروة طائلة من الإرث والتجارة، فأنفقها في وجوه الخير، حتى افتقر في آخر عمره. وكان شديد الرد على المبتدعة، من كتبه (التبيان في المعاني والبيان)، و(الخلاصة في أصول الحديث). توفي سنة 743هـ. الأعلام، الزركلي، 256/2.

4 - الخلاصة في أصول الحديث، الحسين بن عبد الله الطيبي (ت743هـ)، تح: صبحي السامرائي، د.د، د. م، د.ط، 1391هـ - 1971م، ص44.

5 - النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، 400/2 .

تعديل من خلال WPS Office

أثر القرائن في العمل بالحديث الضعيف

المطلب الأول: حكم العمل بالحديث الضعيف

الحكم المشتهر بين جمهور العلماء أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال بشروط، ونقل بعضهم، كالإمام النووي، الاتفاق عليه ودرج عليه كثيرون؛ لكن الواقع أن للعلماء في العمل بالحديث الضعيف **ثلاثة مذاهب:**

المذهب الأول: العمل بالحديث الضعيف مطلقا؛ سواء في الأحكام أم في فضائل
الأعمال، إذا لم يوجد في الباب غيره. وظاهر هذا المذهب أنه يشترط في الحديث الضعيف أن لا يكون شديد الضعف، وأن لا يكون ثمة ما يعارضه؛ لأن الحديث الشديد الضعف متروك عند العلماء، ولأنه إذا عارضه ما هو أقوى منه، فالعبرة للأقوى، وإذا عارضه ما يساويه في القوة، يسقط الاثنان معا[1].

وهو مذهب أحمد بن حنبل وأبي داود[2]، ويروى عن الإمام أبي حنيفة والإمام مالك.

قال الإمام أحمد بن حنبل، رحمه الله تعالى: «ضعيف الحديث عندنا أحب من رأي الرجال»[3].

---

1 - انظر: تدريب الراوي، السيوطي، 351/1، 64، قواعد التحديث، القاسمي، ص113، منهج النقد، د. نور الدين عتر، ص291 - 292، الإيضاح، د. الخن ود. بديع اللحام، ص102.

2 - **أبو داود:** سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي، أبو داود السجستاني الحافظ، ولد سنة 202هـ، من كتبه: السنن، والمراسيل، مات بالبصرة سنة 275هـ. انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، 591/2، الأعلام، الزركلي، 122/3.

3 - تدريب الراوي، السيوطي، 351/1، فتح المغيث، السخاوي، 333/1، ظفر الأماني، اللكنوي، ص195، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، اللكنوي، ومعه التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط3، 1414هـ-1994م، ص47، منهج النقد، د. نور الدين عتر، ص292، الإيضاح، د. الخن والسيد اللحام، ص102.

تعديل من خلال WPS Office

وقال أبو عبد الله بن منده[1]: «وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرّج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال»[2].

المذهب الثاني: لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً مهما كانت درجة ضعفه، فلا يلتفت إلى الحديث الضعيف؛ لا في الأحكام ولا في غيرها من أمور الشرع[3].

وهو مذهب يحيى بن معين[4] والإمام مسلم وابن العربي[5] وابن حزم[6].

---

1 - **ابن منده:** أبو عبد الله محمد بن يحيى بن منده، واسمه إبراهيم بن الوليد بن منده بن بطة العبدي، مولاهم الأصبهاني، قال أبو الشيخ: أستاذ شيوخنا وإمامهم. مات في رجب سنة إحدى وثلاثمائة. طبقات الحفاظ، السيوطي، 316/1.

2 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص37، وانظر: منهج النقد، د. نور الدين عتر، ص292.

3 - انظر: تدريب الراوي، السيوطي، 351/1، قواعد التحديث، القاسمي، ص113، ظفر الأماني، اللكنوي، ص 194، توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مصورة عن طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، في بيروت، 1416هـ -1995م، 659/2، منهج النقد، نور الدين عتر، ص293 - 294.

4 - **يحيى بن معين** بن عون الغطفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح و التعديل، مات سنة233هـ. تقريب التهذيب، ابن حجر، ص692.

5 - **أبو بكر ابن العربي:** محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي المالكي أحد الأعلام وعالم الأندلس، ولد سنة 468هـ، ولي قضاء إشبيلية مدة ثم صرف عنها فأقبل على تصنيف العلم ونشره في الفقه والأصول و الحديث والتفسير، توفي بفاس سنة 546هـ. وهو مُحَدِّثٌ، فقيه، أديب، كاتب، شاعر، إلا أن العلم بالحديث والفقه غلب عليه. ولأبي بكر ابن العربي تصانيف كثيرة، منها كتاب: «القبَس في شرح موطأ مالك بن أنس»، «ترتيب المسالك في شرح موطأ مالك»، «أحكام القرآن»، «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي»، «الناسخ والمنسوخ في القرآن»، انظر: العبر في خبر من غبر، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تح: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط2، 1984م، 125/4- 126. شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، 141/4- 142.

6 - علي بن أحمد بن سعيد **بن حزم الأندلسي** القرطبي اليزيدي، أبو محمد، المعروف بـ ابن حزم الأ ندلسي: فقيه، محدث، حافظ، أصولي، أديب، متكلم، فيلسوف. ولد بقرطبة عام 384 هـ، وهو من أصل فارسي، وكان أبوه وزيراً للمنصور ابن أبي عامر، كما كان هو وزيراً لعبد الرحمن الخامس. كان ابن حزم شافعي المذهب، ثم تحول إلى الظاهرية فاشتهر بمذهبه الظاهري في الفقه ولقب بابن حزم الظاهري. قضَى ابن حزم آخر حياته في التأليف، وقد بلغ مجموع مؤلفاته نحو 400 مصنف، من أشهرها: "المحلى"، "الفِصَل في الملل والأهواء والنحل"، "جمهرة الأنساب"، "الإحكام في أصول الأحكام"، توفي بمسقط رأسه عام 456 هـ. انظر: سير النبلاء، الذهبي، 18/ 184 -212. شذرات الذهب، ابن العماد، 299/3- 300. وفيات الأعيان، ابن خلكان، 3/ 325 -330.

تعديل من خلال WPS Office

واستظهره القاسمي والكوثري عن البخاري، ونقله عن القاسمي الألباني[1].

قال الحافظ ابن رجب: «وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام»[2].

وقد ردّ الشيخ (عبد الفتاح أبو غدة) هذا القول عن البخاري بأن الإمام البخاري جرى على التساهل في الفضائل في كتابه "الأدب المفرد"، فأورد فيه جملة كبيرة من الأحاديث والآثار الضعيفة مستدلا ً بها في الباب، وقد يكون الباب قاصراً عليها، وفي رواتها الضعيف والمجهول ومنكر الحديث والمتروك وأشباه ذلك[3]. كما ردّ الدكتور (نور الدين عتر) هذا القول عن الإمام مسلم[4].

المذهب الثالث: العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمناقب و الترغيب والترهيب فقط بشروط، وعدم العمل به في الحلال والحرام فضلا ً عن العقائد. وهو قول جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء ومروي عن الإمام أحمد[5].

وروى الخطيب البغدادي عن الثوري[6] أنه قال: «لا تأخذوا هذا العلم

---

1 - في صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق- بيروت، ط2، 1986م، 49/1 - 50.

2- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، 74/1، وانظر: مقدمة صحيح مسلم، 8/1 وما بعدها.

3 - في تعليقه على ظفر الأماني، ص182 - 184.

4 - قال الدكتور نور الدين عتر: «وقد وقع عند مسلم في "مقدمته" ما يدلّ على أن مراده من الكلام الذي أشار إليه ابن رجب من كان شديد الضّعف من المتهمين بالكذب ونحوهم، مثل فاحش الغلط، أنهم هم الذين يُترك حديثهم ولا يروى عنهم... وانظر قوله - أي قول مسلم -: "إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين". وبهذا ننتهي إلى أن مذهب مسلم هو مذهب الجمهور الذي قرره علماء أصول الحديث». انظر: صحيح مسلم (مقدمته)، 28/1. وتعليق الدكتور نور الدين عتر على شرح علل الترمذي، 75/1 - 76.

5 - انظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص103. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص133 - 134. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن كثير الدمشقي (774هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض، د.ط، 1996م، 275/1. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، 887/2 - 888. ظفر الأماني، اللكنوي، ص181 وما بعدها. قواعد في علوم الحديث، التهانوي، ص92 وما بعدها. مقالات الكوثري، محمد زاهد الكوثري، دار السلام، القاهرة، د.ط، 1998م، ص58 - 59. منهج النقد، عتر، ص 292 - 293.

6 - **الثوري:** سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهب الثوري، أبو عبد الله الكوفي، أحد الأئمة الأعلام. روى عن حبيب بن أبي ثابت والأسود بن قيس وحماد بن أبي سليمان وزيد بن أسلم. وعنه الأعمش وابن عجلان من شيوخه، وشعبة ومالك من أقرانه، وابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي. قال ابن المبارك: ما كتبت عن أفضل من سفيان. قال الخطيب: كان الثوري إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجمعاً على إمامته، مع الإتقان والضبط والحفظ والمعرفة والزهد و الورع. توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، ومولده سنة سبع وسبعين. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم الرازي التميمي البستي، تح: شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ط1، 1395هـ - 1975م، 401/6 - 402. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، مع حاشية ابن سبط الحلبي،

CV
تعديل من خلال WPS Office

في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ»[1]. وروى أيضاً عن ابن عيينة أنه قال: «لا تسمعوا من بقية[2] ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره»[3].

وروي عن أحمد أنه قال: «إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد»[4].

وروى البيهقي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: «إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال»[5].

ونقل النووي الاتفاق على ذلك، فقال: «قال العلماء من المحدثين و الفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بـ الحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك، فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن؛ إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإن المستحب أن يتنزه عنه، ولكن لا يجب»[6].

إلا أن ذلك ليس على عواهنه، بل اشترطوا مع ذلك شروطاً للعمل بـ الحديث الضعيف في فضائل الأعمال، هي[7]:

أولا ً ـ أن لا يكون الحديث شديد الضعف

تح: محمد عوامة وأحمد نمر الخطيب، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1، 1413هـ -1992م، 449/1. خلاصة تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م، 145/1. تقريب التهذيب، ابن حجر، ص290.

1 - الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص133 - 134.

2 - هو **بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي**، أبو يُحْمِد، وهو صدوق مكثر من التدليس عن الضعفاء، مات سنة (197هـ). انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ص157.

3 - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص134.

4 - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص134.

5 - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت458هـ)، تح: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ -1985م، 34/1.

6 - الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، دار الهجرة، دمشق، بيروت، د.ط، 1407هـ -1987م، ص13 - 14.

7 - انظر: تدريب الراوي، السيوطي، 351/1، ظفر الأماني، اللكنوي، ص191، منهج النقد، عتر، ص293، الإ يضاح، الخن واللحام، ص103.

تعديل من خلال WPS Office

فيخرج بهذا الشرط من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه. وثقل الاتفاق على هذا الشرط.

ثانياً ـ أن يندرج تحت أصل عام معمول به

فيخرج به كل ما يبتدع ويخترع؛ لئلا يلزم إثبات ما لم يثبت شرعاً به ، فإنه إذا كان ما دلّ عليه داخلا ً في الأصول الشرعية، غير مناقض لها، فنفس جوازه ثابت بها، ويكون الحديث الضعيف مؤكداً له.

والأصل العام: هو أن يوافق نصاً آخراً صحيحاً في موضوعه، أو يدل على فضيلته، أو أن يرد نص آخر صحيح أعم منه؛ بحيث يندرج الضعيف في جزئياته.

ثالثاً ـ أن لا يعتقد العامل بالحديث الضعيف ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم عند العمل به

أي أن لا يجزم بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن يبقى في دائرة الريبة من صحته، وذلك لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، والحديث لا يفيد حتى غلبة الظن، فإذا نسبناه إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون أن يكون لدينا حتى غلبة ظن أنه قاله، فإنه يشملنا قوله: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)، ولأنه إن كان صحيحاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قاله، فقد عملنا به، وإلا لم يترتب على العمل به فساد شرعي.

مسألة: مظان الحديث الضعيف

اعتنى علماء الحديث بالحديث الضعيف وأفردوا له تصانيف خاصة، فكثرت هذه التصانيف، وهي على ثلاثة أقسام[1]:

1ـ كتب صنفها العلماء في الرواة الضعفاء، فأوردوا في أثناء الحديث عنهم أحاديث من مروياتهم؛ تنبيهاً على ضعفها؛ أو استدلالا ً بها على ضعفهم، وذلك مثل: المجروحين لابن حبان، والضعفاء الكبير للعقيلي، و الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وهذه الأحاديث ضعِّفت لجرح في

1 - انظر: منهج النقد، عتر، ص297 - 298، الإيضاح، الخن واللحام، ص107 - 108.

تعديل من خلال WPS Office

الراوي.

2ـ كتب نص العلماء أن تفردها برواية حديث أمارة على ضعفه، وذلك مثل: نوادر الأصول في أحاديث الأصول للحكيم الترمذي، ومسند الفردوس للديلمي، ونحوها. وهذه الأحاديث ضعِّفت لقادح في السند أو في المتن.

3ـ كتب أفردها مؤلفوها في نوع من أنواع الحديث الضعيف؛ ضعّفت لغير جرح الرجال، وذلك مثل: المراسيل لأبي داود.

المطلب الثاني: القرائن والعمل بالحديث الضعيف

يتضح معنا أثر القرائن في العمل في الحديث الضعيف عند مطالعة مواقف المذاهب الثلاثة من العمل به.

فالمذهب الأول الذي أجاز العمل بالحديث الضعيف في جميع المجالا ت والمستويات، لم يكن الأمر بالنسبة إليه مطلقاً، كما قد يظن، بل اشترط قرينة مهمة للعمل بالحديث الضعيف، وهي أن لا يكون ضعفه شديداً بحيث يمنع من قبوله، كاتهام راويه بالوضع أو الكذب أو الفسق، يضاف إلى ذلك شرط آخر، وهو أن لا يكون ثمة ما يعارضه؛ لأن معارضته من قبل دليل آخر مساو له أو أقوى منه قرينة على شدة ضعفه وحاجتنا في هذا الصدد إلى الترجيح بينه وبين الدليل الآخر.

فمن المتفق عليه عند العلماء أن الحديث الشديد الضعف متروك، وأنه إذا عارض الحديث الضعيف ما هو أقوى منه، فالعبرة للأقوى، وإذا عارضه

تعديل من خلال WPS Office

ما يساويه في القوة، تساقط الاثنان معاً[1].

أما الذين رفضوا العمل بالحديث الضعيف بشكل مطلق، فحجتهم في ذلك مبنية على قرينة مهمة، وهي عدم جواز الاستناد إلى ما ثبت ضعفه من الأحاديث في أي نوع من الأحكام، والاعتماد على الحديث الضعيف في مثل هذه الحال اعتماد على مجرد ظن بصحة المتن وثبوته.

بينما يتضح لنا أثر القرائن في العمل بالحديث الضعيف بشكل أكثر وضوحاً في الشروط الثلاثة التي تبناها المذهب الثالث للعمل بالحديث الضعيف، فاشتراط ألا يكون ضعف الحديث شديداً يندرج ضمن ما تقدم من أن يكون الحديث الضعيف ذاته مما يمكن جبر ضعفه، أي أن يكون ضعفه نابعاً من خفة ضبط راويه، أو جهالة أحدهم، أو انقطاع في السند. لا أن يكون مردّ ذلك إلى اتهام الراوي بالكذب أو الوضع أو الفسق.

كما أن اشتراط اندراج الحديث الضعيف تحت أصل عام معمول به، لا أن ينشئ بذاته أصلاً جديداً، هو مزيد احتياط يعزز من إمكانية العمل بالحديث الضعيف. وهو الأمر الذي ينسحب على الاعتقاد بعد ثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عند العمل به في فضائل الأعمال، كل ذلك يسهم في تقوية القرائن التي تعزز من ثقتنا في العمل بهذا الحديث على ضعفه.

1 - انظر: تدريب الراوي، السيوطي، 351/1، 64، قواعد التحديث، القاسمي، ص113، منهج النقد، د. نور الدين عتر، ص291 - 292، الإيضاح، د. الخن ود. بديع اللحام، ص102.

CIX
تعديل من خلال WPS Office

الفصل الرابع: أثر القرائن في الترجيح بين الأحاديث

المبحث الأول: تعريف التعارض والترجيح بين الأ
حاديث.
المبحث الثاني: موقف العلماء من جواز وقوع
التعارض.
المبحث الثالث: طرق دفع التعارض بين الأدلة
وشروطه.
المبحث الرابع: أنواع القرائن في الترجيح بين الأ

CX
تعديل من خلال WPS Office

المبحث الأول
تعريف التعارض والترجيح بين الأحاديث

يمكن القول: إن باب التعارض والترجيح هو في الأصل مسلك أصولي تم بحثه في كتب علم أصول الفقه بعد ذكر باب الاجتهاد والتقليد لدى جمهور الأصوليين من الشافعية والمالكية والحنبلية، فيما فضل جمهور الحنفية وبعض الشافعية ذكره قبل باب الاجتهاد والتقليد وبعد مباحث الأ دلة، لأنه وثيق الصلة بالأدلة. وفي جميع الأحوال، فإن تناول هذا الموضوع، على الرغم من انتمائه إلى حقل علم أصول الفقه، هو بمثابة الأثر العملي لموضوع البحث (أثر القرائن في قبول الحديث ورده)، وبيان لجهد العلماء في الترجيح أو التوفيق بين الأدلة بالاستناد إلى القرائن.

أولا ً: تعريف التعارض والترجيح لغة:

التعارُض في اللغة بمعنى: التقابُل، وهو تفاعُلٌ من العُرْض، بالضم، وهو الناحية. فهو «اعتراض كل واحد من الأمرين الآخر، مأخوذ من أن كل أمر أصبح في عرض الآخر دون طوله»[1]. وكذلك بعد تجريد الكلمة (عرض)

1 - لسان العرب، ابن منظور، مادة (عرض). القاموس المحيط، مادة (عرض).

تعديل من خلال WPS Office

يمكن أن تدل على معنى الظهور أو الإظهار. أو المنع، أو الوضع في عرض الشيء، أو المماثلة والمساواة[1].

ويتداخل في هذا السياق هذا السياق (التعادل)، فقد جرى بعض الأ صوليين على اعتبارهما بمعنى واحد، لأنه لا تعارض إلا بعد التعادل، وإذا تعارضت الأدلة ولم يظهر لأحدهما مزية على الآخر فقد حصل التعادل بينهما، أي التكافؤ والتساوي، ولذلك عرفه الشوكاني (التعادل) بدلا ً من التعارض فقال: «التعادل هو التساوي، وفي الشرع: استواء الأمارتين»[2].

وهناك من فرق بين التعادل والتعارض، فعرف التعارض بمعنى التمانع، ومنه تعارض البينات، لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها[3].

أما الترجيح لغة: فهو التمييل والتغليب، ومنه رجح الميزان: إذا مال[4]. وعلماء اللغة يذكرون لمادة (رجح) معان متعددة، تدور حول الوزن والميلان والثقل والزيادة.

ثانيا: تعريف التعارض والترجيح اصطلاحا:

1 - لسان العرب، ابن منظور، مادة (عرض). القاموس المحيط، مادة (عرض).
2 - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، تح: شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م، 777/2.
3 - المرجع السابق نفسه، 777/2، الهامش رقم (1).
4 - لسان العرب، ابن منظور، مادة (رجح). العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد، د.ط، د.ت، مادة (رجح)، 78/3.

تعديل من خلال WPS Office

التعارض اصطلاحاً: فهو أن يقتضي أحد الدليلين حكماً في واقعة خلاف ما يقتضيه الدليل الآخر فيها[1].

أو هو عبارة عن تنافي الدليلين أو الأدلة بحسب الدلالة على وجه التناقض أو التضاد بينهما، فيمتنع اجتماعهما، كأن يقتضي أحد الدليلين الإ يجاب والآخر التحريم[2].

والحال أن معظم تعريفات الأصوليين تدور حول المعنى اللغوي، وهو الممانعة والتقابل والتعارض بين الأدلة على وجه يوجب فيه أحدها خلاف ما يوجبه الآخر، وإن اختلفت العبارات في ذلك.

أما الترجيح، فقد عرفه الشوكاني بقوله: «الترجيح هو إثبات الفضل في أحد جانبي المتقابلين، أو جعل الشيء راجحاً، ويقال مجازاً لاعتقاد الرجحان. وفي الاصطلاح: اقتران الأمارة بما تقوى على معارضتها»[3].

وعرفه ابن الحاجب بأنه «اقتران الأمارة بما تقوى به على ما يعارضها»[4].

وعرفه الحنفية بأنه «إظهار زيادة لأحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقل»[5]. وعرفه الشافعية بأنه «تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى ليعمل بها»[6].

والملاحظ أن معظم هذه التعريفات تفيد بضرورة تغليب إحدى **الأ مارتين** المتعارضتين، ظاهرياً، على الأخرى، وإن اختلف المسلك المتبع للوصول إلى ذلك.

ويعود اختلاف التعريفات بين الأصوليين إلى اختلافهم في كون الترجيح فعلا ً للمجتهد، أو صفة للأدلة، ففيما يرى جمهور الأصوليين من الشافعية والمالكية والحنابلة أنه فعل المجتهد، يرى جمهور الحنفية ومعهم

---

1 - أصول الفقه، الزحيلي، 1173/2.
2 - انظر: التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، 2/3. التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، سعد الدين بن مسعود بن عمر عبد الله التفتازاني (ت791هـ)، تح: محمد عدنان درويش، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م، 2/ 102.
3- إرشاد الفحول، الشوكاني، 777/2.
4- شرح العضد على ابن الحاجب، 309/2. وذكر نحوه الآمدي في الإحكام، 174/3.
5- التلويح على التوضيح، التفتازاني، 103/2. كشف الأسرار، البزدوي، 1198/2.
6- نهاية السول، الإسنوي، 189/3.

تعديل من خلال WPS Office

ابن الحاجب والآمدي أنه صفة للأدلة ليس إلا[1].

المبحث الثاني
موقف العلماء من جواز وقوع التعارض

إن التعارض بين الأدلة إما أن يكون بين دليلين قطعيين، أو ظنيين، أو بين قطعي وظني، وفي كل هذه الأقسام إما أن يكون الدليلان عقليين، أو نقليين، أو أحدهما عقلي والآخر نقلي. وسوف أعرض لأقاول العلماء في

1 - التعارض والترجيح بين النصوص في العموم والخصوص، محمد سعيد مجاهد، رسالة أعدت لنيل الماجستير في الفقه الإسلامي بكلية الشريعة جامعة دمشق، د.ت، ص107- 108.

تعديل من خلال WPS Office

هذه المسألة دون الخوض في أدلتهم ومناقشاتهم والردود عليها، مما يخرج بنا عن نطاق البحث.

أولا ً: التعارض بين دليلين قطعيين:

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب جمهور العلماء وهو أن التعارض بين القطعيين ممتنع، عقليين كانا أو نقليين، أو أحدهما عقلي والآخر نقلي[1].

القول الثاني: وهو لبعض العلماء كابن أمير الحاج، أن التعارض واقع في نظر المجتهد، لأن الكلام في صورة التعارض لا في تحققه في الواقع، وهي كما توجد في الأدلة الظنية، توجد في القطعية[2].

القول الثالث: التعارض جائز وواقع بين النقليين القطعيين، وغير واقع بين العقليين القطعيين[3].

والحال أن رأي جمهور العلماء راجح في هذه المسألة، فلا يمكن وقوع التعارض بين القطعيين من جهة الثبوت، أما لوقوعه من جهة الدلالة، ف الجميع متفق على وقوعه[4].

ثانيا: التعارض بين الظنيين:

والتعارض بين الظنيين إما أن يكون في ذهن المجتهد، وهو واقع بالا تفاق بين العلماء. أو أن يكون التعارض في الواقع ونفس الأمر، وهو ما اختلف فيه العلماء، فذهب جمهور الأصوليين إلى تجويزه، وذهب بعضهم إلى منعه في الواقع[5].

---

1 - لمراجعة أدلة هذا القول ومناقشاتهم، انظر: المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت505ه-)، تح: إبراهيم محمد رمضان، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، د.ط، د.ت، ص252-375. نهاية السول، الإسنوي، 206/3.

2 - التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، 3/3.
3 - تقريرات الشربيني على حاشية البناني، 375/2. حاشية البناني على شرح جلال المحلي، 358/2.
4 - التعارض والترجيح بين النصوص في العموم والخصوص، محمد سعيد مجاهد، ص48.
5 - المحصول من علم الأصول، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت606ه-)، تح: د.طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1412ه- - 1992م، 88/1. الإحكام، الآمدي، 203/4. جمع الجوامع، تاج الدين السبكي، دار ابن حزم، بيروت، د.ط، 2005م، 359/2.

تعديل من خلال WPS Office

ثالثا: التعارض بين قطعي وظني:
وللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب المانعين، كالإسنوي وابن قدامة، وذلك لأن القطعي يقدم على الظني فلا يقوى على معارضته أصلا [1].

الثاني: ذهب بعضهم إلى أنه يمتنع التعادل بينهما إذا كانا عقليين، فإن كانا نقليين كمتواتر وحديث آحاد، لم يمتنع التعادل والتعارض بينهما[2].

والثالث: امتناع تعارض القطعي والظني في الواقع، وجوازه في ذهن المجتهد[3].

والراجح أن التعارض إن كان من جهة الثبوت، فلا شك بعدم وقوعه، فإن تعلق الأمر بجهة الدلالة، فهو واقع وكثير. وعليه يحمل قول المانعين للتعارض من جهة الثبوت، والمجوزين له من جهة الدلالة[4].

---

1 - نهاية السول، الإسنوي، 206/3. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله ابن أحمد بن قدامة المقدسي (ت620هـ)، راجعه: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1401هـ - 1981م، ص387.

2 - غاية الوصول إلى شرح لب الأصول، زكريا الأنصاري، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1354هـ - 1936م، ص140.

3 - التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، 3/3.

4 - التعارض والترجيح بين النصوص في العموم والخصوص، محمد سعيد مجاهد، ص57.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الثالث
طرق دفع التعارض بين الأدلة وشروطه

المطلب الأول: طرق دفع التعارض

اختلف العلماء في اتباع مسلكاً محدداً لدفع التعارض بين الأدلة حال وقوعه. ففيما سلك السادة الحنفية مسلكاً معيناً، خالفهم جمهور العلماء في بعض تفاصيله. كما إن لعلماء الحديث مسلكاً خاصاً في دفع التعارض بين ا لأخبار.

أولا ً: طريقة الحنفية في دفع التعارض

إذا وقع تعارض بين دليلين فإنه يدفع بداية بالنسخ إن علم المتأخر، فيكون المتأخر ناسخاً للدليل المتأخر. فإن لم يعلم تاريخ الورود بالنسبة لك لا الدليلين وأمكن الجمع بينهما تم اللجوء إليه؛ لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء كليهما بالكلية.

فإن لم يمكن الجمع بينهما والعمل بهما معاً، تم اللجوء إلى الترجيح بينهما بأحد المرجحات المبسوطة في كتب علم الأصول. وإلا، تمّ إسقاط الدليلين المتعارضين، والمصير إلى ما دونهما من الأدلة إن وجد.

فإن لم يوجد غيرهما في المسألة أو وجد التعارض في الجميع، فيجب حينئذ العمل بالأصل في هذه المسألة[1].

ثانيا: طريقة الجمهور في دفع التعارض

1 - التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، 4/3. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، البخاري، 190/3- 191.

تعديل من خلال WPS Office

فيما تختلف طريقة الجمهور عن طريقة الحنفية بتقديم الجمع بين الدليلين المتعارضين ابتداء على ما سوى ذلك من الوسائل، فإن تعذر الجمع بأي طريقة تم اللجوء إلى نسخ أحدهما بالآخر إن علم تاريخ ورود كلا الدليلين.

فإن تعذر النسخ لعدم العلم بالتاريخ، تم اللجوء إلى ترجيح أحد الدليلين على الآخر بأحد المرجحات. ثم تساقط الدليلين حال تساويهما في كل شيء واللجوء إلى ما سواهما[1].

ثالثا: طريقة المحدثين في دفع التعارض

ذهب علماء الحديث إلى أنه إذا ورد حديثان مقبولان ظاهرهما التعارض، فإنه يمكن دفع هذا التعارض بالجمع بينهما إن أمكن، فإن لم يمكن وعرف تاريخ ورودهما يكون المتأخر ناسخاً للمتقدم. فإن جهل التاريخ وأمكن الترجيح بوجه من وجوه الترجيح المعتبرة، تعين المصير إليه. فإن تعذر الترجيح فالتوقف عن العمل بالحديثين[2].

فالأصل أن يتم الجمع بين الحديثين عند علماء الحديث من غير تعسف والعمل بالحديثين معاً. فإن تعذر الجمع وعرف التاريخ، نسخ أحد الحديثين الآخر.

ثم إن جهل التاريخ وتعذر النسخ، تم اللجوء إلى الترجيح بين الحديثين بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو السند. وقد عني العلماء ببيان وجوه الترجيح التي عدوها قرائن على قوة أحد الحديثين وضرورة العمل به على الآخر. فقد أورد الحازمي[3] منها خمسين وجهاً في الا عتبار. وأوصلها العراقي في نكته على ابن الصلاح إلى أكثر من مئة، ثم ضبطها السيوطي وحصرها في سبعة أقسام:

1- الترجيح بحال الراوي: من كثرة الرواة أو فقه الراوي أو نحو ذلك.

---

1 - المحصول، الرازي، 406/5. نهاية السول، الإسنوي، 215/3.
2 - نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر، ص73- 76.
3 - **الحازمي**: الإمام الحافظ الحجة الناقد أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهَمَذاني، ولد سنة 548هـ، وتوفي سنة 584هـ، من كتبه: الاعتبار. سير أعلام النبلاء، الذهبي، 167/21- 172.
3 - إرشاد طلاب الحقائق، النووي، ص190. نزهة النظر، ابن حجر، ص76. تدريب الراوي، السيوطي، 198/2- 202.

تعديل من خلال WPS Office

2- الترجيح بالتحمل: كترجيح التحمل تحديثاً على العرض. والعرض على الكتابة أو المناولة أو الوجادة.

3- الترجيح بكيفية الرواية: كترجيح المحكي بلفظه على المحكي بمعناه.

4- الترجيح بوقت الورود: كترجيح المدني على المكي.

5- الترجيح بلفظ الخبر: كترجيح الخاص على العام، والحقيقة على المجاز.

6- الترجيح بالحكم: كترجيح الدال على التحريم على الدال على الإ باحة.

7- الترجيح بأمر خارجي: كترجيح ما وافقه ظاهر القرآن أو حديث آخر[1].

فإن تعذرت الوسائل المتقدمة جميعها، تم التوقف عن العمل بـ الحديثين معاً، وهنا نلحظ دقة استخدام المحدثين للفظ (التوقف) واستبدالهم (للتساقط) به؛ لأن خفاء ترجيح أحد الدليلين على الآخر بعد استنفاد جميع القرائن والمرجحات، إنما هو بالنسبة للباحث أو المجتهد، مع احتمال ظهور مرجح أو قرينة جديدة للترجيح بالنسبة لغيره[2].

1 - إرشاد طلاب الحقائق، النووي، ص190. نزهة النظر، ابن حجر، ص76. تدريب الراوي، السيوطي، 198/2- 202.

2 - نزهة النظر، ابن حجر، ص76. وانظر: التعارض والترجيح بين النصوص في العموم والخصوص، محمد سعيد مجاهد، ص79- 81.

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الثاني: شروط الترجيح

هناك شروط متفق عليها بين العلماء للترجيح بين الأدلة المتعارضة، وشروط أخرى مختلف فيها. أما شروط الترجيح المتفق عليها، فهي:

الشرط الأول: تحقق المعارضة بين الدليلين، أما إذا لم تتحقق المعارضة بينهما، بأن كانا متوافقين مؤكدين للحكم ذاته، فلا ترجيح بينهما.

الشرط الثاني: عدم إمكان نسخ أحد النصين المتعارضين بالآخر، وذلك لجهالة التاريخ وعدم علم المتقدم منهما من المتأخر.

الشرط الثالث: ألا يكون النصان المتعارضان قطعيي الثبوت، فلا يمكن الترجيح بينهما من جهة الثبوت، وإن أمكن ذلك من جهة الدلالة[1].

وذكر الشوكاني هذه الشروط بصيغة أخرى، فقال: « وللترجيح شروط:

---

1 - إحكام الأحكام، الآمدي، 245/4. التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، 3/3. غاية الوصول، زكريا الأنصاري، ص141. التعارض والترجيح بين النصوص في العموم والخصوص، محمد سعيد مجاهد، ص132-133.

تعديل من خلال WPS Office

الأول: التساوي في الثبوت، فلا تعارض بين الكتاب وخبر الواحد إلا من حيث الأدلة.

الثاني: التساوي في القوة، فلا تعارض بين المتواتر والآحاد، بل يقدم المتواتر بالاتفاق، كما نقله إمام الحرمين.

الثالث: اتفاقهما في الحكم، مع اتحاد الوقت والمحل والجهة، فلا تعارض بين النهي عن البيع مثلا في وقت النداء مع الإذن به في غيره»[1].

أما الشروط المختلف فيها، فهي:

1- عدم إمكان الجمع بين النصين المتعارضين، وهو شرط شرطه جمهور العلماء غير الحنفية. إذ لا يصار إلى الترجيح عندهم إلا بعد استنفاد جميع الطرق والوسائل للجمع والتوفيق بين النصين المتعارضين[2].

2- اشترط الحنفية أن يكون المرجح وصفاً لا دليلا ً مستقلا ً، فا لأصوليون اتفقوا على أنه لا ترجيح إلا بمرجح، ثم اختلفوا في المرجح ذاته، فاشترط الحنفية أن يكون بوصف تابع لأحد الدليلين على الآخر[3].

1 - إحكام الأحكام، الآمدي، 245/4. التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، 3/3. التعارض والترجيح بين النصوص في العموم والخصوص، محمد سعيد مجاهد، ص132- 133.
2 - المحصول، الرازي، 406/5. نهاية السول، الإسنوي، 215/3.
3 - التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، 4/3. التلويح على التوضيح، التفتازاني، 103/2.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الرابع
أنواع القرائن في الترجيح بين الأحاديث

يمكن تقسيم القرائن التي يمكن الاعتماد عليها والاستناد إليها في الترجيح بين الأدلة المتعارضة، وبالذات الأحاديث النبوية المطهرة، إلى عدة أنواع من القرائن:

الأولى منها، تلك التي تتعلق بالقرائن التي يتم الترجيح بها من حيث السند.

والثانية، هي التي يتم الترجيح بها من حيث المتن.

والثالثة هي التي يتم الترجيح بها باعتبار المدلول.

والرابعة هي التي يتم الترجيح بها باعتبار أمر خارج عنها.

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الأول: الترجيح من حيث السند[1]

وله عدة صور:

الصورة الأولى

الترجيح بكثرة الرواة، فيرجح ما رواته أكثر على ما رواته أقل، لقوة الظن به، وإليه ذهب جمهور العلماء. وذهب الشافعي في القديم إلى أنهما سواء وشبهه بالشهادات، وبه قال الكرخي.

قال ابن دقيق العيد: «هو مرجح من أقوى المرجحات، فإن الظن يتأكد عند ترادف الروايات، ولهذا يقوى الظن إلى أن يصير العلم به متواترا»[2].

أما لو تعارضت الكثرة من جانب، والعدالة من الجانب الآخر، ففيه قو لان[3]: أحدهما: ترجيح الكثرة. وثانيهما: ترجيح العدالة، فإنه رب عدل يعدل ألف رجل في الثقة، كما قيل: إن شعبة بن الحجاج كان يعدل مائتين، وقد كان الصحابة يقدمون رواية الصديق على رواية غيره.

الصورة الثانية:

يرجح ما كانت الوسائط فيه قليلة، وذلك بأن يكون إسناده عاليا؛ لأن الخطأ والغلط فيما كانت وسائطه أقل، دون ما كانت وسائطه أكثر.

الصورة الثالثة:

ترجح رواية الكبير على رواية الصغير؛ لأنه أقرب إلى الضبط، إلا أن يعلم أن الصغير مثله في الضبط، وأكثر ضبطا منه.

الصورة الرابعة:

ترجح رواية من كان فقيها على من لم يكن كذلك، لأنه أعرف بمدلولا ت الألفاظ.

الصورة الخامسة:

1 - انظر: البحر المحيط، الزركشي، 6/ 150 وما بعدها. إرشاد الفحول، الشوكاني، 786/2- 790.
2 - إرشاد الفحول، الشوكاني، 786/2.
3 - انظر البحر المحيط، الزركشي، 6/ 151. وعزاه لإلكيا الطبري.

تعديل من خلال WPS Office

ترجح رواية من كان عالماً باللغة العربية؛ لأنه أعرف بالمعنى ممن لم يكن كذلك.

الصورة السادسة:

أن يكون أحدهما أوثق من الآخر. وهذا من باب العدالة.

الصورة السابعة:

أن يكون أحدهما أحفظ من الآخر. وهذا من باب الضبط.

الصورة الثامنة:

أن يكون أحدهما من الخلفاء الأربعة دون الآخر.

الصورة التاسعة:

أن يكون أحدهما متبعاً والآخر مبتدعاً، فتقدم رواية المتبع على المبتدع.

الصورة العاشرة:

أن يكون أحدهما صاحب الواقعة؛ لأنه أعرف بالقصة.

الصورة الحادية عشرة:

أن يكون أحدهما مباشراً لما رواه دون الآخر[1].

1 - مثاله: ترجيح خبر أبي رافع في تزويج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ميمونة وهما حلالان على خبر ابن عباس؛ لأن أبا رافع كان السفير بينهما. البحر المحيط، الزركشي، 6/ 154.

تعديل من خلال WPS Office

الصورة الثانية عشرة:

أن يكون أحد الراويين كثير المخالطة للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون الآخر؛ لأن كثرة المخالطة تقتضي زيادة في الاطلاع.

الصورة الثالثة عشرة:

أن يكون أحد الراويين أكثر ملازمة للمحدثين من الآخر.

الصورة الرابعة عشرة:

أن يكون أحد الراويين قد طالت صحبته للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون الآخر.

الصورة الخامسة عشرة:

أن يكون أحد الراويين قد ثبتت عدالته بالتزكية، والآخر بمجرد الظاهر.

الصورة السادسة عشرة:

تقديم من قد ثبتت عدالته بالممارسة والاختبار، على من ثبتت بمجرد التزكية.

الصورة السابعة عشرة:

أن يكون أحد الراويين قد وقع الحكم بعدالته دون الآخر.

الصورة الثامنة عشرة:

أن يكون أحدهما قد عدل مع ذكر أسباب التعديل، والآخر عدل

تعديل من خلال WPS Office

بدونها.

الصورة التاسعة عشرة:

أن يكون المزكون لأحدهما أكثر من المزكين للآخر.

الصورة العشرون:

أن يكون المزكون لأحدهما أكثر بحثاً عن أحوال الناس من المزكين للآخر.

الصورة الحادية والعشرون:

أن يكون المزكون لأحدهما أعلم من المزكين للآخر؛ لأنه مزيد العلم له مدخل في الإصابة.

الصورة الثانية والعشرون:

أن يكون أحدهما قد حفظ اللفظ، فهو أرجح ممن روى بالمعنى، أي تقديم من روى اللفظ بحذافيره على من رواه بمعناه أو اعتمد على الكتابة، وقيل: إن رواية من اعتمد على الكتابة أرجح من رواية من اعتمد على الحفظ.

الصورة الثالثة والعشرون:

أن يكون أحدهما أسرع حفظاً من الآخر، وأبطأ نسياناً منه، فإنه أرجح، أما لو كان أحدهما أسرع حفظاً، وأسرع نسياناً، والآخر أبطأ حفظاً، وأبطأ نسياناً، فالظاهر أن الآخر أرجح من الأول؛ لأنه يوثق بما حفظه ورواه وثوقاً زائداً على ما رواه الأول[1].

1 - حكى هذا القول إمام الحرمين عن إجماع أهل الحديث ومثله برواية عبيد الله بن عمر بن عبد العزيز على رواية عبد الله بن عمر بن عبد العزيز؛ لأن الشافعي قال بينهما فضل ما بين الدراهم والدنانير و التفضيل لعبيد الله. البحر المحيط، الزركشي، 6/ 156.

تعديل من خلال WPS Office

الصورة الرابعة والعشرون:

ترجح رواية من يوافق الحفاظ على رواية من يتفرد عنهم في كثير من رواياته.

الصورة الخامسة والعشرون:

ترجح رواية من دام حفظه وعقله ولم يختلط على من اختلط في آخر عمره، ولم يُعرف هل روى الخبر حال سلامته أو حال اختلاطه.

الصورة السادسة والعشرون:

ترجح رواية من كان أشهر بالعدالة والثقة من الآخر؛ لأن ذلك يمنعه من الكذب.

الصورة السابعة والعشرون:

ترجح رواية من كان مشهور النسب على من لم يكن مشهوراً؛ لأن احتراز المشهور عن الكذب أكثر.

الصورة الثامنة والعشرون:

ترجيح رواية من كان معروف الاسم، ولم يلتبس اسمه باسم أحد من الضعفاء على من يلتبس اسمه باسم راو ضعيف.

الصورة التاسعة والعشرون:

تقدم رواية من تحمل بعد البلوغ على رواية من تحمل قبل البلوغ.

الصورة الثلاثون:

تعديل من خلال WPS Office

تقدم رواية من تأخر إسلامه على من تقدم إسلامه؛ لاحتمال أن يكون ما رواه من تقدم إسلامه منسوخاً، وذهب إلى ذلك أبو إسحاق الشيرازي، وابن برهان[1]، والبيضاوي[2]، وقال الآمدي بعكس ذلك[3].

الصورة الحادية والثلاثون:

تقدم رواية الذكر على الأنثى؛ لأن الذكور أقوى فهما، وأثبت حفظاً، وقيل: لا تقدم.

الصورة الثانية والثلاثون:

تقدم رواية الحر على العبد؛ لأن تحرزه عن الكذب أكثر، وقيل: لا تقدم.

الصورة الثالثة والثلاثون:

تقدم رواية من ذكر سبب الحديث على من لم يذكر سببه.

الصورة الرابعة والثلاثون:

تقدم رواية من لم يختلف الرواة عليه على من اختلفوا عليه.

الصورة الخامسة والثلاثين:

---

1 - أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد **بن برهان** بن الحمامي البغدادي الشافعي: فقيه بغدادي غلب عليه علم الأصول، كان حنبلياً ثم صار شافعياً ودرس بالنظامية. وكان يضرب به المثل في حل الإشكال. ولد ببغداد 479هـ، وتفقه على الغزالي والشاشي وإلكيا الهراسي. من كتبه: (التبسيط) و(الوسيط) و (الوجيز) . توفي عام 518هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 456/19- 457. طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 279/2- 280.

2 - عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشِّيْرَازِيّ أبو سعيد، (أو أبو الخير)، ناصر الدين، المعروف بـ " **البيضاوي**"، ولد البيضاوي في "المدينة البيضاء"، وهي قرية من أعمال "شيراز" بفارس، وتولى القضاء بشيراز مدة ثم صرف عن القضاء، فرحل إلى "تبريز" فتوفي فيها سنة 685 هـ . كان إماماً علامة، أتقن أصول الفقه وأصول الدين والفقه وعلوم العربية والمنطق، وكان محباً للمناظرة. أما مؤلفاته فأهمها: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، منهاج الوصول إلى علم الوصول، طوالع الأنوار (في التوحيد). نظام التواريخ (كتبه باللغة الفارسية). انظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، 59/5. طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 172/2-173. الأعلام، الزركلي، 110/4.

3 - الإحكام، الآمدي، 242/4. المحصول، الرازي، 535/2. البحر المحيط، الزركشي، 150/6.

تعديل من خلال WPS Office

أن يكون أحدهما أحسن استيفاء للحديث من الآخر، فإنها ترجح روايته.

الصورة السادسة والثلاثون:

تقدم رواية من سمع شفاهًا على من سمع من وراء حجاب.

الصورة السابعة والثلاثون:

أن يكون أحد الخبرين بلفظ حدثنا وأخبرنا، فإنه أرجح من لفظ أنبأنا ونحوه، قيل: ويرجح لفظ حدثنا على لفظ أخبرنا.

الصورة الثامنة والثلاثون:

تقدم رواية من سمع من لفظ الشيخ على رواية من سمع بالقراءة عليه.

الصورة التاسعة والثلاثون:

تقدم رواية من روى بالسماع على رواية من روى بالإجازة.

الصورة الأربعون:

تقدم رواية من روى المسند على رواية من روى المرسل.

الصورة الحادية والأربعون:

تقدم الأحاديث التي في الصحيحين على الأحاديث الخارجة عنهما.

الصورة الثانية والأربعون:

تعديل من خلال WPS Office

تقدم رواية من لم ينكر عليه على رواية من أنكر عليه.

قال الشوكاني: «واعلم أن وجوه الترجيح كثيرة، وحاصلها: أن ما كان أكثر إفادة للظن فهو راجح، فإن وقع التعارض في بعض هذه المرجحات، فعلى المجتهد أن يرجح بين ما تعارض منها»[1].

فالغاية من سرد هذه الصور استيفاء جميع القرائن التي تساعد على ترجيح أحد الدليلين على الآخر، بما يحصل معه غلبة الظن برجحانه.

المطلب الثاني: الترجيح من حيث المتن

وأما بالنسبة للقرائن التي تعد من المرجحات باعتبار المتن، فلها أيضاً عدة صور:

الصورة الأولى:

تقديم ما دل عليه الحديث من معنى خاص على ما دل على معنى عام، وإن كان ذلك يدخل في باب الجمع بين الدليلين أكثر من كونه مرجحاً بينهما[2].

الصورة الثانية:

يقدم لفظ الحديث الأفصح على لفظ الحديث الفصيح؛ لأن الظن بأنه لفظ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقوى. وقيل: لا يرجح بهذا؛ لأن البليغ يتكلم بالأفصح والفصيح.

الصورة الثالثة:

1 - إرشاد الفحول، الشوكاني، 790/2.
2 - انظر: إرشاد الفحول، الشوكاني، 790/2.

تعديل من خلال WPS Office

يقدم العام الذي لم يخصص على العام الذي قد خصص، نقله إمام الحرمين عن المحققين، وعللوا ذلك بأن دخول التخصيص يضعف اللفظ، ويصير به مجازاً، قال الفخر الرازي: «لأن الذي قد خصص قد أزيل عن تمام مسماه»[1].

واعترض على ذلك الصفي الهندي: بأن المخصص راجح، من حيث كونه خاصاً بالنسبة إلى العام الذي لم يخصص، "واختار ابن المنير تقديم العام المخصوص على العام الذي لم يخصص؛ لأن المخصوص قد قلت أفراده حتى قارب النص؛ إذ كل عام لا بد أن يكون نصًا في أقل متناولاته[2].

الصورة الرابعة:

يقدم العام الذي لم يرد على سبب على العام الوارد على سبب، قاله إمام الحرمين في "البرهان"، وإلكيا، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي في "اللمع"، والرازي في "المحصول"؛ لأن الوارد على غير سبب متفق على عمومه، والوارد على سبب مختلف في عمومه[3].

الصورة الخامسة:

تقدم الحقيقة على المجاز، لتبادرها إلى الذهن، هذا إذا لم يغلب المجاز.

الصورة السادسة:

يقدم المجاز الذي هو أشبه بالحقيقة على المجاز الذي لم يكن كذلك.

الصورة السابعة:

1 - المحصول، الرازي، 575/2.
2 - إرشاد الفحول، الشوكاني، 791/2.
3 - المحصول، الرازي، 571/2. البرهان، إمام الحرمين الجويني، 1190/2. البحر المحيط، الزركشي، 165/6.

تعديل من خلال WPS Office

يقدم ما كان حقيقة شرعية، أو عرفية على ما كان حقيقة لغوية[1].

الصورة الثامنة:

يقدم ما كان مستغنيًا عن الإضمار في دلالته على ما هو مفتقر إليه.

الصورة التاسعة:

يقدم الدال على المراد من وجهين على ما كان دالًا على المراد من وجه واحد.

الصورة العاشرة:

يقدم ما دل على المراد بغير واسطة على ما دل عليه بواسطة.

الصورة الحادية عشرة:

يقدم ما كان فيه الإيماء إلى علة الحكم على ما لم يكن كذلك؛ لأن دلا لة المعلل أوضح من دلالة ما لم يكن معللا ً.

الصورة الثانية عشرة:

يقدم ما ذكرت فيه العلة متقدمة على ما ذكرت فيه العلة متأخرة، وقيل بالعكس.

الصورة الثالثة عشرة:

يقدم ما ذكر فيه معارضة على ما لم يذكر، كحديث: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها)[2]. على الدال على تحريم الزيارة مطلقًا.

---

1 - المحصول، الرازي، 574/2.

2 - أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور، رقم (3237). والترمذي في كتاب الجنائز، باب الرخصة في زيارة القبور، رقم (1054). والنسائي في سننه، كتاب الأشربة، باب الإذن في شيء منها، رقم (5668). وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في زيارة القبور، رقم (1571).

تعديل من خلال WPS Office

الصورة الرابعة عشرة:

يقدم الحديث المقرون بالتهديد على ما لم يقرن به.

الصورة الخامسة عشرة:

يقدم الحديث المقرون بالتأكيد على ما لم يقرن به.

الصورة السادسة عشرة:

يقدم ما كان مقصوداً به البيان على ما لم يقصد به.

الصورة السابعة عشرة:

يقدم مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة، وقيل بالعكس، قيل: لا يرجح أحدهما على الآخر، والأول أولى.

الصورة الثامنة عشرة:

يقدم الحديث الذي مضمونه النهي على الحديث الذي مضمونه الأمر.

الصورة التاسعة عشرة:

يقدم الحديث الذي مضمونه النهي على الحديث الذي مضمونه الإ باحة.

الصورة العشرون:

يقدم الأمر على الإباحة.

الصورة الحادية والعشرون:

تعديل من خلال WPS Office

يقدم الأقل احتمالا ً على الأكثر احتمالا ً.

الصورة الثانية والعشرون:

يقدم المجاز على المشترك.

الصورة الثالثة والعشرون:

يقدم الأشهر في الشرع، أو اللغة، أو العرف، على غير الأشهر فيها.

الصورة الرابعة والعشرون:

يقدم ما يدل بالاقتضاء على ما يدل بالإشارة، وعلى ما يدل بالإيماء على ما يدل بالمفهوم، موافقة ومخالفة.

الصورة الخامسة والعشرون:

يقدم ما يتضمن تخصيص العام على ما يتضمن تأويل الخاص؛ لأنه أكثر.

الصورة السادسة والعشرون:

يقدم المقيد على المطلق.

الصورة السابعة والعشرون:

يقدم ما كانت صيغة عمومه بالشرط الصريح، على ما كان صيغة عمومه بكونه نكره في سياق النفي، أو جمعاً معرفاً أو مضافاً ونحوهما.

الصورة الثامنة والعشرون:

يقدم الجمع المحلى والاسم الموصول على اسم الجنس المعرف باللام، لكثرة استعماله في المعهود، فتصير دلالته أضعف، على خلاف معروف في

تعديل من خلال WPS Office

هذا، وفي الذي قبله[1].

المطلب الثالث: الترجيح بين الأحاديث باعتبار المدلول

وأما المرجحات باعتبار المدلول، فهي صور أيضاً:

الصورة الأولى:

يقدم ما كان مقرراً لحكم الأصل والبراءة على ما كان ناقلا ً. وقيل: العكس، وإليه ذهب الجمهور، واختار الأول الفخر الرازي والبيضاوي. والحق ما ذهب إليه الجمهور[2].

الصورة الثانية:

أن يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط، فإنه أرجح.

الصورة الثالثة:

يقدم المثبت على المنفي، نقله إمام الحرمين عن جمهور الفقهاء؛ لأن مع المثبت زيادة علم، وقيل: يقدم النافي، وقيل: هما سواء، واختاره الغزالي في المستصفى.

الصورة الرابعة:

يقدم ما يفيد سقوط الحد على ما يفيد لزومه.

---

1 - انظر: إرشاد الفحول، الشوكاني، 2/790- 793.
2 - البحر المحيط، الزركشي، 6/ 169.

تعديل من خلال WPS Office

الصورة الخامسة:

يقدم ما كان حكمه أخف على ما كان حكمه أغلظ، وقيل بالعكس.

الصورة السادسة:

يقدم ما لا تعم به البلوى على ما تعم به.

الصورة السابعة:

أن يكون أحدهما موجباً لحكمين، والآخر موجباً لحكم واحد، فإنه يقدم الموجب لحكمين، لاشتماله على زيادة لم ينقلها الآخر.

الصورة الثامنة:

يقدم الحكم الوضعي على الحكم التكليفي؛ لأن الوضعي لا يتوقف على ما يتوقف عليه التكليفي من أهلية المكلف. وقيل بالعكس؛ لأن التكليفي أكثر مثوبة، وهي مقصودة للشارع.

الصورة التاسعة:

يقدم ما فيه تأسيس على ما فيه تأكيد[1].

المطلب الرابع: الترجيح باعتبار الأمور الخارجية

وأما المرجحات بحسب الأمور الخارجية، فهي صور أيضاً:

الصورة الأولى:

1 - المستصفى، الغزالي، 398/2. المحصول، الرازي، 583/2. البرهان، الجويني، 1200/2. إرشاد الفحول، الشوكاني، 793/2- 794.

تعديل من خلال WPS Office

يقدم ما عضده دليل آخر على ما لم يعضده دليل آخر[1].

الصورة الثانية:

أن يكون أحدهما قولا ً والآخر فعلا ً، فيقدم القول؛ لأن له صيغة، والفعل لا صيغة له.

الصورة الثالثة:

يقدم ما كان فيه التصريح بالحكم، على ما لم يكن كذلك، كضرب الأمثال ونحوها، فإنها ترجح العبارة على الإشارة.

الصورة الرابعة:

يقدم ما عليه عمل أكثر السلف على ما ليس كذلك؛ لأن الأكثر أولى بإصابة الحق. وفيه نظر؛ «لأنه لا حجة في قول الأكثر ولا في عملهم، فقد يكون الحق في كثير من المسائل مع الأقل، ولهذا مدح الله القلة في غير موضع من كتابه»[2].

الصورة الخامسة:

أن يكون أحدهما موافقاً لعمل الخلفاء الأربعة دون الآخر، فإنه يقدم الموافق، وفيه نظر.

الصورة السادسة:

أن يكون أحدهما توارثه أهل الحرمين دون الآخر، وفيه نظر.

---

1 - مثاله: تقديم رواية "الحج والعمرة فريضتان" على رواية "العمرة تطوع"؛ لموافقته لحكم القرآن من كتاب الله تعالى، وهو قوله تعالى: {وَأَتِمُّوا الحَجَّ وَالعُمْرَةَ لِلهِ }. البحر المحيط، الزركشي، 6/ 175.

2 - إرشاد الفحول، الشوكاني، 794/2.

تعديل من خلال WPS Office

الصورة السابعة:

أن يكون أحدهما موافقاً لعمل أهل المدينة، وفيه نظر أيضاً[1].

الصورة الثامنة:

أن يكون أحدهما موافقاً للقياس دون الآخر، فإنه يقدم الموافق.

الصورة التاسعة:

أن يكون أحدهما أشبه بظاهر القرآن، دون الآخر، فإنه يقدم الأشبه.

الصورة العاشرة:

يقدم ما فسره الراوي له بقوله أو فعله على ما لم يكن كذلك[2].

1 - البحر المحيط، الزركشي، 6/ 179.
2 - إرشاد الفحول، الشوكاني، 2/794- 795.

تعديل من خلال WPS Office

الفصل الخامس: القرائن والحديث الموضوع

المبحث الأول: تعريف الحديث الموضوع.
المبحث الثاني: أسباب وضع الحديث.
المبحث الثالث: علامات الحديث الموضوع.
المبحث الرابع: أثر القرائن في كشف الحديث الموضوع وردّه.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الأول
تعريف الحديث الموضوع

الحديث الموضوع: هو المختلق المصنوع، أي الذي ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذباً، وليس بحديث، لكنه سمي بذلك بالنظر إلى زعم راويه وادعائه[1].

وقد أكد العلماء على حرمة رواية هذا النوع من الحديث إلا مقروناً ببيان وضعه، واعتبروه من أشد أنواع الحديث الضعيف خطراً، وإن كان لا يمكن عدّه حديثاً أصلاً.

كما أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه، والتحذير منه، وذلك لما اشتهر من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)[2].

المبحث الثاني
أسباب وضع الحديث

1 - منهج النقد، د.عتر، ص301.
2 - أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، 7/1. عن المغيرة بن شعبة وعن سمرة بن جندب رضي الله عنهما.

CXL
تعديل من خلال WPS Office

اعتنى العلماء ببيان أسباب وضع الحديث ودراسة الدواعي التي حدت بالواضعين إلى القيام بذلك، وتصنيفهم بحسب تلك الأسباب.

أولا ً: فتنة الخلاف الذي دبّ بين المسلمين وتصدع الأمة وانقسامها إلى فرق وجماعات مختلفة ومتنافسة، وقيام كل فرقة بوضع الأ حاديث انتصاراً لمن يؤيدونه لمنصب الخلافة. فشاعت الأحاديث الموضوعة التي تنوه بفضائل عدد من الصحابة، كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي والعباس ومعاوية، رضي الله عنهم جميعاً. كحديث «أبو بكر يلي أمتي بعدي». وحديث: «علي خير البشر من شك فيه كفر». وحديث: «الأمناء ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية».

كما تمّ وضع الأحاديث لتأييد توجهات وآراء فريق ضد فريق آخر في المسائل الخلافية التي وقعت بين الفرق والمذاهب، مثل حديث: «القرآن غير مخلوق». وحديث: «لا تقوم الساعة حتى يقولوا بآرائهم». وغيرها[1].

ثانياً: العداء للإسلام والكيد له بقصد تشويه تعاليمه

وهو ما عمد إليه الزنادقة من أبناء الأمم المغلوبة التي دخلت في الإ سلام، وراحوا يسعون لإفساد أمر المسلمين بدسّ الأحاديث بعد أن عجزوا أن ينالوا منهم بالقوة أو بالحجة والبرهان. وفي الوقت الذي لمسوا مدى حفظ القرآن الكريم وتواتره، فإنهم عمدوا إلى الحديث يدسون فيه ويختلقون في محاولة منهم لإفساد الدين على أهله وإفساد عقولهم وتفكيرهم، وللصد عن دين الله وتهجينه بدس الأحاديث المستشنعة و المستحيلة[2].

قال حماد بن زيد: «وضعت الزنادقة على النبي صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث». ومن أمثلة ذلك حديث: «رأيت ربي يوم عرفة بعرفات على جمل أحمر عليه إزاران....». رواه أبو علي الأهوازي أحد

1 - منهج النقد، د. عتر، ص302.
2- تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، تح: محمد النجار، دار الجيل ، بيروت، ط1، 1972م، ص279. منهج النقد، د. عتر، ص303.

تعديل من خلال WPS Office

الكذابين في كتابه في الصفات. وحديث: «إن الله إذا غضب انتفخ على العرش حتى يثقل على حملته». أخرجه ابن حبان واتهم به راويه أيوب بن عبد السلام، وهو كذاب.

ومثل محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة، روى عن حميد بن أنس مرفوعاً: «أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله» زاد في الحديث: "إلا أن يشاء الله" لترويج ما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والتنبؤ[1].

ثالثاً: الترغيب والترهيب وحث الناس على فعل الخير

وهو ما قام به بعض الجهلة من الزهاد والعباد، حيث وضعوا الأحاديث لحثّ الناس على فعل الخير وزجرهم عن المحارم. وقد ذكر العلماء منهم، أبان بن أبي عياش ويزيد الرقاشي وعبد الله بن محرر وغيرهم.

قال يحيى بن سعيد القطان: «لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث». وقال الإمام مسلم: «يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب»[2].

رابعاً: التوصل إلى المآرب الدنيوية

وقد حاول بعض الوضاع التوصل بوضع الأحاديث إلى مآرب دنيوية خاصة عبر التقرب إلى الأمراء والولاة، أو اكتساب الشهرة كما كان يفعل القصاص والوعاظ.

كقصة غياث بن إبراهيم حين دخل على الخليفة العباسي المهدي، وكان المهدي يحب اللعب بالحمام، فقيل لغياث حدث أمير المؤمنين فقال: حدثنا فلان عن فلان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح)، فأدخل فيه قوله: «أو جناح». ومثل القصص الإسرائيلية الغريبة، كقصة عوج بن عنق، وابتلاء أيوب.

خامساً: وقوع الوضع في الحديث من غير تعمد (خطأ)، كأن يرفع الراوي كلام الصحابة والتابعين إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون قصد أو تعمد. وكمن ابتلي بمن يدسّ الحديث عليه، كما حدث لسفيان بن وكيع مع وراقه قرطمة، وكمن تعرض لآفة في حفظه أو بصره أو كتابه فروى ما

1 - منهج النقد، د. عتر، ص303- 304.
2 - مقدمة صحيح مسلم، ص13.

تعديل من خلال WPS Office

ليس بحديثه غلطا[1].

المبحث الثالث
علامات الحديث الموضوع

قال ابن الصلاح رحمه الله: «وإنما يعرف كون الحديث موضوعا بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منزلة إقراره، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها»[2].

ويمكن تقسيم العلامات التي يعرف من خلالها الحديث الموضوع إلى علامات في الراوي وأخرى في المروي.

أولا: علامات الوضع في الراوي

1- إقرار الراوي بوضع الحديث، كإقرار بعض الرواة بوضع أحاديث في فضائل القرآن، قال البخاري رحمه الله: «حدثني يحيى اليشكري عن علي بن جرير، قال: سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم»[3].

1 - منهج النقد، د. نور الدين عتر، ص306- 307.
2 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص99.
3 - التاريخ الصغير، 210/2. الضعفاء والمتروكين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت579هـ)، تح: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ، 211/2.

تعديل من خلال WPS Office

2- مخالفة الحقائق التاريخية: مثل ما وقع للمأمون بن أحمد أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لم يسمع منه، فساق في الحال إسناداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «سمع الحسن من أبي هريرة»[1].

3- أن تحف بالراوي قرائن تدل على كذبه: مثل الذي وقع لغياث بن إبراهيم في حضرة الخليفة المهدي، فكانت رغبة غياث في التقرب من الخليفة قرينة على كذبه فيما وضعه من زيادة في الحديث.

وروي عن سيف بن عمر التميمي قال: كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتّاب يبكي، فقال: ما لك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين". فكانت ظروف رواية الحديث علامة على وضع الحديث.

وقيل لمأمون بن أحمد الهروي: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان؟ فقال: حدثنا أحمد بن عبد الله، حدثنا عبيد الله بن معدان الأزدي، عن أنس مرفوعاً: "يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس، أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة، هو سراج أمتي هو سراج أمتي"[2].

وقال السيوطي رحمه الله: «ومن القرائن كون الراوي رافضياً و الحديث في فضائل أهل البيت»[3].

ثانياً: علامات الوضع في المروي

1- ركاكة اللفظ أو المعنى: قال ابن الصلاح رحمه الله: «ويعرف الوضع بإقرار واضعه أو معنى إقراره أو قرينة في الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركاكة لفظها ومعانيها»[4].

قال الربيع بن خيثم: «إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمة

---

1 - نزهة النظر، ابن حجر، ص31. منهج النقد، د. عتر، ص311.
2 - المدخل إلى كتاب الإكليل، محمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم (ت405هـ)، تح: فؤاد أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، د.ت، ص56.
3 - تدريب الراوي، السيوطي، 319/1.
4 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص99.

تعديل من خلال WPS Office

كظلمة الليل تنكره»[1]. إلا أن ابن حجر رحمه الله اعترض على عبارة ابن الصلاح المتقدمة بخصوص ركاكة اللفظ أو المعنى، فقال: « المدار في الركة على ركة المعنى؛ لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداء...أما ركة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح»[2].

ومما يدخل في قرينة الوضع في حال المروي ما نقله الخطيب البغدادي عن أبي بكر بن الطيب أن «من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس و المشاهدة، أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإ جماع القطعي. أما المعارضة مع إمكان الجمع، فلا»[3].

ومن جملة القرائن الدالة على وضع الحديث من خلال تبين ركاكة اللفظ أو المعنى، «ما يصرح بتكذيب رواة جمع المتواتر، أو يكون خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحضر الجمع ثم لا ينقله منهم إلا واحد».

ومنها: «الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير وهذا كثير في حديث القصاص، والأخير راجع إلى الركة»[4]. وقال السيوطي رحمه الله: «ومن القرائن كون الراوي رافضياً و الحديث في فضائل أهل البيت»[5].

2- أن يتم التنقيب عن الحديث في صدور الرواة وبطون الكتب ثم لا يوجد عند أهله بعد أن تم استقراء الأحاديث وتدوينها. قال الحافظ العلائي: «وهذا إنما يقوم به الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه كالإمام أحمد، وعلي بن المديني ويحيى بن معين، ومن بعدهم: كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة[6]، ومن دونهم: كالنسائي ثم الدارقطني»[7].

---

1 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص62. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص471.
2 - النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، 844/2. يقول أستاذنا الدكتور نور الدين عتر تعقيباً على اعتراض ابن حجر: « إلا أنا نرى في الاعتراض شيئاً يدعو للبحث، فإن المحدثين اشترطوا للرواية بـ المعنى أن يكون راوي المعنى عالماً باللغة عالماً بما يحيل معاني الألفاظ، ومن زعم أنه رواه بالمعنى فأتى به ركيك التركيب متهافت التناسب، فإنه لا شك قد أخل بالمعنى ويجب أن يرد، كما أننا لا نعلم حديثاً مقبولا ً قد جاء مسف الألفاظ مخل التراكيب». منهج النقد، ص312.
3 - الكفاية في علم الروايۃ، الخطيب البغدادي، ص33. تدريب الراوي، السيوطي، ص319/1.
4 - الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص33. تدريب الراوي، السيوطي، ص319/1.
5 - تدريب الراوي، السيوطي، 319/1.
6 - **أبو زرعة الرازي**: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي بالولاء، من حفاظ الحديث، من أهل الري. زار بغداد، وحدث بها، وجالس أحمد بن حنبل. كان يحفظ مئة ألف حديث، ويقال: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل. توفي بالري سنة 264هـ. تذكرة الحفاظ، الذهبي، 124/2. الأعلام، الزركلي، 194/4.

تعديل من خلال WPS Office

من ذلك حديث «إن الله أخذ الميثاق على كل مؤمن أن يبغض كل منافق، وعلى كل منافق أن يبغض كل مؤمن). قال الإمام القاري: «لم يوجد». وحديث: (إن الله لا يقبل دعاءاً ملحوناً). قال القاري: «لا يعرف له أصل»[2].

3- استقراء الأبواب، أي قولهم: لم يصح في الباب شيء، أو إلا حديث كذا، وذلك لما قاموا به من استقراء للأحاديث وتبويبها.

ومن أمثلته: أحاديث ذم الأولاد، كلها كذب من أولها إلى آخرها. وأحاديث التواريخ المستقبلة: كل حديث فيه إذا كانت سنة كذا حل كذا وكذا، أو يكون في سنة كذا أو شهر كذا وكذا باطل. أحاديث مدح العزوبة، كلها باطلة. أحاديث فضائل الأزهار، كحديث فضل النرجس والورد والبنفسج ، كلها كذب[3].

1 - النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، 847/2.
2 - المصنوع في الحديث الموضوع، ملا علي القاري، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار الفكر، بيروت، د.ط، ص35. منهج النقد، د. عتر، ص314.
3 - منهج النقد، عتر، ص317.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الرابع
أثر القرائن في كشف الحديث الموضوع وردّه

إن اعتماد العلماء على القرائن في هذا المبحث من علوم الحديث بـ الذات لهو أوضح برهان على أهمية القرائن في كشف الوضع وردّ الحديث الموضوع. فقد اعتمد المحدثون على جملة من الدلائل والقرائن التي صنفوها استناداً إلى خبرتهم في الحديث النبوي الشريف، ومعرفتهم الخاصة بمزاياه اللفظية والمعنوية، ولم يكتفوا بذلك، جعلوا من الاستقراء ومقارنة الأحاديث ببعضها معيناً لهم في كشف الوضاعين وما خلفوه وراءهم من أحاديث موضوعة.

لقد تنبه العلماء إلى الأسباب التي حدت بالوضاعين إلى اقتراف الوضع والكذب على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعلوا من تلك الأسباب «مؤشراً» على احتمال تطرق الوضع إلى الحديث، دون أن ينفي ذلك قيامهم بمقارنة الحديث وسبر رواته وتفحص حالهم.

فالأحاديث التي رويت في عصر ما يسمى بالفتنة الكبرى والتي جرت بين المسلمين إبان انقسامها إلى جماعات مؤيدة إلى واحد من الصحابة في اختيار الخليفة، وقيام كل فرقة بوضع الأحاديث انتصاراً لمن يؤيدونه لمنصب الخلافة. وشيوع الأحاديث الموضوعة التي تنوه بفضائل عدد من الصحابة، كالخلفاء الأربعة ومعاوية رضي الله عنهم جميعاً، كانت الموجه الأ ول للمحدثين في اختبار الأحاديث الواردة في هذا السياق وبذل المزيد من الجهد للتأكد من صحتها. والأمر ذاته يرد في الأحاديث التي وضعتها بعض الفرق لتأييد آرائها ومذاهبها العقدية والكلامية.

تعديل من خلال WPS Office

ويتضح لنا أثر اعتماد العلماء على القرائن في كشف الحديث الموضوع، فيما نصوا عليه من وسائل لاختبار الحديث وكشف الوضع حال وجوده، وهي علامات وقرائن قد توجد في الراوي، وقد توجد في المروي، كما تقدم.

فقد عدّ المحدثون مخالفة الحقائق التاريخية الثابتة قرينة واضحة على كذب الراوي ووضع الحديث، وذكروا لذلك عدة أمثلة، مثل ما وقع للمأمون بن أحمد أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لم يسمع منه، فساق في الحال إسناداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «سمع الحسن من أبي هريرة»[1].

وجاء في كتب الحديث أن احتفاف قرينة تدل على الكذب بالراوي أو المروي يشهد بوضع الحديث، مثل الذي وقع لغياث بن إبراهيم في حضرة الخليفة المهدي، فكانت رغبة غياث في التقرب من الخليفة قرينة على كذبه فيما وضعه من زيادة في الحديث. وما روي عن سعد بن طريف من اختلا قه للحديث ارتجالا ً انتقاماً من معلم ابنه الذي ضربه: "معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين". فكانت ظروف رواية الحديث علامة على وضع الحديث.

والأمر ذاته ينطبق على مأمون بن أحمد الهروي الذي وضع الحديث من باب التعصب المذهبي: "يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس ، أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة، هو سراج أمتي هو سراج أمتي[2]. قال السيوطي رحمه الله: «ومن القرائن كون الراوي رافضياً والحديث في فضائل أهل البيت»[3].

ثم إن علماء الحديث جعلوا من ركاكة اللفظ أو المعنى قرينة على وضع الحديث وكذب نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كما عدوا مخالفة متن الحديث لما يقرره العقل بما لا يقبل معه أي تأويل، أو يتناقض مع دلائل الحسّ والمشاهدة، أو يتعارض مع دلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي بما لا يمكن معه التوفيق بين الطرفين، قرينة على وضع الحديث وكذبه. وفي ذلك ردّ على من زعم عدم اضطلاع المحدثين بنقد متن الحديث واكتفائهم بمجرد روايتها والتأكد من سلامة سلسلة الرواة فيها.

كما نص علماء الحديث على أن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر

1 - نزهة النظر، ابن حجر، ص31. منهج النقد، د. عتر، ص311.
2 - المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم النيسابوري، ص56.
3 - تدريب الراوي، السيوطي، 319/1.

تعديل من خلال WPS Office

الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير وهذا كثير في حديث القصاص، راجع إلى الركة التي يستدل بها على وضع الحديث[1].

وبين علماء الحديث أيضاً أن من أهم الوسائل والقرائن المعينة على كشف الوضع في الحديث استقراء صدور المحدثين وكتب الحديث بعد تدوينها، فإن حرص المحدثين الشديد على نقل الحديث يجعل من عدم نقلهم أو تدوينهم لحديث ما أمراً مستبعداً بل يكاد يكون محالا ً من الناحية العملية.

الفصل السادس: أثر القرائن في تضعيف الحديث أو رده

المبحث الأول: القرائن والحديث الشاذّ.
المبحث الثاني: القرائن والحديث المعلّل.

1 - الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص33. تدريب الراوي، السيوطي، ص319/1.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الأول
القرائن والحديث الشاذّ

المطلب الأول: تعريف الحديث الشاذ

الشاذ في اللغة: المنفرد عن الجماعة، من شذّ يشذّ شذوذاً؛ إذا انفرد[1].

أما في اصطلاح المحدثين، فقد اختلف في تعريفه تبعاً لزاوية النظر التي اعتمدت لبيانه، فمنهم من اعتمد في تعريفه مبدأ مخالفة الثقة لغيره، كالإمام الشافعي وجماعة من علماء الحجاز[2]. ومنهم من عدّ مطلق التفرد سواء كان من ثقة أو غيره، كالخليلي[3]. ومنهم من اعتبر تفرد الثقة خاصة، كأبي عبد الله الحاكم[4].

فقد عرفه الإمام الشافعي بقوله: «ما روى الثقة مخالفاً لرواية الناس، لا أن يروي ما لا يروي غيره»[5]. لكن تعريف الإمام الشافعي لم يبين المقصود «بالناس» في تعريفه، ومدى اشتراط كون المخالفين أضبط أو

---

1 - لسان العرب، ابن منظور، مادة (شذ).
2 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص119. تدريب الراوي، السيوطي، 367/1.
3 - الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تح: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرياض، ط1، 1409هـ، 174/1.
4 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص119.
5 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص119. تدريب الراوي، السيوطي، 367/1.

CL
تعديل من خلال WPS Office

أكثر عدداً من الراوي المخالف.

وعرفه الخليلي بقوله: «الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة، فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به»[1].

وعرفه الحاكم بقوله: «هو ما انفرد به ثقة، وليس له أصل بمتابع»[2]. ثم قال: ويغاير (أي الشاذ) المعلل، بأن ذلك وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك. فجعل الشاذ تفرد الثقة، فهو أخص من قول الخليلي.

وعلق شيخ الإسلام على كلام الحاكم بقوله: « وبقي من كلام الحاكم: وينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على هذا. قال: وهذا القيد لا بد منه. قال: وإنما يغاير المعلل من هذه الجهة. قال: وهذا على هذا أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة»[3].

وقال السيوطي: «ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف»[4].

إلا أن التعريف الذي استقر عليه المحققون والمتأخرون من علماء الحديث يعرف الشاذ بأنه: «ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرة عدد، أو زيادة حفظ»[5]. وقد عرفه السيوطي بقوله: «الشاذ المردود هو الفرد المخالف، والفرد الذي ليس في رواته من الثقة والضبط ما يجبر تفرده»[6].

على أن الانتقادات الموجهة إلى كل من الحاكم والخليلي في تعريفهما الشاذ، لتوسعهما بإدخال الغرائب والأفراد في تعريف الشاذ، وخاصة من قبل ابن الصلاح[7]، غير دقيقة، فالخليلي لم يرد بالتفرد تفرد الثقة، بل تفرد (الشيوخ) وهؤلاء أقل رتبة من رتبة الحفاظ أو الثقات، قال ابن رجب الحنبلي: « ولكن كلام الخليل في تفرد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره. فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ، فقد سماه الخليلي فرداً، وذكر أن أفراد الحفاظ

---

1 - الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي، 176/1.
2 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص119.
3 - تدريب الراوي، السيوطي، 368/1.
4 - المصدر السابق نفسه.
5 - منهج النقد، عتر، ص428.
6 - تدريب الراوي، السيوطي، 372/1.
7 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص401.

CLI
تعديل من خلال WPS Office

المشهورين الثقات، أو أفراد إمام من الحفاظ الأئمة صحيح متفق عليه»[1].

قال الخليلي: «وأما الأفراد، فما يتفرد به حافظ مشهور ثقة، أو إمام عن الحفاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه»[2].

المطلب الثاني: أقسام الحديث الشاذ

يقسم الحديث الشاذ بحسب موضعه إلى شاذ في السند، وشاذ في المتن.

أولا ً: الشاذ في السند:

مثاله: ما أخرجه الدارقطني في سننه[3] عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر ويصوم).

فهذا حديث رجال إسناده ثقات، وقد صحح إسناده الدارقطني. لكنه شاذ سنداً ومتناً: أما السند، فلأنه خالف ما اتفق عليه الثقات عن عائشة أنه من فعلها غير مرفوع.

وأما المتن، فلأن الثابت عندهم مواظبته صلى الله عليه وسلم على قصر الصلاة في السفر[4].

---

1 - شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، 461/1.
2 - الإرشاد، الخليلي، 167/1.
3 - سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ)، ت: عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1966م، 189/2.
4 - منهج النقد، عتر، ص428.

تعديل من خلال WPS Office

ثانياً: الشاذ في المتن:

حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: (إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه)[1].

قال البيهقي: «خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي صلى الله عليه و سلم لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ»[2].

حكم الحديث الشاذ

اتفق علماء الحديث على أن الحديث الشاذ مردود لا يقبل، لأن راويه وإن كان ثقة، لكنه لما خالف من هو أقوى منه أو أكثر عدداً، علمنا أنه لم يضبط هذا الحديث، فيكون مردوداً.

---

[1] - أخرجه أبو داود في سننه، في الصلاة، رقم (1261). والترمذي في سننه، في الصلاة، رقم (420). وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

2 - السنن الكبرى، البيهقي، 45/3. تدريب الراوي، السيوطي، 372/1.

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الثالث: القرائن والحديث الشاذ

تقدم معنا في تعريف الحديث الشاذ أن الخلاف بين علماء الحديث في تعريف الشاذ، من حيث الظاهر، مرده اختلافهم في تحديد معيار الشذوذ في الحديث، فمنهم من عدّ مطلق مخالفة الثقة لغيره، كالشافعي ومن تبعه، ومن عده مطلق التفرد، سواء كان من ثقة أو غير ثقة، كالخليلي. ومن عده تفرد الثقة وعدم متابعة أصله، كالحاكم.

وتقدم أيضاً أن الاصطلاح قد استقر بين المحدثين على اعتبار الشاذ مخالفة الفرد المقبول لمن هو أولى منه، عدداً أو ضبطاً.

والحال أن دور القرائن في تحديد شذوذ الراوي ومخالفته دور هام جداً. إذ يتفق علماء الحديث على صعوبة الخوض في هذا النوع من الحديث، لذلك «ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف»[1].

كما أن سبب اعتبار صعوبة كشف الحديث الشاذ، بالمقارنة مع الحديث المعلل، تكمن، كما قال الحاكم، في أن المعلل «وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك»[2].

ومما يؤكد أهمية عملية التتبع والاستقراء والمقارنة، والتي اعتمدها المحدثون كقرائن على شذوذ الحديث، عدهم العملية المتقدمة واكتشافهم للقرينة المشيرة إلى الشذوذ دليلا ً ينقدح في نفس الناقد أنه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك[3].

فما عبر به علماء هذا الفن من أن التمكن من كشف شذوذ الرواية لا يحوزه «إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة»[4]. إنما تعبير بلاغي عن استخدامهم لقرائن الاستقراء والمقارنة وتتبع الروايات بغية معرفة تفردها ومخالفتها لما هو أرجح منها من حيث العدد أو الضبط.

1 - تدريب الراوي، السيوطي، 368/1.
2 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص119.
3 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص119.
4 - تدريب الراوي، السيوطي، 368/1.

تعديل من خلال WPS Office

المبحث الثاني
القرائن والحديث المعلّل

المطلب الأول: تعريف الحديث المعلل

المعلل، ويسمى أيضاً بالمعلول، وهو لحن من حيث اللغة[1]، اسم

1 - استعمله بلفظ المعلول كل من البخاري والترمذي والحاكم والدارقطني وغيرهم. تدريب الراوي، السيوطي، 407/1.

CLV
تعديل من خلال WPS Office

مفعول من العلة.

والعلة في اصطلاح المحدثين، وقريب منها الاصطلاح اللغوي، سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقدح في صحته.

فالحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها[1].

المطلب الثاني: أقسام الحديث المعلل

ينقسم الحديث المعلّ أو المعلل بحسب موقع العلة إلى معل في السند، ومعل في المتن، ومعل في السند والمتن معاً.

أولا ً: المعل في السند

وهذا القسم قد تكون العلة فيه قادحة في السند وقادحة في المتن، بأن كان لا يعرف إلا من راو واحد. ثم ظهرت فيه علة، كالاضطراب، أو الا نقطاع الباطن، أو وقف المرفوع إلى آخر ما هنالك.

مثاله: حديث ابن جريج عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (من جلس مجلساً كثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه).

فالحديث ظاهره الصحة وصححه غير واحد من الحفاظ، لكن فيه علة خفية قادحة. والصواب فيه ما رواه وهيب بن خالد الباهلي، عن سهيل ، عن عون بن عبد الله من قوله، أي أن الحديث ليس بمرفوع. فقد خالف وهيب موسى بن عقبة، وقضى له الإمام البخاري بالرجحان، وصرح بأنه لا يعرف في الدنيا في هذا الباب بسند ابن جريج بهذا إلا هذا الحديث، قال: ولا نذكر لموسى سماعاً من سهيل. فجاءت هذه القرائن لترجح من خالف

1 - هذا تعريف أستاذنا الدكتور نور الدين عتر في كتابه منهج النقد، ص447. وهو مشتق من تعريف جمهور المحدثين. انظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص112. وتدريب الراوي، السيوطي، 408/1.

تعديل من خلال WPS Office

موسى بن عقبة[1].

وقد تكون العلة الواقعة في الإسناد غير قادحة في المتن، كحديث يعلى بن عبيد الطنافسي، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه و سلم: (البيعان بالخيار). فقد غلط يعلى على سفيان في قوله: عمرو بن دينار، وإنما هو عبد الله بن دينار، كما رواه غيره من الأئمة الحفاظ[2].

ثانيا: المعل في المتن

ومثاله حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الطيرة من الشرك، وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل)[3].

فهذا الحديث صحيح ظاهراً سنداً ومتناً، إلا أن متنه معلول بعلة خفية، في قوله «وما منا إلا». قال البخاري: كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث: وما منا ولكن يذهبه بالتوكل قال سليمان: «هذا عندي قول عبد الله بن مسعود».

قال الخطابي «قوله: «وما منا إلا» معناه: إلا يعتريه التطير ويسبق إلى قلبه الكراهة فيه. فحذف اختصاراً للكلام واعتماداً على فهم السامع». «ولكن الله يذهبه بالتوكل»؛ أي يزيل أثر ذلك الوهم المكروه بسبب الاعتماد عليه تعالى والاستناد إليه سبحانه.

ويؤيد الحكم بإعلال المتن أن صدر الحديث رواه غير واحد عن ابن مسعود دون الزيادة[4].

ثالثا: المعل في السند والمتن

مثاله ما أخرجه النسائي وابن ماجه من حديث بقية، عن يونس، عن

---

1 - منهج النقد، عتر، ص448.
2 - تدريب الراوي، السيوطي، 412/1- 413.
3 - أخرجه أبو داود في الطب، والترمذي في أواخر السير وصححه، وابن ماجه في سننه، رقم (3538).
4 - تحفة الأحوذي، المباركفوري، 400/2.

تعديل من خلال WPS Office

الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك)[1].

قال أبو حاتم الرازي: «هذا خطأ المتن والإسناد، إنما هو الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي الله عليه وسلم: (من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها)، وأما قوله من صلاة الجمعة فليس هذا في الحديث فوهم في كليهما)[2].

والحديث مروي من أوجه كثيرة في الصحيحين وغيرهما4 على خلا ف حديث بقية عن يونس، وهو دليل العلة في هذا الحديث[3].

أنواع العلة

إن الأسباب التي يستنبطها المحدثون في تنقيبهم، ويعلون بها الأ حاديث كثيرة كالإرسال أو الانقطاع في الموصول، والوقف في المرفوع، أو الإدراج في الحديث، أو وهم الثقة، بما يورث ضعف الحديث.

قال الإمام الحاكم: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه. وعلة الأحاديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا ً. والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[4].

و«لما كان شأن العلل الدقة والخفاء، توقف المحدثون كثيراً عن التصريح بما يعل به الحديث، إما لعدم استحضار عبارة يعبرون بها، أو لعدم قابلية السامع أن يتفهم»[5].

---

1 - أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب من أدرك ركعة من صلاة الجمعة، رقم (1424). وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من صلاة الجمعة، رقم (1123). والدارقطني في سننه، كتاب الجمعة، باب فيمن أدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها، رقم (12).
2 - العلل، ابن أبي حاتم الرازي، 172/1.
3 - منهج النقد، عتر، ص450.
4 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص112- 113.
5 - منهج النقد، عتر، ص452.

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الثالث: طرق كشف العلة في الحديث

قال ابن الصلاح رحمه الله: « ويستعان على إدراكها (أي العلة) بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع **قرائن** تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه»[1].

وذكر أستاذنا الدكتور نور الدين عتر عدة طرق لمعرفة وجود العلة في الحديث:

1- أن يجمع المحدث اليقظ روايات الحديث الواحد، ويوازن بينها سنداً ومتناً، فيرشده اختلافها واتفاقها على موطن العلة، مع **قرائن** تنضم لذلك تنبه العارف. وهذا الطريق هو الأكثر اتباعاً وهو أيسرها. وقد يحتاج إلى جمع أحاديث الباب كله وكل ما له علاقة بمضمون الحديث، وذلك يحتاج لحفظ غزير سريع الاستحضار.

2- موازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامة الأسانيد،

1 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص52. تدريب الراوي، السيوطي، 288/1.

CLIX
تعديل من خلال WPS Office

فيتبين منه أن تسلسل هذا الإسناد تفرد عن المعروف من وقوع رواته في ا لأسانيد، مما ينبه على علة خفية فيه، وإن كانت هذه العلة يصعب تعيينها، وهذا أمر لا يدرك إلا بالحفظ التام والتيقظ الدقيق، وسرعة الاستحضار الخاطف لجمل الأسانيد. وقد نبه عليه الحاكم رحمه الله[1].

3- قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «قاعدة مهمة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم للرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك... وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم»[2].

4- أن ينص على علة الحديث، أو القدح فيه أنه معلل إمام من أئمة الحديث المتخصصين في هذا الشأن، لما لهم من دراية وخبرة ودربة[3].

1- معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص119- 120.
2 - شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، 53/1.
3 - منهج النقد، عتر، ص451- 452.

CLX
تعديل من خلال WPS Office

المطلب الرابع: القرائن والحديث المعلل

إذا كان علماء الحديث والمختصون منهم في نقد الأحاديث وبيان عللها، كابن المديني وأحمد والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني[1] قد تعرضوا لانتقادات ومساءلات من قبل العوام وبعض طلبة العلم حول الأسلوب والمنهج المتبع من قبلهم لكشف ما قد يكتنف الحديث في سنده أو متنه من علل قد تكون ظاهرة أو خفية، قادحة أو غير قادحة، فإن ثبوت اعتمادهم في هذا السياق على وسائل وطرق معينة، قد لا تسعفهم العبارة بالتعبير عن ماهيتها، أحياناً، إنما هو اعتماد منه على قرائن معينة لبيان مكمن العلة في الحديث وسببه ومدى تأثير على قبوله أو رده.

قيل لعبد الرحمن بن مهدي: إنك تقول للشيء: هذا صحيح. وهذا لم يثبت. فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك. فقال: هذا جيد وهذا بهرج. أكنت تسأل عمن ذلك أو تسلم له الأمر؟. قال: فهذا كذلك، بطول المجالسة والمناظرة والخبرة.

وقال ابن مهدي أيضاً: «في معرفة علل الحديث إلهام. لو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك»[2].

والمقصود بذلك أنه «لما كان شأن العلل الدقة والخفاء، توقف المحدثون كثيراً عن التصريح بما يعل به الحديث، إما لعدم استحضار عبارة يعبرون بها، أو لعدم قابلية السامع أن يتفهم»[3]. لا أن الحكم في العلل أمر مزاجي لا مسوغ له، لذلك عقب السخاوي على كلام ابن مهدي: «لم يكن له حجة» بالقول: «يعني يعبر بها غالباً، وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللرفض»[4].

قال الإمام الحاكم رحمه الله: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه. وعلة الأحاديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير

---

1 - تدريب الراوي، السيوطي، 407/1.
2 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص113.
3 - منهج النقد، عتر، ص452.
4 - فتح المغيث، السخاوي، ص98. منهج النقد، عتر، ص453.

تعديل من خلال WPS Office

الحديث معلولا ً. والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[1].

وقد بين ابن الصلاح رحمه الله أنه « يستعان على إدراكها (أي العلة) بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع **قرائن** تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه»[2].

ولعل الطرق والوسائل التي ذكرها أستاذنا الدكتور نور الدين عتر من جمع طرق الحديث ومقارنتها سنداً ومتناً، وموازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامة الأسانيد لمعرفة تفردهم من عدمه، والتعويل على خبرة المحدث الناقد والذي يعد حكماً في مجال تخصصه بالتنصيص على علة الحديث، وهو أمر غالباً ما يرافقه بيان وجه الخلل والعلة في سند الحديث أو متنه، لهو من أهم القرائن المعتبرة في هذا السياق والتي تؤكد على اعتماد المختصين في هذا الفن على وسائلهم الخاصة لكشف العلل، وإن كانوا أحياناً لا يكشفونها لعامة الناس، نظراً لصعوبة المصطلحات والمفاهيم الواردة، ووعورة المجال الذي يبحثون فيه.

خـاتـمـة

لقد حاولت في الصفحات السابقة تقديم تصور عن مفهوم أصيل في علوم الحديث (القرينة)، يستخدم في الصنعة الحديثية دون أن يتم توضيحه أو تبيينه لسامعيه، اكتشاف علة للحديث على سبيل المثال، إما لعدم حضور العبارة، أو لصعوبة فهمه بالنسبة للمتلقي.

ففي الفصل الأول من البحث، قمت بمحاولة تعريف مفهوم القرينة لغة واصطلاحاً، مع ملاحظة تداخل تعريفها الحديثي مع المجالات الأخرى،

1 - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص112- 113.
2 - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص52. تدريب الراوي، السيوطي، 288/1.

تعديل من خلال WPS Office

الفقهية والقانونية، ودور الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في بلورة هذا المفهوم وإعطائه للأولوية في عدد من مباحث علوم الحديث. ثم تعرضت لمقاربة الأدلة على مشروعيتها في التشريع الإسلامي، في الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة. ثم بسط القول في أنواع القرائن الحديثية وتقسيماتها؛ باعتبار ماهيتها، وعلاقتها بمدلولها.

وفي الفصل الثاني، قمت ببحث أثر القرائن في الحكم على الخبر المحتف بها، متناولا ً في المبحث الأول القرائن وما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، من خلال التعريف بالصحيحين، بشكل موجز، ومكانة الإمامين (البخاري ومسلم) في علم الحديث، أثر القرائن في الحكم على ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما. ثم بحثت علاقة القرائن بالحديث المشهور، من خ لال تعريفه وبيان أقسامه وحكمه، وأثر اقترانها به في الحكم عليه، وذكر أمثلة عملية على ذلك. وفي المبحث الثالث، تناولت أثر القرائن في الحكم على الحديث المسلسل من خلال تعريفه و أنواع الحديث المسلسل وفوائده، وأثر القرائن في الحكم عليه، وذكر أمثلة عملية على ذلك.

في الفصل الثالث، تناولت أنواع الإرسال وأثر القرائن في الحكم عليه، من خلال تعريفه وتعريف بعض أنواعه، وعرض آراء العلماء في الحكم على الحديث المرسل، وأثر القرائن في الحكم على الحديث المرسل.

وتناول الفصل الرابع أثر القرائن في تقوية الحديث، من خلال بحث أثر القرائن في رفع رتبة الحديث الحسن، وأثرها في تقوية الحديث الضعيف (تحسينه)، وأثر القرائن في العمل بالحديث الضعيف.

وفي الفصل الخامس، تناولت أثر القرائن في الترجيح بين الأحاديث، من خلال تعريف التعارض والترجيح بين الأحاديث، وبيان موقف العلماء من جواز وقوع التعارض، وطرق دفع التعارض بين الأدلة وشروطه، وأنواع القرائن في الترجيح بين الأحاديث.

وفي الفصل السادس، بحثت العلاقة بين القرائن والحديث الموضوع، من خلال تعريف الحديث الموضوع، وبيان أسباب وضع الحديث، وعلامات الوضع، وأثر القرائن في كشف الحديث الموضوع وردّه.

وفي الفصل السابع، تناول الفصل أثر القرائن في تضعيف الحديث أو رده، من خلال دراسة علاقة القرائن بالحديث الشاذ عبر تعريف الحديث الشاذ وأقسامه وحكمه، وأثر القرائن في الحديث الشاذ. ثم بيان العلاقة بين القرائن والحديث المعلل، عبر تعريف الحديث المعلل، وبيان أقسامه، وأنواع العلة، وطرق كشفها في الحديث، وعلاقة القرائن بالحديث المعلل.

تعديل من خلال WPS Office

والله تعالى أعلم

نتائـج البـحـث

1- يدل الجذر الثلاثي لمادة (ق، ر، ن) في اللغة على المصاحبة والملازمة ، ومنه النفس؛ لمقارنتها الإنسان وملازمتها له، والزوجة؛ لاقترانها بالزوج وملا زمتها له وطول صحبتها له.

2- تعرف القرينة في اصطلاح المحدثين بأنها: دليل أو علامة ظاهرة تصاحب أمراً خفياً فتشير إليه وتوضحه، على سبيل الترجيح لا اليقين.

3- التأكيد على جهود الحافظ ابن حجر العسقلاني، رحمه الله، وإسهاماته الحديثية، بوجه عام، وفي سياق بلورة مفهوم «القرينة» في استخدامات المحدثين، وتوضيح أثرها في الحكم على الحديث.

4- يدل تتبع الأدلة التشريعية الواردة على اعتبار تلك الأدلة لمفهوم القرائن في مختلف المجالات الشرعية، ومنها علم الحديث.

5- ضرورة الاهتمام بجميع أنواع القرائن وتعميق البحث في استنباط استعمالات أخرى لها عند المحدثين، سواء منها المتعلقة بالرواة، أو بالمروي، أو المحدث والسامع، أو المنفصلة منها عن الحديث.

6- على الرغم من عدّ علماء الحديث لما أخرجه الشيخان في صحيحيهما

تعديل من خلال WPS Office

من أعلى أنواع الحديث الصحيح وفي مقدمته، إلا أنه يتبدى لنا أثر تضمن هذه الأحاديث لقرينة تلقي الأمة وعلمائها بالقبول، بالإضافة إلى جلالة الشيخان وتقدمهما في تمييز الصحيح، في رفع رتبة أحاديثهما إلى رتبة القطع واليقين، كما نصّ على ذلك المحدثون.

7- على الرغم من اختلاف العلماء في تحديد رتبة الحديث المشهور وحكمه، إلا أنهم متفقون على أن الحديث المشهور إذا احتفت به قرائن معينة، أي إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل، يرتفع إلى رتبة القطع واليقين النظري، كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني، رحمه الله.

8- وينطبق الأمر ذاته على الحديث المسلسل الذي ترتفع رتبته الحديثية باقترانه بقرينتين هما: تعدد السند بألا يكون سنده غريباً، وأن يكون مسلسلا ً بالأئمة الأعلام في هذا العلم.

9- يتضح أثر القرائن في الحديث المرسل من خلال ملاحظة أدلة العلماء في مناقشاتهم حول قبول الحديث المرسل مطلقاً، أو ردّه مطلقاً، أو حتى قبوله بشروط وضوابط معينة. فالمتتبع لأدلة القائلين بقبول الحديث المرسل، فالذين قبلوه مطلقاً استندوا في قبولهم للحديث المرسل على قرينة قوية ومرجحة لقبوله على ردّه لديهم، وهو كون الراوي المرسل للحديث من العدول الموثوقين في الرواية.

أما القائلون بردّ الحديث المرسل مطلقاً، وهم جمهور المحدثين وبعض الأ صوليين والفقهاء، فقد استندوا في رأيهم هذا إلى الأصل في رواية الحديث، معرفة جميع رواته، وأنه لا تكفي عدالته، بل لا بد من العلم به وبها. فكانت قرينة عدم العلم بعدالة الساقط من السند مرجحاً لهم لرد الحديث المرسل، وعدم الاكتفاء بعدالة الراوي المرسل.

والقائلون بقبول الحديث المرسل بشروط وضوابط، فمنهم من اشترط أن يكون معروفاً من عادة المرسل أنه لا يرسل إلا عن ثقة، معتمداً ذلك قرينة ترجح قبول الحديث المرسل. فيما عدّ من قبل الحديث المرسل إذا كان الراوي المرسل من أئمة النقل المرجوع إلى قولهم في الجرح والتعديل ذلك قرينة ترجح قبوله على ردّه.

10- تعدّ الضوابط التي ذكرها الإمام الشافعي، رحمه الله، أوضح مثال على أثر القرائن في قبول الحديث، بوجه عام، والمرسل بوجه خاص. و القرائن التي اعتمدها الإمام الشافعي لترجيح قبول الحديث المرسل تدور بين الاعتبار في الحديث أو الاعتبار في الراوي المرسل.

تعديل من خلال WPS Office

11- تعدّ عملية الاعتبار والمقارنة بين الروايات من أهم القرائن التي تشير قوة ضبط الراوي أو خفتها. هذا بالنسبة للتمييز بين الصحيح والحسن بوجه عام، ودور القرائن في تصنيف الراوي استناداً إلى مقارنة رواياته بغيره. ويمكن أن نلحظ القرائن التي اعتمدها المحدثون لرفع رتبة الحديث الحسن من رتبة الحسن لذاته إلى رتبة الصحيح لغيره، وهي قرينة تعدد طرق الحديث من غير وجه، بما يغلب على الظن تغليب جانب الضبط وتقويته بـ النسبة لراوي الحديث الحسن لذاته على جانب خفة الضبط التي وسم بها من خلال تتبعنا لمروياته.

12- كما يمكننا أن نلحظ أثر القرائن في رفع رتبة الحديث الضعيف، ضعفاً غير شديد، إلى رتبة الحديث الحسن لغيره، وهو الحديث الذي يقل رتبة عن الحديث الحسن لذاته كما تقدم، وقد اشترط العلماء لذلك عدة شروط عدوها قرائن قوية على تغليب جانب الضبط والحفظ في راوي الحديث على ما هو معروف عنه من خفة الضبط، وهي أن تتعدد طرق الحديث وأن تكون الطرق الأخرى أقوى، أو على الأقل، مساوية للحديث ذاته من حيث القوة. وأن يكون سبب الضعف في الأساس سبباً يتصل بضبط الراوي وحفظه، ولا يمت للكذب أو الوضع أو الفسق بصلة.

13- يتضح أثر القرائن في العمل في الحديث الضعيف عند مطالعة مواقف المذاهب الثلاثة من العمل به. فالمذهب الأول الذي أجاز العمل بـ الحديث الضعيف مطلقاً اشترط قرينة مهمة للعمل به، وهي أن لا يكون ضعفه شديداً بحيث يمنع من قبوله، كاتهام راويه بالوضع أو الكذب أو الفسق ، يضاف إلى ذلك شرط آخر، وهو أن لا يكون ثمة ما يعارضه.

أما الذين رفضوا العمل بالحديث الضعيف بشكل مطلق، فحجتهم في ذلك مبنية على قرينة مهمة، وهي عدم جواز الاستناد إلى ما ثبت ضعفه من الأحاديث في أي نوع من الأحكام، والاعتماد على الحديث الضعيف في مثل هذه الحال اعتماد على مجرد ظن بصحة المتن وثبوته.

بينما يتضح لنا أثر القرائن في العمل بالحديث الضعيف بشكل أكثر وضوحاً في الشروط الثلاثة التي تبناها المذهب الثالث للعمل بالحديث الضعيف، وهي ألا يكون ضعف الحديث شديداً. واشتراط اندراج الحديث الضعيف تحت أصل عام معمول به، لا أن ينشئ بذاته أصلا ً جديداً، هو مزيد احتياط يعزز من إمكانية العمل بالحديث الضعيف.

14- أهمية طريقة الحدثين في دفع التعارض بين الأدلة الشرعية، والتي تفضي إلى عدم إهمال أي دليل، بل التوقف عن العمل بالحديثين فقط.

تعديل من خلال WPS Office

15- تتعدد أسباب وضع الحديث، كما ذكر ذلك علماء الحديث، بين الفتنة التي نشبت إثر وفاة الخليفة عثمان بن عفان، رضي الله عنه، بين المسلمين ورغبة كل فريق في دعم مرشحه لمنصب الخلافة، والعداء للإسلام والكيد له بقصد تشويه تعاليمه، والترغيب والترهيب وحث الناس على فعل الخير من قبل بعض الزهاد والجهلة، والتوصل إلى المآرب الدنيوية، ووقوع الوضع في الحديث من غير تعمد (خطأ).

16- إن لكشف الوضع في الأحاديث علامات ميزها المحدثون، سواء في الراوي، إقرار الراوي بوضع الحديث، ومخالفة الحقائق التاريخية، واحتفاف الراوي بقرائن تدل على كذبه. أو في المروي، مثل ركاكة اللفظ أو المعنى، وعدم وجود الحديث في بطون الكتب وصدور المحدثين بعد التنقيب عنه، واستقراء أبواب الحديث عنه، وكل ذلك من أهم القرائن الدالة على وضع الحديث.

17- إن التعريف الذي استقر عليه المحققون والمتأخرون من علماء الحديث يعرف الشاذ بأنه: «ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرة عدد، أو زيادة حفظ»[1].

18- يقسم الحديث الشاذ بحسب موضعه إلى شاذ في السند، وشاذ في المتن.

19- دور القرائن في تحديد شذوذ الراوي ومخالفته دور هام جداً. إذ يتفق علماء الحديث على صعوبة الخوض في هذا النوع من الحديث، لذلك «ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف»[2]. وذلك من خلال عملية التتبع والا ستقراء والمقارنة، والتي اعتمدها المحدثون كقرائن على شذوذ الحديث.

20- الحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها[3].

21- ينقسم الحديث المعلّ أو المعلل بحسب موقع العلة إلى معل في السند، ومعل في المتن، ومعل في السند والمتن معاً. وقد تكون العلة قادحة في السند وحده، وقد تكون قادحة في السند والمتن معاً.

22- إن الأسباب التي يستنبطها المحدثون في تنقيبهم، ويعلون بها الأ حاديث كثيرة كالإرسال أو الانقطاع في الموصول، والوقف في المرفوع، أو ا

1 - منهج النقد، عتر، ص428.
2 - تدريب الراوي، السيوطي، 368/1.
3 - هذا تعريف أستاذنا الدكتور نور الدين عتر في كتابه منهج النقد، ص447. وهو مشتق من تعريف جمهور المحدثين. انظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص112. وتدريب الراوي، السيوطي، 408/1.

تعديل من خلال WPS Office

لإدراج في الحديث، أو وهم الثقة، بما يورث ضعف الحديث.

23- هناك طرق عدة للكشف عن العلة في الحديث، كأن يجمع المحدث اليقظ روايات الحديث الواحد، ويوازن بينها سنداً ومتناً، فيرشده اختلافها واتفاقها على موطن العلة، مع قرائن تنضم لذلك تنبه العارف. وموازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامة الأسانيد، فيتبين منه أن تسلسل هذا ا لإسناد تفرد عن المعروف من وقوع رواته في الأسانيد، مما ينبه على علة خفية فيه. والاستعانة بخبرة علماء الحديث للكشف عن العلة، فينص على علة الحديث إمام من أئمة الحديث المتخصصين في هذا الشأن، لما لهم من دراية وخبرة ودربة.

فهرس الآيات القرآنية

تعديل من خلال WPS Office

سورة البقرة

الآية	رقم الصفحة
- ﴿لِلفُقَرَاء الذِينَ أُحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ لا ۘ يَستَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الأ ۘ رْضِ يَحْسَبُهُمُ الجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لا ۘ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (273)	20
﴿ مِمّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء﴾ (282)	25

سورة يوسف

الآية	رقم الصفحة
- ﴿ وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللهُ المُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ (18)	21
- ﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نّفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِن الصَادِقِينَ فَلَمّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنّهُ مِن كَيْدِكُنّ إِنّ كَيْدَكُنّ عَظِيمٌ﴾ (26 -28)	21

تعديل من خلال WPS Office

سورة الحجر

الآية	رقم الصفحة
- ﴿إِنّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْمُتَوَسّمِينَ﴾ (75)	20

سورة النحل

الآية	رقم الصفحة
- ﴿وَأَلقَى فِي الأ َرْضِ رَوَاسِيَ أَن تمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا ً لعَلَكُمْ تهْتَدُونَ، وَعَلَامَاتٍ وَبِالنّجْمِ هُمْ يَهْتَدُون ﴾ (15- 16)	21

سورة مريم

الآية	رقم الصفحة
- ﴿أَلَمْ ترَ أَنا أَرْسَلنَا الشّيَاطِينَ عَلَى الكافِرِينَ تؤُزّهُمْ أَزًّا﴾ (83)	80

سورة الصافات

الآية	رقم الصفحة

تعديل من خلال WPS Office

- ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾ (51)
12

سورة الحجرات

الآية رقم الصفحة

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (6) 25، 97

سورة الطلاق

الآية رقم الصفحة

- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (2) 25

فهرس الأحاديث والآثار

تعديل من خلال WPS Office

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
(إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل).	عبد الله بن عمر	54
(إذا حكم الحاكم ثم اجتهد فأصاب فله أجران،		
وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر).	عبد الله بن عمرو بن العاص	56
(إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه).	أبو هريرة	186
(إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه...).	عبد الله بن عمرو بن العاص	55
(الأذنان من الرأس).	أبو أمامة	56
(إن من الفطرة المضمضة والاستنشاق).	عمار بن ياسر	63
(أن امرأة من بني فَزَارَةَ تزوجت على نَعْلَيْن،		
فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم...).	عامر بن ربيعة ـِ	110
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً		
بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان).	أنس بن مالك	56

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
(اطلبوا العلم ولو بالصين).	أبو هريرة	55
(اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة،		

تعديل من خلال WPS Office

فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها، قال: فضالة الغنم؟
قال: هي لك أو لأخيك أو للذئب...). زيد بن خالد 23
(البيعان بالخيار). ابن عمر 192
(خلق الله الأرض يوم السبت، والجبال يوم الأحد). أبو هريرة 69
(الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة). ابن عمر، عروة البارقي 62
(دخل عليّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذات يوم
وهو مسرور، فقال: يا عائشة، ألم تري...). السيدة عائشة 23
(الذي تفوته صلاة العصر، فكأنما وتر أهله وماله). ابن عمر 77
(رحم الله حارس الحرس). عقبة بن عامر 85
(السفر قطعة من العذاب). أبو هريرة 57
(صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذّ بسبع
وعشرين درجة). ابن عمر، أبو سعيد 77
(طلب العلم فريضة على كل مسلم). أبو هريرة 55
(الطيرة من الشرك، وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل). ابن مسعود 192

طرف الحديث الراوي
رقم الصفحة

(العجلة من الشيطان). سهل بن سعد 57

تعديل من خلال WPS Office

(عشر من الفطرة: قص الشارب وإعفاء اللحية
والسواك واستنشاق الماء وقص الأظفار...). السيدة عائشة
63
(الفطرة خمس: الختان والاستحداد
وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط). أبو هريرة
63
(كنت من سبي بني قريظة، فكانوا ينظرون،
فمن أنبت الشعر قتل، ومن لم ينبت لم يقتل،
فكنت فيمن لم ينبت). عطية القرظي
22
(كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها). أبو هريرة
161
(لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى
تستأذن، قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟
قال: أن تسكت). أبو هريرة
22
(كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر ويصوم). السيدة عائشة 186
(لا ضرر ولا ضرار). عبادة بن الصامت، أبو سعيد، ابن عباس
55
(لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر...). أنس بن مالك
69
(من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك). ابن عمر
193

طرف الحديث الراوي
رقم الصفحة

تعديل من خلال WPS Office

(من جلس مجلساً كثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم:
سبحانك اللّهم وبحمدك...). أبو هريرة
191
(من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو
أحد الكاذبين). المغيرة بن شعبة، سمرة بن جندب
170
(المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده). عبد الله بن عمرو بن العاص
56
(المسلمون على شروطهم). أبو هريرة
56
(من غشنا فليس منا). أبو هريرة 57
(يا معاذ، إني أحبك، فقل في دُبُر كل صلاة:
اللّهم أعِنّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك). معاذ بن جبل
68
(يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك. قال:...). عبد الله بن عمرو بن العاص
106

فهرس الأعلام المترجم لهم

تعديل من خلال WPS Office

الاسم
رقم الصفحة

أبو البقاء الكفوي = أيوب بن موسى 13

ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمن 24

ابن برهان = أحمد بن علي 155

ابن حجر العسقلاني = أحمد بن علي 15

ابن حزم الأندلسي = علي بن أحمد 127

ابن خزيمة = محمد بن إسحاق 107

ابن دقيق العيد = محمد بن علي 66

ابن راهويه = إسحاق بن إبراهيم 34

ابن طاهر المقدسي = محمد بن طاهر 36

ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله 83

ابن فورك 61

ابن منده = محمد بن يحيى 126

الاسم
رقم الصفحة

تعديل من خلال WPS Office

أبو بكر ابن العربي = محمد بن عبد الله
127

أبو حاتم الرازي = محمد بن إدريس 82

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
89

أبو داود = سليمان بن الأشعث
126

أبو زرعة الرازي = عبيد الله بن عبد الكريم 177

أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر 69

أحمد بن شعيب = النسائي 107

أحمد بن علي = ابن برهان 155

أحمد بن علي = ابن حجر العسقلاني
15

أحمد بن علي = الجصاص 58

أحمد بن علي = الخطيب البغدادي 81

أحمد بن محمد بن حنبل
76

إسحاق بن إبراهيم = ابن راهويه 34

الإسفرائيني = عبد القاهر بن طاهر 61

أنس بن مالك 69

أيوب بن موسى = أبو البقاء الكفوي 13

البخاري = محمد بن إسماعيل
32

الاسم

رقم الصفحة

تعديل من خلال WPS Office

بقية بن الوليد 129
البلقيني = عمر بن رسلان 52
البيضاوي = عبد الله بن عمر 155
الترمذي = محمد بن عيسى 106
الثوري = سفيان بن سعيد 128
الجرجاني = علي بن محمد 13
الجصاص = أحمد بن علي 58
الجويني = عبد الملك بن عبد الله 92
الحازمي = محمد بن موسى 144
الحاكم = محمد بن عبد الله 56
الحسين بن محمد = الطيبي 124
حمد بن محمد = الخطابي 105
الخطابي = حمد بن محمد 105
الخطيب البغدادي = أحمد بن علي 81
الزهري = محمد بن مسلم 91
زيد بن خالد 23
سفيان بن سعيد = الثوري 128

الاسم
رقم الصفحة

سليمان بن الأشعث = أبو داود
126
السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر
121

تعديل من خلال WPS Office

الشافعي = محمد بن إدريس 81
صلاح الدين خليل بن كيكلدي = العلائي 81
الطيبي = الحسين بن محمد 124
عائشة بنت أبي بكر الصديق 23
عبد الرحمن بن أبي بكر = السيوطي 121
عبد الرحمن بن صخر = أبو هريرة 69
عبد الرحيم بن الحسين = العراقي 43
عبد القاهر بن طاهر = الإسفرائيني 61
عبد الله بن عباس 55
عبد الله بن عمر = البيضاوي 155
عبد الله بن عمر بن الخطاب 54
عبد الملك بن عبد الله = الجويني 92
عبيد الله بن عبد الكريم = أبو زرعة الرازي 177
عثمان بن عبد الرحمن = ابن الصلاح 24
العراقي = عبد الرحيم بن الحسين 43

الاسم
رقم الصفحة

عروة البارقي 62
عز الدين بن جماعة = عمر عبد العزيز بن محمد 66
عطية القرظي 22
العلائي = صلاح الدين خليل بن كيكلدي

تعديل من خلال WPS Office

81

علي بن أحمد = ابن حزم الأندلسي 127

علي بن المديني
92

علي بن محمد = الجرجاني 13

عمار بن ياسر 63

عمر بن رسلان = البلقيني 52

عمر عبد العزيز بن محمد = عز الدين بن جماعة 66

قتادة بن دعامة
91

مالك بن أنس 89

محمد بن إدريس = أبو حاتم الرازي 82

محمد بن إدريس = الشافعي 81

محمد بن إسحاق = ابن خزيمة
107

محمد بن إسماعيل = البخاري
32

محمد بن طاهر = ابن طاهر المقدسي
36

الاسم
رقم الصفحة

محمد بن عبد الله = أبو بكر ابن العربي
127

محمد بن عبد الله = الحاكم 56

محمد بن علي = ابن دقيق العيد

تعديل من خلال WPS Office

66
محمد بن عيسى = الترمذي 106
محمد بن مسلم = الزهري 91
محمد بن موسى = الحازمي 144
محمد بن يحيى = ابن منده 126
مسلم بن الحجاج
32
مُعاذ بن جَبَل 68
النسائي = أحمد بن شعيب 107
النعمان بن ثابت = أبو حنيفة
89
النووي= يحيى بن شَرَف 33
يحيى بن سعيد الأنصاري 91
يحيى بن سعيد القطان
92
يحيى بن شَرَف = النووي 33
يحيى بن معين
127
يوسف بن عبد الله = ابن عبد البر 83

فهرس المصادر والمراجع

تعديل من خلال WPS Office

1. القرآن الكريم.

2. الإثبات بالقرائن في الفقه الإسلامي، إبراهيم بن محمد الفائز، المكتب الإ سلامي، بيروت، ط2، 1983م.

3. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، اللكنوي، ومعه التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإ سلامية، بيروت، ط3، 1414ه- -1994م.

4. الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن محمد الآمدي (ت631ه -)، تعليق: عبد الرزاق العفيفي، المكتب الإسلامي، دمشق - بيروت، ط2، بيروت، 1402ه-.

5. أدب الإملاء والاستملاء، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، شرح ومراجعة سعيد محمد اللحام، دار الهلال، بيروت، ط1، 1989م.

6. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأ برار، محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676ه-)، دار الهجرة، دمشق ، بيروت، د.ط، 1407ه- -1987م.

7. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تح: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرياض، ط1، 1409ه-.

8. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250ه-)، تح: شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، القاهرة، ط1، 1418ه- - 1998م.

9. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، محي الدين يحيى بن شرف النووي، تح: د. نور الدين عتر، مطبعة الاتحاد، د.م، ط1، 1408ه- -1988م.

10. الاستيعاب في معرفة الأصحاب،، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت 463ه-)، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412ه- - 1992م.

11. أسد الغابة، ابن الأثير الجزري، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد

تعديل من خلال WPS Office

الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415ه- - 1994م.

12. الإصابة في تمييز الصحابة،، ابن حجر العسقلاني، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412ه- -1992م.

13. أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت 490ه-)، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، 1372ه-.

14. أصول الفقه الإسلامي،، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986 م.

15. أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1996م.

16. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1992م.

17. إعلام الموقعين عن رب العالمين،، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تح: أحمد عبد السلام الزعبي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، د.ط، 1997م.

18. الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً، الحسيني عبد المجيد هاشم، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، د.ت.

19. الإمام مسلم بن الحجاج، مشهور حسن محمود سلمان، دار القلم، دمشق، ط1، 1994م.

20. الآيات البينات شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات، عبد الحفيظ الفاسي، المطبعة الوطنية، الرباط، ط1، د.ت.

21. الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، د. مصطفى سعيد الخن ود. بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1419ه- -1999 م.

22. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن كثير الدمشقي (774ه-)، تح: أحمد محمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض، د.ط ، 1996م.

23. البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت794ه-)، تح: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421ه-، 2000م.

تعديل من خلال WPS Office

24. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير بن القرشي أبو الفداء (ت774ه-)، مكتبة المعارف، بيروت، د.ط، د.ت.

25. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

26. البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تح: عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط4، 1418ه-.

27. بصائر ذوي التمييز، الفيروز آبادي، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت , د.ط, د.ت.

28. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح: مصطفى حجازي، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2001م.

29. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256ه-)، تح: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

30. تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الفكر، بيروت، د. ط، د.ت.

31. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت571ه-)، تح: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1415ه-.

32. تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، تح: محمد النجار، دار الجيل، بيروت، ط1، 1972م.

33. التبصرة والتذكرة شرح ألفية الحديث، زين الدين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

34. تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت1353ه-)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998 م.

35. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911ه-)، تح: طارق عوض الله بن محمد، دار العاصمة، الرياض، ط1، 2003م.

تعديل من خلال WPS Office

36. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748ه-)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، د.ت.

37. التعارض والترجيح بين النصوص في العموم والخصوص، محمد سعيد مجاهد، رسالة أعدت لنيل الماجستير في الفقه الإسلامي بكلية الشريعة جامعة دمشق، د.ت.

38. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، تح: محمد علي أبو العباس، مكتبة القرآن، القاهرة، ط1، 1990م.

39. تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1084م.

40. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852ه-)، تح: محمد عوامة، دار الرشيد، دمشق، ط1، 1406ه - - 1986م.

41. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، يحيى بن شرف النووي (ت676ه-)، دار الجنان، بيروت، د.ط، 1986م.

42. التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه، ابن أمير الحاج الحلبي (ت879ه-)، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419ه- -1999م.

43. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806 ه-)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1، 1996م.

44. التلويح إلى كشف حقائق التنقيح،، سعد الدين بن مسعود بن عمر عبد الله التفتازاني (ت791ه-)، تح: محمد عدنان درويش، دار الأ رقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1419ه- - 1998م.

45. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تح: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف الإسلا مية، المغرب، د.ط، 1387ه-.

46. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني

تعديل من خلال WPS Office

الشافعي (ت852ه-)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404ه- - 1984م.

47. تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (ت742ه-)، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400ه- - 1980م.

48. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مصورة عن طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، في بيروت، 1416ه- -1995م.

49. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني (ت1182ه-)، تح: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية, بيروت، ط1، 1997 م.

50. تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، مكتبة المعارف، الكويت ، د.ط، د.ت.

51. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم الرازي التميمي البستي، تح: شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ط1، 1395ه- - 1975م.

52. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310 ه-)، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1408 ه- _ 1988م.

53. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1986م.

54. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تح: عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان - دار ابن حزم، ط1، 2003م.

55. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671 ه-)، اعتنى به: صدقي محمد جميل، عرفان العشا، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1414 ه- _ 1993م.

56. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي (ت327ه-)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271ه- - 1952م.

تعديل من خلال WPS Office

57. جمع الجوامع، تاج الدين السبكي، دار ابن حزم، بيروت، د.ط، 2005م.

58. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر القرشي، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط2، 1993م.

59. جياد المسلسلات، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن كمال أبو بكر السيوطي الشافعي، مكتبة المسجد النبوي الشريف، ط1، 1998م.

60. حاشية نسمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار، محمد أمين ابن عابدين (ت1252هـ)، دار الكتب العربية الكبرى، القاهرة، د.ط، 1910م.

61. الحديث المرسل: مفهومه وحجيته، خلدون الأحدب، دار البيان العربي، جدة، د.ط، 1984م.

62. خلاصة تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م.

63. الخلاصة في أصول الحديث، الحسين بن عبد الله الطيبي (ت 743هـ)، تح: صبحي السامرائي، د.د، د.م، د.ط، 1391هـ - 1971م.

64. درر الحكام شرح مجلة الحكام، علي حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت.

65. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت458هـ)، تح: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ -1985م.

66. الرحلة في طلب الحديث، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تح: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1395هـ.

67. الرسالة، الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي (ت204هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، د.د ، د.م، د.ط، 1309هـ.

68. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر الكتاني، تعليق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1995م.

تعديل من خلال WPS Office

69. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1999م.

70. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط3، 1407هـ.

71. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله ابن أحمد بن قدامة المقدسي (ت620هـ)، راجعه: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1401هـ - 1981م.

72. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت275هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

73. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

74. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي السلمي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، د.ت.

75. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ)، ت: عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1966م.

76. سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي تح: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ.

77. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت 458هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار مكتبة الباز، مكة المكرمة، د.ط، 1414هـ - 1994م.

78. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تح: د.عبد الغفار سليمان البنداري, سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م.

79. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن

تعديل من خلال WPS Office

قايماز الذهبي (ت748ه-)، تح: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413ه- - 1993م.

80. سيرة الإمام البخاري، عبد السلام المباركفوري، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بنارس، الهند، ط2، 1987م.

81. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الشهير بابن العماد (ت1089ه-)، دار ابن كثير، دمشق، ط 1، 1406ه- - 1986م.

82. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت1122ه-)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417ه- - 1997م.

83. شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (ت972ه-)، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، السعودية، ط2، 1997م.

84. شرح النووي على صحيح مسلم، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392ه-.

85. شرح شرح نخبة الفكر، نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف "بملا على القاري" (ت1014ه-)، قدم له، عبد الفتاح أبوغدة، دار الأرقم، بيروت، ط1، د.ت.

86. شرح صحيح البخاري، يحيى بن شرف النووي، مطبوع مع شرح القسطلاني لصحيح البخاري، المطبعة الأميرية الكبرى، القاهرة، ط7، 1909م.

87. شرح علل الترمذي، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي)، تح: د. نور الدين عتر، دار العطاء، الرياض، ط1، 1421ه- -2001م.

88. شروط الأئمة الستة، محمد بن طاهر المقدسي (ت507ه-)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1997م.

89. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458ه-)، تح: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410ه-.

تعديل من خلال WPS Office

90. الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد القادر عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1404ه- -1984م.

91. صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت354ه-)، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993 م.

92. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999م.

93. صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق- بيروت، ط2، 1986م.

94. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط و السقط، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تح: موفق عبد القادر، دار الغرب، بيروت، ط1، 1404ه-.

95. الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي (ت322ه-)، تح: عبد المعطي أمين قلعه جي، دار الكتب العلمية،، بيروت، ط2، 1984م.

96. الضعفاء والمتروكين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت579ه-)، تح: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1406ه-.

97. طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت 526ه-)، تح: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ط1، د.ت.

98. طبقات الشافعية، أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت851ه-)، تح: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407ه- - 1987م.

99. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت771ه-)، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، 1324ه-.

100. طبقات علماء الحديث، محمد بن قدامة المقدسي (ت744ه-)، تح: أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1989م.

CXC
تعديل من خلال WPS Office

101. ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، عبد الحي اللكنوي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط 3، د.ت.

102. العبر في خبر من غبر، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تح: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط2، 1984م.

103. علوم الحديث، أبو عمرو ابن الصلاح، تح: د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق - بيروت، ط3، 2002م.

104. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد، د.ط.

105. غاية الوصول إلى شرح لب الأصول، زكريا الأنصاري، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1354هـ -1936م.

106. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ - 1989م.

107. فتح الباقي على ألفية العراقي، زكريا الأنصاري، مع التبصرة و التذكرة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

108. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 1999م.

109. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ العراقي، تح: أحمد محمد شاكر، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1408هـ -1988م.

110. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1415هـ.

111. القرينة وأثرها في إثبات الجريمة، وسام أحمد السمروط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2007م.

112. القضاء بالقرائن المعاصرة، عبد الله بن سليمان بن محمد العجلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1427هـ.

113. القضاء بقرائن الأحوال، محمد جنيد الديرشوي، دار الحافظ،

تعديل من خلال WPS Office

دمشق، ط1، 1998م.

114. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين القاسمي، دار الحديث، دمشق، ط1، 1998م.

115. قواعد في علوم الحديث، أحمد بن ظفر التهانوي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط3، 1972م.

116. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، مع حاشية ابن سبط الحلبي، تح: محمد عوامة وأحمد نمر الخطيب، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1، 1413ه- -1992م.

117. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538ه-)، تح: عادل أحمد عبد الموجود, علي محمد معوض, فتحي عبد الرحمن، أحمد حجازي، مكتبة العبيكان, الرياض، ط1، 1418 ه- _ 1998م.

118. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (ت730ه-)، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

119. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الفكر ، بيروت، د.ط، 1982م.

120. الكفاية في علم الرواية، أحمد الخطيب البغدادي (ت463ه-)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1988م.

121. الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1683ه-) ، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993م.

122. لسان العرب، ابن منظور الإفريقي (ت711ه-)، تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1988م.

123. محاسن الاصطلاح، وتضمين كتاب ابن الصلاح، سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير البلقيني (ت805ه-)، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د.ت، مطبوع مع كتاب مقدمة ابن الصلاح.

124. المختصر في أصول الحديث، علي الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

تعديل من خلال WPS Office

125. المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ط 2، 1998م.

126. المدخل إلى كتاب الإكليل، محمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم (ت405هـ)، تح: فؤاد أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، د. ت.

127. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت1414هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، ط3، 1984م.

128. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ - 1990م.

129. مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط1، د.ت.

130. المصنوع في الحديث الموضوع، ملا علي القاري، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار الفكر، بيروت، ط1، 1998م.

131. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، تح: طارق بن عوض الله محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د.ط، 1415هـ.

132. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت360 هـ)، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2، 1414هـ - 1983م.

133. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تح: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1977م.

134. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، عبد الرحمن السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1988م.

135. مقالات الكوثري، محمد زاهد الكوثري، دار السلام، القاهرة، د.ط، 1998م.

تعديل من خلال WPS Office

136. منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، ط3، 1997م.

137. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت733هـ)، تح: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1990م.

138. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ) ، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة السفير، الرياض، ط1، 1422هـ.

139. نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين الزيلعي، اعتنى به: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995م.

140. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تح: د. ربيع عمير المدخلي، دار الراية، الرياض، ط4، 1417هـ.

141. نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت 772هـ)، تح: شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420هـ - 1999م.

142. وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أجمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، 1397هـ - 1977م.

تعديل من خلال WPS Office

فهرس المصطلحات

المصطلح	رقم الصفحة
القرينة	14
الآحـاد	50
الاعتبار	95
الترجيح	137
التعادل	136
التعارض	137
الحسن لغيره	105
الحسن	104
الخبر المحتف بالقرائن	17
السقط الجلي	117
السقط الخفي	117

CXCV
تعديل من خلال WPS Office

المصطلح	رقم الصفحة
الشاذ	183
الشواهد	124
الصحيح لغيره	104
الصحيح	104
الضعيف الشديد الضعف	121
الضعيف المتوسط الضعف	121
الضعيف المنجبر	121
الضعيف	105
الطعن في الراوي	117
العدالة	24
العزيز	50
العلة	190
العلم الضروري	44
العلم النظري	44
الغريب	50
القرائن العرفية	30
القرائن العقلية	30

تعديل من خلال WPS Office

المصطلح	رقم الصفحة
القرائن المتصلة	27
القرائن المنفصلة	29
المتابعات	124
المتواتر اللفظي	50
المتواتر المعنوي	50
المتواتر	50
المدلس	84
المرسل الخفي	84
مرسل الصحابي	86
المرسل	84
المستفيض	53
المسلسل	66
المسلسلات الناقصة	71
المشهور	50
المعضل	118

المصطلح رقم الصفحة

تعديل من خلال WPS Office

المعلق 117
المعلل 190
المنقطع 117
الموضوع 170

فهرس الموضوعات

العنوان
رقم الصفحة

الإهداء 2

تعديل من خلال WPS Office

شكر وتقدير 3
المقـدمـــة 4

الفصل التمهيدي

مفهوم القرينة ومشروعيتها وأنواعها

المبحث الأول: تعريف القرينة لغة واصطلاحاً
12
الحافظ ابن حجر العسقلاني ومفهوم القرينة
15
المبحث الثاني: دليل مشروعيتها
19
المبحث الثالث: أنواع القرائن الحديثية وتقسيماتها
27
المطلب الأول: تقسيم القرائن باعتبار ماهيتها
27
المطلب الثاني: تقسيم القرائن باعتبار علاقتها بمدلولها
30

العنوان
رقم الصفحة

الفصل الأول

أثر القرائن في الحكم على الخبر المحتف بها

المبحث الأول: القرائن وما أخرجه الشيخان في صحيحيهما
32

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الأول: التعريف بالصحيحين ومكانتهما الحديثية
32

المطلب الثاني: حكم ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما
42

المطلب الثالث: أثر القرائن في الحكم على ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما
45

المبحث الثاني: القرائـن والحديـث المشهـور 49

المطلب الأول: تعريف الحديث المشهور
51

المطلب الثاني: أقسام الحديث المشهور وأنواعه
54

المطلب الثالث: حكم الحديث المشهور
57

المطلب الرابع: أثر القرائن في الحكم على الحديث المشهور
60 أمثلة على بعض الأسانيد التي تحققت بها الشهرة
62

المبحث الثالث: القـرائـن والحديث المسـلسـل 65

المطلب الأول: تعريف الحديث المسلسل
65

المطلب الثاني: أنواع الحديث المسلسل وفوائده
68

المطلب الثالث: أثر القرائن في الحكم على الحديث المسلسل
75

أمثلة على بعض الأسانيد التي تسلسلت بالأئمة الحفاظ
77

العنوان
رقم الصفحة

CC
تعديل من خلال WPS Office

الفصل الثاني
أنواع الإرسال وأثر القرائن في الحكم عليه

المبحث الأول: تعريف الحديث المرسل وأنواعه
80

المبحث الثاني: آراء العلماء في الحكم على الحديث المرسل
88 المبحث الثالث: أثر القرائن في الحكم على الحديث المرسل
96

الفصل الثالث
أثر القرائن في تقوية الحديث

تم-ه-ي-د 103

المبحث الأول: أثر القرائن في رفع رتبة الحديث الحسن
105

المطلب الأول: تعريف الحديث الحسن لغة واصطلاحاً
105

المطلب الثاني: الحديث الحسن والقرائن
112

المبحث الثاني: أثر القرائن في تحسين الحديث الضعيف
114

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف 114

المطلب الثاني: أسباب ضعف الحديث
117

المطلب الثالث: أنواع الحديث الضعيف
120

CCI
تعديل من خلال WPS Office

العنوان
رقم الصفحة

المطلب الرابع: أثر القرائن في تقوية الحديث الضعيف (تحسينه)
123

المبحث الثالث: أثر القرائن في العمل بالحديث الضعيف
125

المطلب الأول: حكم العمل بالحديث الضعيف
125

مسألة: مظان الحديث الضعيف
131

المطلب الثاني: القرائن والعمل بالحديث الضعيف
132

الفصل الرابع
أثر القرائن في الترجيح بين الأحاديث

المبحث الأول: تعريف التعارض والترجيح بين الأحاديث
135

المبحث الثاني: موقف العلماء من جواز وقوع التعارض
139

المبحث الثالث: طرق دفع التعارض بين الأدلة وشروطه
142

المطلب الأول: طرق دفع التعارض 142

المطلب الثاني: شروط الترجيح
146

المبحث الرابع: أنواع القرائن في الترجيح بين الأحاديث
148

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الأول: الترجيح من حيث السند
149

المطلب الثاني: الترجيح من حيث المتن
158

المطلب الثالث: الترجيح بين الأحاديث باعتبار المدلول
164

العنوان
رقم الصفحة

المطلب الرابع: الترجيح باعتبار الأمور الخارجية 166

الفصل الخامس
القرائن والحديث الموضوع

المبحث الأول: تعريف الحديث الموضوع 170

المبحث الثاني: أسباب وضع الحديث
171

المبحث الثالث: علامات الحديث الموضوع 174

المبحث الرابع: أثر القرائن في كشف الحديث الموضوع وردّه
179

الفصل السادس
أثر القرائن في تضعيف الحديث أو رده

المبحث الأول: القرائن والحديث الشاذ
183

المطلب الأول: تعريف الحديث الشاذ 183

تعديل من خلال WPS Office

المطلب الثاني: أقسام الحديث الشاذ
186

المطلب الثالث: القرائن والحديث الشاذ
188

المبحث الثاني: القرائن والحديث المعلل
190

العنوان
رقم الصفحة

المطلب الأول: تعريف الحديث المعلل
190

المطلب الثاني: أقسام الحديث المعلل
191

المطلب الثالث: طرق كشف العلة في الحديث
195

المطلب الرابع: القرائن والحديث المعلل
197

خـات_مـة 199

نتائـج البـحـث 201

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية 207

فهرس الأحاديث والآثار
210

فهرس الأعلام المترجم لهم 214

فهرس المصادر والمراجع 220

فهرس المصطلحات 237

تعديل من خلال WPS Office

CCV
تعديل من خلال WPS Office